



بیمخانه
شورای
لامی



بسم الله الرحمن الرحيم

بأمر كل زعيم العقول عن وصف جلاله السنة الانوارات
 وظلت تزيدها عين القوس بقاد الغفلة عن كنهها تنبها
 العبارات اذ احاطوا الاشياء على تسلسل بعد ما على وجود
 وارتفع عن عين عقولنا الضمنية العلوم حتى وصل هذا اليك
 الى مشاهدته شهووك واد على سيدنا وهما ديننا نبينا ورسولنا
 محمد خير الانبياء والرسالة افاضة انوار رحمة على المرء وعشرته
 الذين تبعهم بعد اية الكل في الكل لاجل ما طلع شر الوجود من
 افق الوجوب على بقعة الامكام وفاض ما الخيرة من منبع
 الجود والبودية الابدان **بعد** فيقول للعبد الراحم ويباين
 المتبحر عبد الرزاق بن علي ابن الحسن اللاتفي وقد الله لراضيه
 وجعل مستعمل عمر خير من صاحبه ان كتاب شرح الاشياء
 للحق الطوسي والحكم القدسي سوانه ثمانية وربع في الملا
 الا على قدرك كتاب قد قوت به اعيان الزمان في رواديد
 نظيرة فاطرات القنداد واد وهو ليس على سماء الحكمة من
 استوى على السطح المظفر والتاج ومنع الى عرش المعرف من
 عرج فيه ضد بلغ المعراج نعت من بين الكتب المؤلفة
 كالشمس من بين النجوم وشمس كافرة الزهر المصنف في حله القفا
 وكان يرد على غامري بوجه صريح ويحارقه

وهو على امل على قضي الطبعي فالله منه ما بين من كونه
 ويظهر مكنوناته ويكشف ماء الغر في طي فحواه من خفا
 زواجر حكم الاقدار وصورها لها عن ايدى رغبات
 المشككين ويرفع عما عني عليه نحو مطاير من مهورات
 اشارات الاساطين المتاهلين طنا لها عن ملازمة
 اوهام المتدنين علما منه جل قدره وعز دوره بان
 من زرق اهلية لها لا يحجب عن الوصول الى مغربى ملأ
 ومن خلق للقطر لها ان يتسلى دون الفطر في منقذ
 مطباته ومعينته وذلك لا في الان فلما وجدت
 من محاور شرح مطالبة من اهتدوا في فهم مشكلاته
 ونذر ما صاف من توجه قلعه مديونهم الى ابراه قد
 صل دوره الوصول الى الاهتداء فهو اخصه ومضاهية
 هاهي الحكامات المشتهرة في الاعصار كالشمس في رابعة
 النهار تراها ان كانت لا تخلق من افادات لكنها لم تحم
 في تحقيق مطالبة الاحمر الزايدة في التشكيكات وانما
 حل تبيين مسائله الا بالغ في توضيح الواضحات في تحا
 لم تزد الا المحضومة والجداول وفي شرح بعضاته
 لم تزد الا من مكان بعيد عن ولاء الوهم والخيال وذلك
 هذا هكذا فانك من كل بضاعتهم الا قداء بطر

وكل صاعته ان انتهى الى صاعته فاحسب ان اظهر
من اشعة نوارقه ما امان به الخاطفين من البهاوي
الهمية انفسا وافاقا واكشف عن وجهه شواهد وقدا
استوى به بين الماوي واصاغة واشواقا وارفع عقبا
تبع الشيطان عن السبل في هذا رجة واميط اذى
الشكيات في سلوكه مناجية وكان يعوق عن ذلك
ومن عوائق الزمان ما لا اعدك عدو يعيق من الحول
ودونه من بواب الخدات ما لن افكر ان افكره فانية
وتحدا وكنت انظر فضة من الفرح تلتني عن نور
الهمالك وتخرج القصص من مساعده الزمان والطلب
في حياحي من المدهات بمبوءة الاضمار والامر
فلن يتسرع الى ان يخرج للشرح في قضاء وطري من ذلك
المطلب وتوجه الى لقاء امين في تحصيل ذلك المآل
حتى اليست من غير الله ثم في توقع الفرج ووطئت نفسي على
كل ما في من الضيق والحرج وفوتت اليه بحاجتي
في طلب مولد الخرج وشرعت فينا فقلت والما افضل
من كل الخلق احب قلعه فليس لي ذلك وسلك في البيا
لا خير السالك وبعضني من الوقوع في الزبح والطغيان
فانه المستعان وعليه التكلون والشيخ هذه الاش
الاصول

الاصول في بيانها على حل اقل الشارح الحق عن القاض
الشيخ فاول ما يلزم المتكلم من هذا الكتاب ان الاستقراء
على ان الشيخ غير هذا الكتاب بالاشارات عن فضول
على الحكم بكونه ^{السبب} يتجسم كجديد وبالشبهات عن حصول
بشيء في ثبوت احكامها النظر في خلافها وفيما سبق من القول
فيما يتبين منها هذا العلم ان المراد بالاصول هي مسائل
يتفرع عليها مسائل اخرى لا قواعد كلية يتفرع عنها احكام
جزئية موضوعاتها وان المراد بالحل في المسائل المتفرعة
على الاصول لا ما يقابلها بالانفاصيل بل الذي ذكره مع القول
بالاشادات ومع الحل الشبهات فتدبره يمكن ان يكون
كل واحد من قوله يتسره وقوله يتسره عليه فلهذا
محمدا واحدا الثاني على بناء الفاعل والمستحقين الى
الاصول والحل وان يكون فعلهما ضيا على بناء الفاعل ايضا
والمتسرع المضد في سببها وعلى بناء المفعول عند الى
الما والمجرى وقوله اعيد صيغ اى اوصى وانا غير عن الوصية
بالامارة لها ميتها على الفاء وصية من حقها ان تكرر
مبالغة عليها لو كان يوصى تلا مبدته كما هو المتعارف
او الشيخ السعيد الذي كان تصنيف هذا الكتاب
بالقاسم كما هو المشهور فاعادها ههنا او هي اعادة

للوحيية المذكورة في الحارث ان كانت متأخرة لتقدمها في
التصور اوصيعة المضارع للاستقبال الى ساعية
هذه الوحيية في الحارث فمقدرة وجوده مستد بجه
من الاعلى الى الادنى والثالثة الاخيرة ذكرها الحارث والحقه
الموصى بها محجورة لكونها من غير التحقيق في امر قدس سره
اعلم ان هذين النوعين لا يريد قدس سره ان يعتذر
للشيخ عن امره بالاضنة المتسوية فاما حصله عن
محجورة وبوجه اجلا ما ذكرنا من ان الضنة المأمورة
لكونها من غير التحقيق يكون محجورة والوجه التقضي
المشتمل على سرائر اختلاف الناس في التحقيق هذين
العلمين وعدته هو ما اشار المحقق اليه وبما يانه
ان الناس يختلفون في مراتب فهم الفهم وفي قوة
بين العقول والموهوم والحجج هذين العلمين الذي
التميز اكثر من سائر العلوم اما الاول نظر واما الثاني فله
العلوم بأسرها وان كانت مسائلها من حيثها مسائل
عليه وفراعية معاني محجورة ومفهومات معقولة
الا الثاني غير هذين العلمين ليس بالحكاما على المحجرات من حيث
اقام محجرات ومفهومات كليتها بخلاف هذين العلمين فان
مسائلها الحكم اما على المحجرات وجودا ومفهومها اما
على

على المحجرات مفهومها فقط ومعلومات سائر العلوم اما
محسوسات وصحليات ولهذا علما تعارض فيها الوهم
العقل بل كثيرا ما يقينه واكثر معارضته اياه انما يكون
في علوم يكون احكاما على المحجرات وذلك باجزائه احكاما
المحسوسات في المعقولات ولغنيته في ذلك المتخيلة يتصور
المعقولات بصور المحسوسات فلذلك يحتاج الانسان
في التميز بين حكم العقل ونظم الوهم والى مزيد تجرد العقل
وهو قوة النفس مختصة بادراك المعقولات لئلا يضل ذلك
المحسوسات امتيازاتنا وما يحصل المناسبة الشديدة
بين المدرك والمدرك في ذلك من المدركين معد على
محموتا امتيازاتنا بيننا عن مدرك الاخر فلا يقع الاشتباه
وتعقل التعارض وتجرد العقل قد يكون بحجب العطور و
قد يحصل الكسب والناس متفاوتون في كل منهما متفاوتا
بيننا وكذلك يحتاج الى مزيد تميز للمدرك وهو قوة النفس
بهية صور الاكتساب وذلك ليميز تميزا تاما بين مبادئ
المطلوب وغيرها والى مزيد تضييق الفكر وهو حركة
للفكر نحو المبادئ ليرجع منها الى المطالب وذلك لان الفكر
الغير الصافي ربما يكتسب عما هو متوجه اليه والى مزيد
تدقيق النظر وتحديق العقل نحو العقول وذلك لادراك الخلق

فكان على سبيل التدقيق كان اقل من الاستنباه واقرب
 الى التحقيق ولذا محتاج الى مزيدا منقطع وانفصال الشواهد
 الحسية والواسوس المعادية بذلك يحصل للعقل غير يد
 والذين يتميزون بالفكر بصفية والنظر بدقيق وقوله فان من
 يقوله الاستمرار فيها لتفصيل الفعل النظر لا يقتضي ذلك
 الامور وشان الى الغاية المترتبة على المشقة الحاصلة
 من اعمال القوى المذكورة وانما لها ومن الانقطاع
 والانفصال المذكورين ليحصل بذلك شوق عظيم
 النفس ونشوة بالقيام الى اوزم يحصل هذين العليين
 الذي مناه السعادة الحقيقية من جهة شدة الرغبة
 والكره وقوله والافضل اخيرا انما هي انما يولد
 عن التوجه الى يحصل هذين العليين مع افعال الشرايط
 المذكورة اذ يرتب على الشقاوة الابدية والخير
 المبين وهو خسران الاجر له ولا بد انك معبر بان
 ذلك ان اعظم جزئ السعادة الحقيقية انما هو كمال
 القوة النظرية بمعرفة المبدأ والمعاد وما يتعلق
 بها وما يتوقفان عليه وذلك انما يحصل بهارسة
 هذين العليين واعظم جزئ الشقاوة الابدية التي
 هي ضد السعادة الحقيقية انما هو تدليس تلك القوة

بما

بما يضاف تلك المعرفة من الجهات المركبة الاعتقادات
 الباطلة ففقدنا ذلك الكمال مع بقاء الاستعداد
 وعدم التدنس بما يضافه خسران كرم محكم التلوي
 كافي الصبيان والاشيان الاذكياء الغير المباشر ليحصل
 الاعتقاد ومع عدم الاستعداد وهو عدم التدنس
 بالاضاد غير ممكن التلوي ولكن غير مستبعد للشرع
 والندامة كافي اليه عدم الشعور بالكمال مطلقا وانما
 فقد افرغ التدنس بالاضاد كافي المتفلسفة القلدين
 الذين شعروا بالكمال وصلوا عن سبيل تحصيله
 وتاهوا في شبه سوء الاعتقاد خسران مبين لا يمكن
 تدركه ابدا لالذين وشقاوة ابدية فوجب الندامة
 السردية في اسفل لتافلين فظهر ان الضم هذين
 العليين عن غير اهلهما شفقة عليهم ومحبة لهم
 صارت محمودة بل واجبة **قوله** والجوهر يطلق له لكافة
 الجوهر مشتقا من الجوهر والمصدر المشتق من الاسم
 الجامد يكون معناه مشتقا على معنى ذلك الاسم
 بين معنى الجوهر ثم المحاكم اورد ههنا اشكالا هوائية ان اعتبر
 الصيرورة في معنى الجوهر لم يحزن كونه من الجوهر بالمعنى
 الثاني ايضا ولا يخرج من المعنى الاول ايضا واجاب بانه

الصيرة لما اعتبر في مفهوم الجوهر من حيث جليته على الحقيقة
 بحسب كل المعنيين بل بحسب التجرد على الصورة على
 الاثبات او الحق في نفسه بحسب كلا المعنيين
 لكن بالمعنى الاول على اثبات جوهرية الاجسام غير انه
 ههنا اذ الخط غير موضوع له بل الثاني في تحقق حقيقة
 الاجسام واثبات كونها من الحيولى الصورة هو
 المراد وانت خبير ان كلام الشرح لا يمكن عمله على هذا بل
 هو صريح في ان الصيرة انما يعرف الجوهر من الجوهر بالحق
 الاول ومن المعنى الثاني بل المعنى فيه بحسب المعنى الثاني
 المحقق دون الصيرة وذلك لا يمكن ان يكون المراد
 ههنا بالمعنى الاول بل يعين الثاني فلا يرد عليه الا
 الا ان يقال انه غير مطابق للواقع فهذا هو الاشكال
 لا ما ذكره ولا ينبغي بما ذكره فاشمل **قوله** بعضها
 طبيعية كقوى الجوهر الذي لا يتحرك الذي صدقنا انتم به
 واثبات تنالها الاجساد الذي ذكره في الاثبات وبعضها
 فلسفية كاثبات تركيب الجسم من المادة والصورة
 وبيان احوالها **قوله** مندرجا في التعليم حال المستور
 في ابتداء يتضمن تحليله لا ابتداء بالظبيات
 ذلك لان الطبيعي علم بالمحسوسات ولا ياتي بالمجردات والمحسوسات

اقرب

اقرب البناء من المجردات فانه وان كان فيها ما تدرك به
 المعقولات والمجردات كان فيها ما تدرك به المحسوسات
 لان الابتداء بالمحسوسات غالب لكونها اول ما تدركها
 من المذكرات وادراكها يحصل بلا تدبير ومعرفة
 نظرها في الطبيعة لا يمكن ان العلم بها اسهل وقاعدته تعلم
 تقتضي تقديم الاسهل للاسهل فالتدريج في التعلم انما هو
 من المحسوسات الى المعقولات لكن العلم بمقتضى الحس
 ومساقتها وهو الذي يحتاج الى العلم لا يحصل الا من
 لما تبين في صناعة البرهان من انه لا سبيل الى معرفة
 امور ذوات المبادئ الا بعد الوقوف على مبادئها فصار
 التدريج من مبادئ المحسوسات الى المحسوسات
 ومنها الى المعقولات كما ذكرنا في مبادئ المحسوسات
 على الاطلاق اربعة المادة والصورة والفاعل والعاية
 ومن جهة وقوعها في الغير فزاد العلم اعني عدم الشيء بقا
 من شأنه ذلك وتفصيل ذلك في الكتب المبسوطة في العلم
 الطبيعي كالشفا وغيره **قوله** وكان موضوع الطبيعيات
 الجسم الطبيعي لكن لا مطلقا بل من حيث انه موضوع
 للتغير بالحركة والسكون والمادة بالحركة ههنا كل خروج من
 الفعل على ما صرح به الشيخ وليس المراد الحركة والسكون بل

بالفعل المراد استعدا الحركة والسكون ولا يمكن البحث
 عن الحركة والسكون من الطبيعي قوله مضارته مباحث
 المادة والصورة التي ينشأ عليها العلم صادقات فيه
 ومسال من الفلسفة الاطالما ابتداء العلم اعني الطبيعي
 على مباحث المادة والصورة فلو كانت باحثا عن احوال
 الجسم الطبيعي المتألف منها وهو قسم من الحكم الباشا
 عن اعيان الموجودات والبحث عن احوال الموجود
 عني محيل ان يكون بعد العلم بوجوده وتحقق حقيقة
 ليكون البحث عن احوال الجسم كاهوتان الحكم و
 ليس المراد بهذا الالبناء ما هو مقلد للشرع اعني
 التصديق بموضوعة الموضوع فان هذا التصديق
 لا يستلزم سوى تصور الموضوع بوجه لا العلم ^{بشيء}
 وحواله ايتانه فلا تغفل واما كون تلك المباحث اعني
 مباحث المادة والصورة متصادرة في هذا العلم
 اعني الطبيعي فلان اثبات موضوع العلم واجرائه
 لا يكون مسئلة في ذلك العلم لان مسائل العلم هي
 اثبات الاعراض الذاتية لموضوعه واثبات الموضوع
 واجرائه ليس اثبات الاعراض الذاتية له كيف و
 لو كان ثبوت الموضوع ثبوت العرض الذاتي له وثبوت
 العرض

العرض الذاتي له فرع ثبوته لما ذكرنا يلزم توقف ثبوت
 الموضوع على ثبوت الموضوع وهو توقف الشيء على نفسه
 واذا عرفت الحال في اثبات الموضوع فكذلك في اثبات
 اجزائه واحوال اجزائه بله تفاوت واما كون تلك
 المباحث من الالهية فلا من مسائل الالهية بحث عن احوال
 الموجود بما هو موجود ووجود المادة والصورة
 كذلك واما اثبات ثلثها فليس مسئلة برأسها
 بل مسئلة ثبات وجودها فقط من جميع ذلك واما ثبوت الجز
 وتناهي الانها من مسائل الطبيعي اما ثبوت الجز فيعلم
 ان العلم ههنا مطلبين احدهما ثبوت تركيب الجسم من اجزائه
 لا يتجزى وهو من مسائل الطبيعي لان عدم التركيب
 من الجزاء التي لا يتجزى من اعراض الجسم الطبيعي والاول
 ان ثبوت الجز في قوة قول الانقسام المعبر النهاية وهو
 من الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي والمذكور في هذا النقط
 هو هذا المظهر ونائية ما في الجسم وفي نفسه وهو ينبغي ان
 يكون بين الالهية لانه عبارة عن كون الموجود بما هو
 موجود اذ اوضح غير منقسم او امتناع كون الجوهر الذي
 من اقسام الموجود بما هو موجود اذ اوضح غير منقسم
 ويمكن ان يكون من مسائل الطبيعي باعتبار اخره ان

ان

تجزئة الاجزاء وعدم تجزئتها عارضة لا لاجزاء التي هي اجزاء
طبيعية عند الحكم فان الجسم عندئذ متصل واحد
لا ينقسم الى الاجسام وعند المتكلمين اجزاء الجسم
اجزاء لا يتجزئ فيكون هذا مجتاعا عن خواص الاجسام
على مذهب الحكماء اما نتائج الابعاد فلا ان الاجزاء المتشابهة
اعراضا لثبوت الاجسام الطبيعية من حيث التقسيم
الاعم **قوله** ثم ان يبين ما يتفق تلك الاجزاء عليه
من المسائل الطبيعية قبلها اي يبين كل واحد من
الاجزاء المتبينة عليها مثل ما يتفق عليه في المسائل
المبينة لانه يبين مجموع الاجزاء المتبينة عليها قبل
مجموع المسائل المتبينة فانه يبين بحث نفي الجزم منها
وبحث تناهي الابعاد عند اثبات التلازم **والا** انه اخر
ما يحل اليه مقاصد فان المقصد في هذا النمط هو
تحقيق مزية الجسم هو اثبات المادة والصورة وهو اثبات
يتم بنفي الجزم الذي لا يتجزئ **قوله** وقبل الخوض في المقصود
نقول انه اراد تحريم محل التراجع وذلك يكون بايضاح
ما يقع فيه البحث وادفع الاستثناء الناشئ من الاشياء
اللقطية والمعنوية وذكر الاقوال والذهاب والمقصود
في هذا النمط انما هو تحقيق مهية الجسم الطبيعي المفرد
ولما كان

ولما كان الجسم الطبيعي المفرد مشتق كايين الطبيعي
والعلمي ومتواطيا بين المفرد والمركب اذ اذقيين
ما هو المراد وذكر المذهب فيه فيما يدرك من افا
الفاضل اشتد انما هو من تتم مقصوده ههنا وهكذا
حالة في هذا الكتاب فيما يرضيه من كلامه فاعمل
قوله الجسم يقال بالاشتراك اما قابل بالاشتراك
بشأنه كونه للقاء المشترك وهو القابل للابعاد فان
كان جوهرا كان طبيعيا وان كان عرضيا كان تعليليا
وهو ما ذهب اليه لكنه غير صحيح اذ لم يطلق عليه
اصلا واحتمال كونه له مع عدم اطلاقه عليه صلا
بناء على عدم استلزام المجال الحقيقة في الامور الا
الاصطلاحية بعينها **قوله** على الطبيعي المعلوم حوجه
بالضم انما قاله لك اشارة الى الحد الذي يذكره احد
حقيق له لا شرح لاسمه **قوله** وهو الجوهر الذي يمكن ان
نفر عنه الابعاد والثبات اعلم ان الصحيح ان هذا احد
للجسم الطبيعي والجوهر حقيقه والباقي فضله وليس المراد
بالجوهر الذي هو جوهر لا ثباتا له الحقيقه حاكم في كلام القائل
اعني الموجود لا في الموصوف لعدم صلاحية للجنسية
كما لا ينبغي بل مهية من شأنها اذ وجدت في الخارج

ان لا يكون في الموضوع وهذا عنوان الحقيقة العقلية
 لاحدها كونه متساويا لغيره كونه في المثل الفصل
 فقيدها منه لاختلاف الواجب وقد افادوا وطلبت
 الادخال المحقق الجوهرية المحققة في ضمن صورها
 العلمية كونهما بالفعل في موضوع هو النفس المراد
 بقولهم الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة
 هو فصل الجسم الطبيعي ليس هو هذا المصنوع الجسم
 الدائرية بل عنوان الحقيقة العقلية ولذا قد يعبر
 فيها وقد يعبر بها بالابعاد وقد يعبر بها بالحقبة
 في الجهات الثلاثة التي يميز ذلك وكل إشارة الى معنى واحد
 هو الفصل اعني الممتد بفصل الذات في الجهات الثلاثة
 وهو معنى الاصل الجوهرية الذي ثبت الجسم لعدم تركه
 من الاجزاء التي لا تتجزى وهو كون الجوهر بنفسه وان
 بحيث يمتد في الجهات بدون ان يتعين امتدادا
 بالتساوي وبالالاتفاق وكذا ينبغي من خصوصيات الاعداد
 المساحية المعنية في انشائي وليس له ان يمتد بشئ
 منها فكل في امتداداته مستقلة في الوجود بالبرهان
 وخصوصيات الاعداد المساحية يلزمه بحسب
 خصوصيات اعتقادات المادة واما الاتصال
 الذي

الذي هو قسم الحكم ومفهوم الجسم العقلي هو خصوصية
 استلزامات الاتصال اي بمعنى الاول المتعينة بشئ من
 المقادير المذكورة ونسبته الى الاول كاستلزامها مكان
 اذ قد لا يتحقق العرض ايضا فالمعبر ليس وجود الابعاد
 ولا فرضها بالامكان فرضها ولما كانت الابعاد صفا
 عن الخطوط والخطوط بعين المستوفى يمكن ان يعبر عن
 بالذات الحاصل الجوهرية غير المتعين بل انما يعبر عن
 وبالذات للجسم العقلي وبواسطة الجسم الطبيعي اعني
 الممثل المذكور انما هو الجسم الحقيق قدس سره في
 تعريف الجسم العقلي بقوله الابعاد الثلاثة فالابعاد
 هي الجسم العقلي والجسم الطبيعي من حيث هو ليس له الابعاد
 انما يمكن فرضها فيه بان يصير معناها الجسم العقلي
 ثبت له الابعاد بالمفروض وهذا وجه اخر لقيد امكان
 العرض في تعريف الجسم الطبيعي ^{الحال} وليس المراد
 بالابعاد الثلاثة ههنا يعني في تعريف الجسم العقلي
 للخطوط المعروضة التقاطعة كما في تعريف الجسم الطبيعي
 فان التركيب يدور على ان الجسم العقلي يتمثل بالفعل
 على الابعاد الثلاثة والوجوهات الخطوط في الجسم العقلي
 لو وجدت في الطبيعي لان التعليم سار فيه فلا يكون

مفروض في الطبيعي من المراتب الامتدادات في الجهات
فان الجسم التعلقي ما كان امتدادا واحدا ساوا
في سائر الجهات لكنه باعتبار كونه امتدادا فيكون
لدا امتدادات ثلثة في جهات ثلثة انتهى وانما
اختلاف الظاهر ان الظاهر ان المراد بالامتداد
ما هو المراد منها في ترتيب الجسم الطبيعي فاما
المراد كونه اذ التركيب كالمركب على ما ذكره اعني كون
الامتداد بالفعول على ما ذكره في الامتداد اعني كون الامتداد
له بالذات على السواء وان كان هو الامتداد مع ذلك
ثم قال وانما لم يعرف الجسم الطبيعي بالامتداد بل بالغير
لان الامتداد الذي يعرفه في الجسم بقا الجسم
الطبيعيه وعرف الجسم التعلقي بالان حقيقة تلك
الكيفية السابعة في الجهات الثلثة انتهى وفيه نظر
كان الجسم التعلقي امتدادا في الجهات الثلثة كذلك الطبيعي
امتدادا في الجهات الثلثة لا سيما وقد صرح بانها
سطح المكعب اذ ان امتداد الجسم الطبيعي ثلثا في جهات
الكيفية القائمة به السابعة فيه فاما ان كان الجسم التعلقي
يكون امتدادا في الجهات الثلثة ابعادا ثلثة كانت
للطبيعي ايضا تكون كذلك ابعادا ثلثة ولا فرق بينهما
عنده

عنده الامتدادية والعرضية والحال التي قد صرح بها
بان الطبيعي باقية مع تبدل الكيفية في الشعة فلا فرق
اذن بينهما في صحة التعريف بالامتداد وعدمها فلو
قال الجسم الطبيعي جوهر له الامتداد الثلث كان معنى
الامتداد الثلث له الامتداد في الجهات الثلثة كان
معنوله فوهم الجسم الطبيعي هو الجوهر الممتد في الجهات
الثلثة لا شبهة في صحة هذا التعريف وايضا على
تقدير ان لا يكون الطبيعي امتدادات في الجهات
الثلثة بل كانت محصورة بالعقل لا يقع في تعريف
الجسم الطبيعي بها تبدلها وتغيرها كما في الشعة
اذ ذلك تبدل تغير الجسم التعلقي في الاوضاع
في شخصه ووجوده وتغير الجسم التعلقي في شخصه
تعيين المقدار المساحي اعني مساحه مجموع ما بين
السطوح لا بخصوصية الاوضاع وبخصوصية
امتداد امتداد في جهة جهة وايضا على تقدير ان
يكون بتبدل تبدل الشخصيه بهذان يكون الامتداد
بالامتداد الثلثة امتدادات ما في الجهات الثلثة
كما صرح هو بان المراد بالامتداد في تعريف الجسم
الطبيعي يجب ان يكون ابعادا ما واستدل على

قوله

قوله

تعريفا لا يعاد باللام فكذلك ينبغي ان يكون تعريفها
 على التعريف وهو الكم المتصل الذي لا يعاد انشاؤه وهذا
 محله ان يكون الجسم ما لا يتصل به اما الاول فلا
 فيه ولما انشأنا في بيان تعريف الجسم الطبيعي
 في الاصل الرابع المتخصص بقوله لا يعاد انشاؤه باق
 انواع الكم المتصل الفعلي المتعلق بالزمان **قوله** وقد
 انشأنا هذا التعريف المذكور في هذا الموضع بكون التعريف
 المذكور محله الجسم الطبيعي وقال المصنف ان الامام انما
 يريد لو كان ذلك التعريف محله الجسم الطبيعي لكان الشئ
 قال في الجواب ان هذا التعريف هو التعريف للجسم هو
 الطويل العريض العميق وليس معناه ما يوجد في الابعاد
 ثلثه بالفعل بل يعني هذا الرسم للجسم انه هو الجوهر
 الذي يمكن ان يجرى فيه ابعاد ثلثه متعاقبة هذه
 عبارته ولا شك ان معنى الرسم لا يكون هذا الم
 الذي يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثه متعاقبة
 من ان يكون جسما طبيعيا او جسما تعليليا فيكون
 ويوجد الجوهر عوم وخصوص من وجه ومن قوا
 ان كل شئ من هذه ما هو وخصوص من وجه يمكن
 للهيبة المركبة منها ان تكون لاحقة فيكون
 هذا

هذا التعريف محله ان يكون هيبة الجسم عينية
 وان لم يكن واذي قدم في علم يزعم ان الجسم حقيقة
 اما حقيقة ما يحصل بحسب ابعاد مفروضة بل القوم
 حاولوا البحث عن حقيقة الجسم ارادوا ان يميزوه
 لجعل التعريف مضبوذا له علامة خاصة شاملة لا فناء ولما
 قصدوا لما شئ على الترتيل انتهى كما صرح قوله المحذوران
 ليس المركب من جنس الشئ وفضل التعريف بهذا التعريف
 كذلك لا مركب من الجوهر الذي لا خلاف بين الحكماء في
 جنس الانواع ومن القائل بالابعاد الثلثة او ما يراد
 من العبارات المذكورة الذي هو عنوان حقيقة الفضل
 وقد صرح بان الفضل اذ لم يكن له اسم موضوع مخصوص
 غير انشائه بالزمن بل انشائه بالجوهر جنس الجسم
 الذي هو نوع من انواعه فلا يمكن ان يكون له فصل الب
 وهو الاصل الجوهر الذي يجب كونه ذاتيا للجسم
 ان ليس من بين انواع الجوهر ما يكون متصلا بالذات لا
 الجسم الطبيعي بل لم يكن له لفظ موضوع مخصوص
 عبور عنه بالزمن من لوازمه فظهر ان هذا التعريف
 مركب من جنس الجسم الطبيعي وفضل لا شك في كونها
 قربة فيقول ليس الاحتمال هو ذلك هو المطلوب ولما

فذلك ان معنى الرسم لا يكون حلقا في ان الحلق هو المركب
 من الجلسي والعضو والعنق الذي ذكره الشيخ لذلك الرسم
 مركب من الجلس والعضو كما عرفت فوجدناه لا محالة وانما
 اطلاق الشيخ عليه انه معنى هذا الرسم ليس مراده انه
 موضوع لهذا الرسم بل المراد بالعنق ما يقصد باللفظ
 سلطان موضوعه لا فلا مراده ان هذا التعريف لا
 ذكره القوم لو ايق على ظاهره كان رسما لان القول بالمر
 والعنق من جنس الجسم لا محالة ولو كان ليس له رسم سابقا مدس
 ظاهره لكونه غير شاملا لجميع افراد الجسم كما المراد بالطول
 والعرض والعمق هو الابعاد الثلاثة المتقاطعة كما ذكرها
 الشهاب ليس كل جسم يوجد فيه تلك الابعاد بل يراد
 بذلك ما يمكن ان يفرض فيه ابعاد تلك متقاطعة
 كما في الشهاب وليس كل جسم يوجد فيه تلك الابعاد
 بل يراد به ان ما يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثه
 متقاطعة مع كون ذات الجسم وضم الشيخ الجوهر
 الى هذا المعنى الذي صرح بكونه مرادهم ليس لانه
 مرادوا ان يد هذا المعنى فقط بل هو مرادهم لو بقي
 التعريف على ظاهره ايضا لصدق الطول والعرض
 العمق على الجسم العقلي ايضا فاذا كان صدق الجوهر
 مرادا

مرادهم ايضا وكان مرادهم بالطول والعرض والعنق ما ذكره
 الشيخ فكون مجموع هذا المراد اربعة فقول الشيخ بل
 معنى هذا الرسم اي معنى هذا التعريف الذي لو بقي على
 ظاهره كان رسما لا اعتبارا على كلام الشيخ ايضا
 وانما ما ذكره من حديث القوم من وجه غلط
 فانك قد عرفت تماذكنا ان مرادهم بما يمكن ان يفرض
 فيه ابعاد ثلثه متقاطعة في تعريف الطبع منها
 هو من مرادهم به في تعريف التعلمي مراده بالذات
 في احدهما وبالعرض في الاخر وقد اشار اليه الشهاب
 المحقق ايضا على ما بينا ولو كان المراد به في كلا
 التعريفين اعم من ان يكون بالذات او بالعنق
 لكان كما ذكره وليس فليس واما حديث يحصل
 حقيقة الجسم بحسب ابعاده من وضهر فوهم
 الا يلزم يحصل حقيقة الجسم من ابعاده مفرقة
 بل من ما يمكن ان يفرض فيه ابعاد واين هذا من
 ذلك وليت وشعري كيف يخفى ان هذا على
 قدم في علم **قدم** والجواب عن الاول انه انما ابطال
 كون الجوهر جنسا اعلم ان الامام استدلى على
 حنسية الجوهر بوجوه بعضها يدل على مطلوبة

كذا في مكا والجوهر الموجود في الموضوع وبعضها
 لما في مكا في الموضوع مكا في الجوهر كذا
 طامرة الفناء لا يتم في مكا ولا يدل على مطلوبه
 كما لا يخفى على من نظر فيها فاشترط الشرح المحقق قدس
 سره بقوله انما بطل كون الجوهر جنسا بان اعتدله الى
 ان ماله باخلافه مكا في الجوهر الموجود في الموضوع
 لا يطل به جنسه للجوهر فيحصل المستفاد من كلمة
 انما لا يورد عليه ما اوردته للملك وغيره من الاما
 ليحصل انما الجنس للجوهر بما يتفق على هذا الوجه
 لا في الموضوع مكا في الجوهر بل بينه بوجه غير ايضا
 والجنس للملك قد نقل تلك الوجه واجاب عنها بالا
 جوبه المشهور ومع ذلك لم يتطعن بما قلناه في
 فاورده على كلامه الايراد المذكور مع ظهوره في اللفظ
 على ما قصد كما لا يخفى ثم قال الملك وانما الجواب ان
 ففيه اسود الاول ان القابل لا يبعد لو كان فصلا
 كما في مبداء اعني في طبيعة الابداد خيرا للجسم ليس
 كذلك بل هي من مكا ذكره الامام وبعيد اخر في القابل
 للابداد متاخر من قبول الابداد وهو مخرج فاما يكون
 فضلا لان الفصل هو المتأخر من الثانيات وهذا
 كذا

كما كتب المتأخر من الكتاب بقوله انما حكا للمفرد
 من الصفات لا يقال ليس له ان القابل فصل بل
 المراد ان مبداء القابل فصل اعني الذات التي من
 شأنها قبول الابداد كما لا يقال التاطق مضاعف ان
 الفصل ليس هو التاطق بل مبداء وهو الجوهر الذي
 من شأنه التطق لا كما نقول ولا هذا اعترف بان
 القابل للابداد ليس بفصل وهو المذوق الثاني الذات
 التي من شأنها قبول الابداد هو ذات الجسم ^{هو}
 واما ما كان في مكا من فصل قطعا اما الذات فلا فصل
 ليس هو بل هو اخر واما الهيولى فلا لها ليست محمولة
 على الجسم الثاني ان اراد بقوله ان القابل للابداد
 فصلان مفهومه فصل عاد السوال جذا لان
 مفهومه متاخر من القابلية المتأخرة عن الجسم
 وان اراد به ان ما صدر عليه فصل فاما صدر
 عليه ان كانت ذات الجسم هو نفس المحذور
 افزاده في ليست بمفصول الثالث قوله اي شيء من
 الابداد الثالث الفصل هناك اما مفهوم الشيء
 وليس كذلك لانه من الامور العامة او من شأن
 الابداد الثالث وليس كذلك لان قبول الابداد

لا يكون سدا انتهى قوله اما الامر الاول فخرابه ما ذكرنا
 من ان فضل الجسم الطبيعي الذي تقوم بهية ويحصل
 الجوهر الذي هو حقيقته اما هو الاتصال بالذات الذي
 ثبت للجسم بنفي الخلق الذي لا يتجزى وهذا المعنى ليس
 ذات الجسم على تقدير حقيقته الجوهرية كما هو عند
 الحكماء بل هو ذاته وذا كونه مختصا به لعدم اشتراكه
 بين الجوهر هو فضل الذات ليس الخليل المراد من الفضل
 الا المميز المقصود للمهية التي لها عايشا كبريا في النفس
 الا انه لما لم يكن لهذا المعنى في اللغة فقد موضوع
 ليشتمل منه اسم محمول على الجسم حقيقة ولفظ
 الاتصال وامثاله انما يطلق عليه بضمير من
 الجوزع وعنه بل رتبة فما ذكره في السواء المصد
 بلا يقال من ان المراد ان مبدأ القابل فضل عقل الذات
 التي من شأنها قبول الابعاد وهو الجواب عن هذا لا
 وما ذكره في دفع هذا السؤال ولا من ان هذا اعتراف
 بان القابل للابعاد ليس بفضل ان اراد مفهومه هو
 كذا ولم يدع احدا انه الفضل وان اراد ما هو المراد
 اعني الذات التي من شأنها قبول الابعاد فليس كذلك
 وما ذكره ثانيا في دفعه من ان الذات التي من شأنها
 قبول

قبول الابعاد هي ذات الجسم هيولة ان اراد المقصود
 البطلان لاحتمال ان يكون جزءا من ذات الجسم على القوة
 وان اراد الذات التي من شأنها قبول الابعاد هي ذات
 الجسم هيولة فلا حاجة للامر بكون من شأنها
 قبول فظاهر العباد ايضا اذ الكلام على تقدير
 حقيقته الجوهرية بل من حصل يحصل في ذات الجسم
 على هذا التقدير ان احدهما الجوهر وهو لا يمكن ان يكون
 مبدأ القبول الابعاد وهو المراد بآية ما فضل وهو
 الاتصال الذي ذكرنا وهو مبدأ القبول الابعاد وهو
 المراد بالذات التي من شأنها قبول الابعاد والجواب
 عن الامر الثاني هو ان المراد بقابل الابعاد ما هو خيرا
 الجسم كمفهوم القابل والافراد ولا ذات الجسم
 عن الامر الثالث ان المراد بما من شأنها قبول الابعاد
 ما هو المراد من قابل الابعاد وانما قهر به لا يتصور
 ان المراد بالقابل هو مفهومه بل ينقل الى الامر الذي
 صير عنها القابل اما ان يكون جميع الانقسامات
 حاصلة بالفعل ولا يكون اراد بالانجاب الموجبة الكلمة
 وبالسلب اليه الكلمة فتصورا حقا لغيره على السبيل
 عن البعض والانجاب لبعض كما هو مذهب المتقولات

الحس كونه في الكلام في الجسم المفرد اندفع هذا الاحتمال
 في الجمل المؤلف من القول فيه اشارة الى ما ذهب
 عنه من الناس الذي سيقوله ويطلبه الشيخ من الناس
 من اجل ان يرى باننا عبر عن الراي بالظن اشارة الى ان
 لا يستعملون البراهين المقيدة للعلم والحق في الجمل
 فيقولون استعملوا المشهورات وقولون منها قياسات
 مفيدة لا تظنون بهذا ايضا ان يكون اصل في العلم
 الخالف للذهب الشيخ وصحوا في هذا الفهم من حيث الاحتمال
 على الفاصل الذي يقابل الاتصال ومنه فهم ان كل جسم
 يتألف من اجزاء لا يجزى ويلزمه كونه فاصلا
 لكن لما كانت مقابلة للذهب الشيخ اعني اتصال
 باعتبار كونه فاصلا بعد عن هذا المذهب يلزم
 مع ذلك انما يقال ومن الناس ومن الناس من
 ان يظن كما قال في هذا النظام لانهم يميلون
 لهذا الان من اهل الامر لا يرتضون به وكان امر الزوا
 اياه كالنظام فلا يورد ما اورده المحاك من ان الشيخ لما
 لقد لا يرد ان كان ملزوم في تقرير مذهبهم فلا بد ان
 ان يقولوا من الناس من يكاد ان يظن كما في الفصل الثاني
 قوله كل جسم ذو فاصل مقصده انما قال ذلك لثلا
 يتوهم

وفسرنا الى السفيين

ليسوا

يتوهم ان ذو فاصل مقصده كل جسم وجزء ينقسم
 لجزء فيقسم خلافا لمقصودنا اوردنا الاول منها نقرا
 لمذهبهم انما خصه به مع افادة البواقي ايضا ذلك
 لكونه ما يصلح لذلك ثبوت لا نقص مذهبهم بخلاف
 البواقي قال المحاك هذه الاحكام بعضها يلزم دعوا
 وبعضها لا يلزمها ولكن صرحوا به فاما الذي يلزم
 دعواهم فاشان الاول ان الجسم ينقسم الى اجزاء
 غير اجسام وبيان ان ذلك دعواهم انه لو انقسم الى
 اجزاء هي اجسام لانقسم الى اجزاء ينقسم وهو مخالف
 لما يدعون الثاني ان تلك الاجزاء تالف منها
 الاجسام وذلك ظاهر للزوم واما الذي لا يلزم
 فلا حرج في هذا فضلا عن الاولين بقوله
 انتهى وانت خبير بما فيه من وجوه النظر لها او
 في قوله الاول ان الجسم ينقسم الى اجزاء غير اجسام
 فان هذا الحكم جعلها الشيخ احكاما للاجزاء
 كاصح برائته والله ان يكون الجسم منقسم الى اجزاء
 غير اجسام ليس حكما للاجزاء واما ثانيا في قوله
 ان تلك الاجزاء يتالف منها الاجسام لان من وجوه
 اللزوم الذي ذكره للحكم الاول يظهر انه فرض الاجزاء

في قوله كل جسم ذو فاصل مقصده انما قال ذلك لثلا
 في قوله كل جسم ذو فاصل مقصده انما قال ذلك لثلا
 في قوله كل جسم ذو فاصل مقصده انما قال ذلك لثلا
 في قوله كل جسم ذو فاصل مقصده انما قال ذلك لثلا

الاجزاء غير منفصلة وحيث يكون الحكم الثاني من دعوائهم
 لا لازمها لها اما ثالثا ففي قوله واما الذي لا يلزم تالفا
 فان الاول من الآخرين اعني الثالث لازم لدعوائهم
 لا محالة حيث كان دعوائهم ان الجسم يتألف من اجزاء
 لا يتجزئ كذا اثباتا بينهما اصح الرابع فانه لو لم يكن كذلك
 لكنت الاجزاء مستقلة واحدة واستغنى تألف الجسم منها
 هذا بل الحق ان اول الاحكام انما هو كون الاجزاء غير
 اجسام كما صرح به الله وهو لا يستلزم كونها غير
 منفصلة احدها فاستأذن من الحكم الثالث وانما فصل
 بين الاولين والآخرين بقوله وزعموا ان الاولين
 كما ناسخوذين في تعقيل مذهبهم على ما قور
 بخلاف الآخرين قوله على ما ينبغي ان يفعلوا فوضوا
 الاوضاع الوضع مطلوب الجدل اما حفظا و
 اما ابطال الجدل اما ما فرض الوضع ايما فظه
 واعتماده في حفظ الوضع على المشهورات في نقض
 على المسلمات والشخص سلك في ابطال مذهبهم
 الا طريق الجدل والحقا كما عايناهم الشيخ اناس سلك
 طريق الجدل في اول الامر لم يري اما اولا فالتبني
 على خذلان مذهبهم وحقارة مطلبهم حتى انهم

انفسهم

انفسهم قائلون باقاويل يدل على فساد دعوائهم
 فلا اعتداد به واما ثانيا فلان زلة هذا الاعتقاد
 الفاسد عن حقيقته حاطرهم فان شأن الحكم اذا
 ترقى في مدارج الكمال التكيل والهداية الى سبيل
 ولما كان هذا الاعتقاد ناقصا في ذمهم استغنى
 دما يمنع من الصديق بالمقدمة ما يتبينه لا
 بهم طريق الجدل ووضع مقدمات يباعدون
 عليها واستغنى منها ما يباعدون مذهبهم فان ذلك
 يورث الوهن والضعف في اعتقادهم حتى يمكنه
 تدبيرهم الطريق البرهان وقد كان دأب الحكماء
 فيما سلف اذا احادوا لوامرهم قاعدة التعلم لا يتبدل
 في الاستدلال بالاشعار برأيه المتبدل في الخطا
 حتى يحوط الظن بالمطهر ثم الجدل لا فلاح والافهام
 وعند تمام استعداد المتعلم لتحقيق الحق انتهى الى
 مناهج الحق اعني البراهين القاطعة ولما لم يكن الخطا
 والشعر معتلا في امثال هذا الطور بدا الشيخ بسلك
 طريق الجدل قوله وفي ثلثه قال لما اظهره
 على ان اسباب لعمته منحصرة في الثلثة الا انه
 جعل فيما بين اختلاف العرضين سببا اخر فبين

كلانية ساعة اول ثم جعل الشئ منها وجه الانقسام
 سات المكنة منحصرة في ثلثة القطع والذكر والوهم
 وجعل فيما بين اسباب وفتح الفاصل منحصرة في
 ثلثة الفات واختلاف عرضين والوهم وظاهر كون
 المراد من الوهم والاسباب وكذا من الانقسامات
 والفاصل واحدا فزعم المتألفاء من وجه واحد
 ان جعل ههنا الفات فتبين من الاقسام وجعل
 هناك قسما واحدا وثانيهما ان جعل ههنا الاقسام
 في ثلثة ليس لاختلاف عرضين واختلاف شئ منها
 واعتبره هناك قسما منها على وجه فلو صح للعرض
 لم يصح جعله هناك قسما اخر ولو صح جعله قسما على وجه
 لم يصح جعله ههنا والوجه ان وجهه سياتي وقد
 ينقل الاول بالكثر انما يلفظ قد لا لعدم لزوم
 الحصر فلا يرد ان الجسم المستهل القول للعرض
 بالكثر ايضا والعصر القول بالقطع ايضا وكل منهما
 واحد مما بالعلم ايضا بالكلية بالوهم والفرق
 ايضا والفاصل في ايراد الفرق ان الوهم ^{يصف}
 اه اعلم ان القسمة الذهنية اعرف من ان يكون في المثال
 قد يكون بان يعي المقسوم في الذهن ويحكم عليه ^{بالحكم}
 هذا الشئ

قوله

الشيئ منه غير ان الشئ منه فيكون المقسوم وكل واحد
 من قسميه جزئيا وليس في هذه قسمة بهية وتلك
 بحيث لا يتعين شئ من القسمين سواء تعي المقسوم
 كان يحكم بان هذا المقسوم الذات فيه شئ دون شئ
 الا كان يحكم بان كل متعين الذات فيه شئ دون شئ
 ويسمي قسمة فرضية كقوله بغرض العقل فذا كل من القسمين
 انما هو فرضي دون شئ لان الشئين يعيان في القسمة
 الوقيية ولا يتعيان في الفرضية فالفرق بينهما
 ليس بالكلية والجزئية ثم ان القسمة الوهيية ^{تم}
 بامور ثلثة الاول ادراك صورة المقسوم ^{بالحكم}
 في الذهن وهو فعل قوة الخيال والثاني تقاع القسمة
 فيه وهو فعل القوة الخيالية والثالث الحكم بان هذا القسم
 غير ذلك القسم وهو فعل في الوهم ولما كان الاصل ^{العملية}
 في هذه القسمة هو كون الشئ دون الشئ وهو يقتضي
 حكم الوهم نسوبا اليه وسماها قسمة وهي فلا يرد
 ما اوردته الحاشية من ان الوهم انما يدل على المعاني الجزئية
 واخرها الجسم المستعمل المعاني ايضا الفاسم ليس
 الوهم بل الخيالية ثم ان البالغ في الصغر كما يعجز الحسن
 عن ادراكه كذلك يعجز الخيال عن استحضاره وهذا

الشيئ منه غير ان الشئ منه فيكون المقسوم وكل واحد من قسميه جزئيا وليس في هذه قسمة بهية وتلك بحيث لا يتعين شئ من القسمين سواء تعي المقسوم كان يحكم بان هذا المقسوم الذات فيه شئ دون شئ الا كان يحكم بان كل متعين الذات فيه شئ دون شئ ويسمي قسمة فرضية كقوله بغرض العقل فذا كل من القسمين انما هو فرضي دون شئ لان الشئين يعيان في القسمة الوقيية ولا يتعيان في الفرضية فالفرق بينهما ليس بالكلية والجزئية ثم ان القسمة الوهيية بامور ثلثة الاول ادراك صورة المقسوم في الذهن وهو فعل قوة الخيال والثاني تقاع القسمة فيه وهو فعل القوة الخيالية والثالث الحكم بان هذا القسم غير ذلك القسم وهو فعل في الوهم ولما كان الاصل في هذه القسمة هو كون الشئ دون الشئ وهو يقتضي حكم الوهم نسوبا اليه وسماها قسمة وهي فلا يرد ما اوردته الحاشية من ان الوهم انما يدل على المعاني الجزئية واخرها الجسم المستعمل المعاني ايضا الفاسم ليس الوهم بل الخيالية ثم ان البالغ في الصغر كما يعجز الحسن عن ادراكه كذلك يعجز الخيال عن استحضاره وهذا

معنى قولنا ان الوهم ينفى لانه لا يقيد على شئ
ما يقيد غيره فان قسمه للجسم قسمه الخفة والثقل
والوهم لا يقيد عليها بل هو في القسمه الخفة لا ينفى
على استحضاره الصغير فيقف عنده فلا يرد عليه
ما اوردته المحاكم من ان قوله لا يقيد على استحضار
ما يقيد الصغير مساوية لان قسمه الخفة لا يقيد
على ادراكه بالضرورة فكل ما يقيد به الوهم يرد
ويستقصى وكيف لا يكون قادرا عليه لكن المرام
انه لا يقيد على القسمه الى الاجزاء الصغير لانه لا يقيد
حتى قسم اليها وقوله لانه لا يقيد على الاعاظم
لما لا يتناهي معناه انما قلنا يحكم على الجسم بان فيه
شياء دون شئ وشئ من شئ من شئ دون شئ وهكذا
الخفة اليها به وهذا حكم كل يد في تجسيمه اصولا غير
متناهية او كما اجعلنا كتابا وهذا هو معنى الخلقة
بلا يتناهي ولا يقيد عليه الوهم وبالجمل شئ من شئ
السمانية لا يختص بها باو ذلك الجزئيات بل لا
يتيسر لنا ذلك الا بفرض العقل المدرك الكل في
مغايرة هذا الوجه للوجه الاول هو قد يصح
هذا الحكم الكل في القسمه ولا يقيد بالوهم على
الحكم

الحكم الكل والمحكم لما لا ينفى لما ذكرنا اننا انما على
قده القوى الجسمانية على الاعمال الغير المتناهية و
او ردها في اخرى على شئ من الحسوسات والاعمال المطلقة
بما ذكرنا او ردها في اخرى عليه ولما لم يكن حاجة اليه اعرضنا
عنه **قوله** وفي بعضها يتعذر لفظه لانه القطع فيكون
هكذا لا كسر او قطعا ولا وهما او فرضا فيقتضي عدم
الفرق بين القطع والكسر بين الوهم والفرض **قوله** فالله
اصح لانه لم يفرق بين القسمه الوهمية والفرضية
او هذا وجه لا صحة بالنسبة الى الثالث لا بالنسبة
الثالث في ايضا فان مقتضاه ايضا عدم الفرق بينهما
كما عرفت لوجه اصحيه بالنسبة اليه هو ان المقام يقتضي
الفرق بين القطع والكسر لانه مقام حصر الاسباب القابلة
للاقسام ومحقوقا لفظه غير محقوقا للكسرة
الاصل هو اليقين بالثاني هو الصلابة وسياق تمام التحقيق
ذلك **قوله** وبما انه ان الاوسطه المحاجب للطرفين او
او كمالها هو وسط لا يتلو عن هذه الاقسام الثلثة
فلتحفظ به **قوله** الا لا ينافي كونه حاجبا لها وذلك لانه
لان معنى كونه حاجبا لها انه يحجب الولاء لا تنفي الطرف
فجب ملاقاته لهما فعدم ملاقاته لهما سنا فلو كونه

استحيات قورح
المنع
قوله

حاجبها **قوله** وايضا يقتضي تدخل الاجزاء اي تدخل
 جميع الاجزاء اذ الفرض ان كل ما هو وسط ملائق لكل
 ما هو طرف له بالاسرطمة من اجتنابه للحكم الثاني
 تالف الاجسام ههنا فلا يرد ان لا يتم ان القول با
 الملافة بالاسرطمة عدم تالف الاجسام
 من الاجزاء وانما يلزم ذلك لو قلنا بوجوب تدخل
 جميع الاجزاء في الجسم فلم لا يجوز ان يكون بعض الاجزاء
 مستلزما وبعضها غير متداخل ومتالف الجسم
 من الاجزاء المتداخلة وغير المتداخلة كما لا يرد انه
 لا يستلزم عدم حجب الطرفين عن التماس لانه
 قالوا الوسط في التماس حجب الطرفين عن التماس وكذا
 ترتيب بين الوسط المتداخلة والطرفين وذلك لا
 قالوا بوسط وطرف في الجمل ويكون الوسط حاجبا للطرفين
 كذلك وملافة كل وسط مع كل طرف بالاسرطمة
 المفروض ينافيه الاحتمال **قوله** وانما يقتضي التجزئة
 او رد عليه بالمنع والنقص اما المنع فهو ان لا يتم
 يقتضي التجزئة بل غاية ما في الباب بقاها الاطراف وهو
 لا يستلزم التقاير للخطيف في الذات والجواب ان
 تقاير طرفيه يستلزم بالضرورة ان تقاير شئ دون شئ
 فله

فيه ولا تكافؤ الاشارة الى احدهما عن الاشارة الى
 الاخر فلا يكون حاجبا للطرفين عن التماس ملافا
 النقص في الفصول المشتركة بين الخطوط فانها متوسطة
 بينهما فيغاير حجابها واطرافها مع عدم الانقاس
 باعرافهم والجواب ان الفعل المشترك بين الخططين
 لعدم كونه متصفا بالذات ليس له طرفان بل هو طرف
 لكل الخططين سدا للآخرين بخلاف الجزء ولكن فيه
 متغيرا بالذات ضروري لا في جرح بل اعل في غير
 بدلي برك للدوليان احواله اظهر لم يرد ان احواله
 اظهر له ان حالته من حيث كونه منافي للوضع
 المهيمنة لا فرق من هذه النجاسة بينه وبين التماس
 وايضا لا يلزم كون هذا الوجه برهانيا على ما صرح به
 بقوله بل يقصد ابطال هذا الرأي في نفس الامر بل
 مرجح بغيره من الملافة اراو حالته في نفس الامر
 هذا القسم اعني عدم الملافة في نفس الامر متعين
 الملافة الذي لا شك في صحته فحين فرض الملافة
 يصحح حاله عدم الملافة اظهر من حاله الملافة بما
 التي هي المتداخلة كونه مخالفا للمفروض بخلاف حالها
 لاحتياجها الى بيان نأيد هذا احصاها الشيخ بالبيان

قوله

مختلفة حالته الاله مع ذلك اعني مع كون اجابه
 الطر لا ينبغي تركه في مقام اليهان لاحتياجه الى مقو
 الغرض ولئلا يقوم ان المراد حالته بحسب متافاة
 الوضع وليكون قد ابط جميع الاحتمالات المحتاجة
 الى الابطال فلا اقل من ان بينه وبين الله فليتام
 مع ان المناقشة قد بحث فيه كلام سطره بك
 عقرت سطره فاعظم والمراد بيان معايرة
 الملا في بصيغة المفعول من العاشرين كما يقال
 هذا معاير ذلك وذلك معاير هذا تاكيد للفتا
 وان استلزم الاول الثاني وهذا متعارف لا سيما
 عند خفاء المعايرة فلا يرد ما اوردته الحاكمان
 هذه البيان مشتمل على الاستدراك لانه لما كان
 قسم الوط بعضهم كونهما بين المعايرة من بعد الحاجة
 ثم قلنا الا ان يحمل كلام الشيخ على بيان انقسام العن
 والوسط اما انقسام الوسط فلا ان الطرف لم يخال
 النقوض من الوسط غيرها لانه حال الهامه ضرورية
 انه لا في من الوسط حال الهامه شيئا وحال النقوض
 شيئا اخر واما انقسام انقسام الطرف فلا ان النقوض
 من الطرف الذي لم يخال وسط حال الهامه غيرا لمقاء
 حال

قوله
 قوله

حال المدخله فان الطرف انما يخالق الوسط حال الهامه
 بشئ وحال المدخله بشئ اخر وهو يستلزم انقسام الطرف
 انتهى وانما خبره بان كون ما به يخالق الطرف الوسط حال الهامه
 غير ما به يخالق غير لازم لجواز كون الهامه مع الوسط
 هو الداخل فيه بعينه بان يترك ما ماس به من الوسط
 ويجاوز ثم يخالق فيه ولو بني على ساواة الطرف
 الوسط كان شيئا اخر لاحتياجه فيه الى هذا البيان
 بله ولازم من انقسام الوسط فقط ثم طعن فيه
 بان هذا البيان افتراضي لا يتبادر على ان كل حركة لا بد
 من اول وآخر ووسط على ما يشاهد وهذه مقالة
 مشهورة يمكن منعها بان لا يجوز ان يكون نقوض
 جزء في جزء دغيا والافتراضي هو المركب من الشهوات
 او المظنونات بل يكون مشتملا على مصادرة على
 وذلك لتوقفه على انشاء الحركة الموقوف على اتصال
 المسار المستقيم على تواليه فيكون نقوض الجزء الذي هو النقوض
 من الحظم متوقفا على نفسه وانه مضاف على
 وانما يلزم هذا على التقسيم الثاني دون التفسير الاول
 لان على التفسير الثاني يكون النقوض في الجزء الواحد
 الذي هو حركة واحدة لا محالة اول وآخر ووسط وهذا

لا يجوز الا بعد كونه متصلة واما على تفسير الاول
فليس يصح في تلك الحركة جزاء بل اعتبر الجزء بالقياس
الى تلك الحركة كحالاته اعداها حالة عدم الحركة حتى
حالة الماسه وثانيهما حالة وجود الحركة اعني حال
النفوذ والقدرة الذي لقي المحرك في ذلك الجزء منه
حالة عدم الحركة غير المتعلق الذي يلقى فيه حال الحركة
فلا يلزم غير انقسام الجزء لا انقسام الحركة وانما
واما كون اشتغال الحركة فلا يلزم الواحد على اوله فهو
وسط مستلزما لانقسامها فبانه ان تلك الحركة فان
كونها منقسمه فاما ان ينقسم الى اجزاء بالافعال او بال
فان كان الاول وكل جزء حركة بالانقسام فليكون
الحركة في الجزء الواحد حركات متعددة فتعين ان
وهو معنى ان تلك الحركة على ان لزم المصادرة على المقطع
لا يتوقف الى اتصال الحركة بل يكفي فيه انقسامها الى
على اصل الجزء لا يكون للحركة الواحدة منقسمه فاما
الحركة الواحدة يتوقف على الجزء قائل الشيخ واللقاء للشيء
للدخول بوجوب ان يكون له يزيد زايده تاركه بل لا بد
الملازمة بالاسراع على الدخول بل لا يكون منافيا
لبعض الاوضاع المذكورة وانما المتناقضة هي

الحال

والحال ان اللقاء المتوقف للدخول بوجوب ان يكون
ملاقاة الوسط اي احد الطرفين المتلاقين للوسط
ملاقاة الاخر الطرفين اي الملازمة في الاخر الذي هو
الاخر ملازمة الوسط له اي الملازمة الوسط للملاقاة
الطرف الاخر ويمكن ان يكون مفعولا مطلقا ملازمة
فان ملازمة الطرف الاول للطرف الاخر هو ملازمة
الوسط للطرف الاخر لكون الطرف الاول متاخلا
في الوسط وان لا يتميز اي ملازمة الوسط اعني الطرف
الاول عن الطرف الاخر في الوضع وهو ليس بمتوسط
عدم التميز عن الوسط ايضا ولو قال لا يتميز
التنبيه بمعنى لا يتاخر الا حصل عدم الحاجة الى التميز
المميز عنه ويمكن ان يقال وان لا يتميز على الثالث
اي لا يتاخر الاجزاء الثلاثة وتولد لا فروع عن
القائمة اي لافراغ الطرف الاول الملازمة للوسط
عن لقاء الطرف الاخر لكونهما متلاقين
لاستوسط او وسط او لافراغ الشيء منها
عن اللقاء شئ منها على التقدير لا خبره قوله
يجب ان يكون ترتيب ووسط وطرف ولا اراد
حجم اي فيكون منافيا للوضعين من الاوضاع

المذكور فان كان شي من ذلك ان كان فرض شي
 منهما بما لم يحصل الملازمة بالاسلوب بل بقي فراخ
 او انفسهم ما يتلوا من الاجزاء الثلاثة فان كل
 ما هو منها ملحق بالآخر فالاجزاء ايضا ملحق بالملأ
 لا بالاسلوب مع بقاء فراخ وهو يوجب الانقسام
 الى الداخل والخارج فانه لم يظهر التقيد بالثلاثة فائدة
 بناء على تقديره لكن لما ذكرنا ان يمكن تضمين
 الثاني المشتمل على الداخل والخارج وغير الثلاثة
 احتاج ههنا الى ذلك التقيد فان الموجب لذلك
 انما هو الداخل والخارج فانه قد يورج من يرتفع
 الاستيذان في الوضع بين المتداخلين الى الطرفين
 لا الطرفين الوسط ويسلوم ارتفاع الاستيذان
 بينهما وبين الوسط ايضا وح المناقضة للحكم ان
 فيقسم الجزأين الاخرين يقول فيقسم الاخذ كما يدل
 عليه قول الشيخ اعني لفظه ما يتلوا في على ما ذكرنا
 فلا يكون اعادة لما سبق فان انقسام الوسط فقط
 فذكره او لا وايضا الدان مراد الشيخ ههنا ليس
 الحكم الثالث فانها ايضا قد مضت فاما مناقضة
 الطرفين الثاني الواقع الملازمة من قوله لا يكون

وسط

ووسط طرف ولا اذ ياد حجم فلم تذكر في كلام الشيخ
 قبل هذا الكلام فلم يلزم اعادتها فظهر ان سلوك
 طريق الشيخ ارجح المجدل تاثيرها في ابطال هذا
 ليس بان فرج من المناقضة اولا ثم شرح في البرهان
 بل المناقضة قد تمت ههنا وسلوك طريقه البرهان
 انما هو في البناء سلوك طريقة المجدل وهذا ما
 وعدناك سابقا فليست بدرو على ذكرنا وحررنا
 تظهر فائدة هذا الكلام والمدفع ما اوردته المحاكم
 من وجوه النظر ههنا احدها ان الدلالة على محالة
 المتداخل قد تمت عند قوله دون القاء التوهم
 للمتداخل فافادة هذا الكلام وثانيهما وهذا
 الكلام كما قرره الشيخ بعيد في المناقضة وقد قال
 فيما سبق ان مناقضه تمت وشرح في سلوك طريق
 البرهان وثانيهما ان قوله بل بقي فراخ وانقسم
 ما يتلوا في على ذلك المتوجبة مستند لما تمام الدليل
 دون ثم قال والصواب ان لا يحل هذا الكلام
 على المناقضة بل هو دليل اخر على استحالة التداخل
 وجواب سؤال مقدم عسى ان يورد ويقال ان
 ان الداخل يستلزم ان يكون للطرف حالات او

قوله

له

او احواله وانما يكون كذلك ولم يكن لاجزاء مخلوقة
على المتداخل فلم لا يجوز ان تكون الاجزاء من مبدء
متداخلة فلا يكون ثمة حركة فاجاب بان ذلك لو
كان كذلك لزم ان لا يكون ترتيب واداء اجسام
فلا يكون للجسم متداخلا منها وان خرج ثمة لزم ان يطل
المتداخل على رجع الاثبات المظهر فقال بل في فراغ فليعلم
انقسام الجزء ثم قال وهذا بوجبه حسن انتهى
كلامه وانما اذا علمت عرفته ان ما ذكرنا من اجزاء
الحسن وان هذا الكلام لا يمكن ان يكون جوابا لثمة
قدرة لكان قوله والبقاء المتوهم المتداخل بوجبه
ان يكون اه فلتامل ونفحص هذا الكلام اه افاد
الحكاية ان فيه مساهلة لان الاقسام باعتبار
استماع الملقاة خير من خيرة في الثلاثة فان الملقاة
اما ان يكون متعنة او ممكنة وان كانت ممكنة
فاما ان يكون واقعة ولا يكون واقعة واما بالكل
او بالعض فلهذا اقسام اربعة بطريق القسمة الثلاثة
باعتبار وجود الملقاة وعدمها احوال ممكن ان يقا
الملقاة اذا كانت ممكنة فلو لم يكن واقعة لم يكن
فرض وقوعها فالمراد بالوقوع اهم من ان يكون بالقوة

او

او بالافعال او بالظهور الانحصار في الثلثة ثم اقامان
حاصل لجمعه بيان المظهر بما من احوال واستثنى
قائه لونا لعل الاجسام من الاجزاء ما من احدا الامور
الثلثة الاولى وكلها محقق احدها محقق احدا الاخر
السواي ليجز او ثمة لعل الجسم من الاجزاء محقق احدا لا غير
الثواني كذا في شتى فيلزم انتفاء الجزء وهو المظهر
وهل هذا الثلثة عند محقق اتصال الملقاة برفاه عند
فلا يظهر ان الزمان غير منقسم للعالم بل هو متصل شدة
بجسم الماهية والمستقبل والحركة لا يوجد فيها ليس زما
ولا يلزم عدم وجودها فيما هو زمان الشيخ ولم اشارة
ومن الناس من يكاد يقول اه لا كان معبر فلهذا
امر ان احدها كون الجسم متعنا على اجزاء غير متناهية
بالفعل وهو الذي قال به صاحبه صريحا وثانيهما
كون تلك الاجزاء غير متجزئة اصلا وهو الذي وقع فيه
المراد وكان بطلانه من حيث الامر الثاني ثابتا في البطلان
السابق ولا حاجة الى اجابة مخصوص هذا المذهب في المقتضى
ههنا اجابة من حيث الامر الاول ولا خلاف في النظر في
العقل السابق بغير من اجاله بالاشارة دون التنبيه

انهم لم يفرقوا بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين
 ما هو موجود فيه مطلقا معناه انهم لما حكموا بان
 الجسم ينقسم انقسامات ضرورية في هذا الحكم
 يستلزم اشتراك الجسم على الانقسام الغير المتناهية
 فيه يكون بالقوة لا مطلقا فهو اس من هذا الحكم
 اللازم ان انقسام الغير المتناهية موجود في الجسم
 اى بدون ملاحظة قيد بالقوة وبالحس وبوجودها
 معنى في مطلقا ولم يفرقوا بين وجودها فيه بالقوة وبين
 وجودها فيه مطلقا فتبين من وجودها فيه مطلقا
 وجودها فيه بالفعل استنادا من المطلق والمردود من قوله
 مطلقا هو بالفعل بقرينة التقابل مع بالقوة والمعنى
 انهم لم يفرقوا بين ما بالقوة وما بالفعل بل جعلوا
 قائلين انهم معتقدون بوجود كثر في الجسم اى معنى
 انهم يمكن الزام الجسم على انقسام بغير القول بان كل ما يمكن
 في الجسم الانقسام فهو حاصل فيه بالفعل اذ اللازم
 كثر كل انقسام ممكن في الجسم حاصل فيه بالفعل
 ان لا يكون فيما انقسام ممكن غير حاصل ويكون كل
 منه منقسما بالفعل الى جزئين وكل منهما ايضا منقسما
 بالفعل الى جزئين وهكذا الى غير النهاية وهذه هي
 الاستدلال

الاستدلال

اشتراك على الجزء الذي لا يتجزى وانما يستلزم لو كان في
 جزء غير منقسم بالفعل كما هو غير منقسم بالقوة فيكون
 لا يكون متع الانقسام وح يكون جزء لا يتجزى فيكون
 لا يكون منقسما بالفعل فلا يكون منقسما بالقوة فلا
 يلزم كون جزء لا يتجزى للماصل ان كلما يقول الحكم
 من الانقسام بالقوة يقول انقسام فيه بالانقسام
 بالفعل كما لا يلزم على الحكم بوجوه في الوهم لا
 لا يلزم على انقسام وجود جزء في الخارج لا يتجزى
 فيجب فالزام انقسام الجزء ان ينضم للحكم المذكور
 على الحكم بان كل ما يمكن في الجسم من الانقسام فهو حاصل
 فيه بالفعل كما ان اخر من سلم انه وفي ثلثه الاول ان
 موجود في الجسم الثاني ان الكثرة انما يتألف من جمل
 الثالث ان الواحد من حيث هو واحد لا ينقسم فاذا
 يحصل من مجموع اقسامه مقدمتنا الاولى ان الجسم
 على شياء غير منقسمة وهذه المقدمة يلزم من
 الاحكام الثلاثة السابقة عنده والثانية ان كل
 ما يشتمل على الجسم ولا يكون منقسما فانه لا فعل
 القسمة وهذه يلزم من القول المذكور سابقا فيكون
 من هاتين المقدماتين يحول الامر الى جزئين والاخرى

كبري قيا على فيه الشكل الاول يقع ان الجسم يشتمل
 على اشياء لا يقبل القسمة في اجزاء لا يفرق في قسمة
 القول بوجود الجزاء من هذا الطرفين وهذا قيا صحيح
 مشتمل على الحد الاوسط فلا ساله فيه اصلها
 قوله يشتمل على اشياء غير منقسمة وقع محمول في الصغر
 وهو بعينه موضوع في الكبري كاذب في بين ما
 يشتمل على اشياء غير منقسمة وبين كل ما يشتمل عليه
 الجسم فلا يكون منقسما لا يدخل لفظ كل واظهار
 ما هو مستوفى يشتمل والغير عن اشياء بل فطرية
 وعن غير منقسمة فلا يكون منقسما وشي من هذه
 التفسيرات مع بقاء المعنى بحاله لا يفتقد في تكرار
 ضوئها كان في انقيا س الذي وضعه الشارح
 لعدم الحد الاوسط مما لا وجه له اصله ثم قال
 تقريره من وجهين احدهما ان كل ما يشتمل عليه
 من الاحاد فهو غير منقسم بالفعل وكل غير منقسم
 بالفعل لا يمكن ان يقبل القسمة فكل ما يشتمل عليه
 لا يقبل القسمة والاخر ان كل جسم فهو مشتمل على
 غير منقسمة وكل مشتمل على اشياء غير منقسمة فهو
 يشتمل على الاشياء المتبعة لانقسام كل جسم
 على اشياء

على اشياء متصفة الانقسام انتهى فله عتبر في
 كادوا ان يقولوا لهذا الشايف لكن من اجزاء غير متساوية
 يعني قد عرفت انهم لم يصحوا بالجزء ولكن القول
 بالجزء الزمهم من الحكم الذي قالوا به صرحا وبالحكم
 التي اعترفوا بها كاعرفت وطهرا لم يقل الشيخ ان هذا
 هذا الذهب يقول بالجزء بل قال انه يكاد ان يقول
 بما قول الاول ان يقال ان القول بالجزء كما انه ليس
 قال به صرحا ليس ايضا مما يلزم مما قاله هنا اعني
 الحكم بفعليه جميع الانقسامات الغير المتناهية
 بطريق القطع بل بطريق الاحتمال اذ قد عرفت انه لا يلزم
 من القول به فقط بل انما انضم الى الحكم اخرى في الشرط
 عليه احدهم من اما القول بالجزء واما القول بعدم
 اشتباه الكثرة على الواحد من حيث هو واحد لم يمكن
 الجزاء منها معا ولم يلزمه القول بهما معا فحق الزم احدهما
 اندفع عنه الاخر ولما كان المشهور انه التزم الاول
 ونظير انه لا يلزمه التزمه به بل يمكنه التزم الثاني
 ودفع الاول قال الشيخ انه يكاد يقول دون انه يقول
 فحفظوا لان الاثنين ليس بكثرة اضافية اذ المراد
 من الكثرة اضافية ان يكون كثر ما الاضافة كذا

أخرى لا بالاضافة الى الشيء المطلقا بخلاف الحقيقة
 كثره مطلقة والواحد الذي تحت الاثنين وان كان
 شيئا لكنه ليس بكثرة فكثرة الاثنين حقيقة لا
 فاذن ينبغي ان يحمل الكثرة على الاضافه حتى يستقيم
 الكلام بمعنى ان كلامه ظاهر في الكثرة الحقيقية لا
 من لفظ الكثرة او فيما هو علم منها ومن الاضافه
 وليس بظاهر في الاضافه وهو طوط ولكن ارجح على
 ما هو الظاهر منه لاستقيم الكلام لما عرفت فيجب
 صوره عن اللفظ وحمله على الاضافه ليستقيم فظهر انه
 سواخذة على الشيخ وان هذه المواخذة انما هي في علم
 استقامه حمل كلامه على ظاهره وظاهره من حقه
 لفظية قليلة الفائدة لعدم كون المواخذة فاد
 فيما هو المعصود لوضوحه اذ اننا انما حملنا على الكثرة
 الحقيقة وواضح ان المقصود انما هو الكثرة التي هي
 على مذهب النظام ولا شك في كونها اكثر من الاثنين
 وان يحمل على المعنى الاعلى والكثرة المقصودة لا شك
 كونها حقيقية واضافه بها الشيخ لم يكن تأييدا
 مفيدا للقدار قد يقال فيكون للنظام التزامه ولا يلزم
 منه ان لا يكون الغير المتساوي مفيدا للقدار الجواز
 ان يكون

هذا هو المقصود من الكلام
 في الكثرة الحقيقية
 والواحد الذي تحت الاثنين
 وان كان شيئا لكنه ليس
 بكثرة فكثرة الاثنين
 حقيقة لا فاذن ينبغي ان
 يحمل الكثرة على الاضافه
 حتى يستقيم الكلام
 بمعنى ان كلامه ظاهر في
 الكثرة الحقيقية لا من
 لفظ الكثرة او فيما هو
 علم منها ومن الاضافه
 وليس بظاهر في الاضافه
 وهو طوط ولكن ارجح على
 ما هو الظاهر منه

ان يكون كل شئ من المتساويات غير مفيد للقدار
 ويكون جميع الذي هو الغير المتساوي مفيدا للضرورة
 كما ان اختلاف الحكم الاجزاء عن الكل الجواب انه لا فرق
 في الحكم بين الكل والجزء ههنا بالضرورة وايضا انما
 يمكن ذلك بتجزئة الداخل وقد بطل وامامنا
 التزام على تجزئة الداخل في البعض مطلقا ودون البعض
 فيجوز مع كونه غير مضمرا لانا فضل الجسم المطلق
 الغير المتداخل فان اللفظ الذي هو انصاف الامتياز
 عند المركز نوطيح السنداء فظهر الركز لا يخلو اما
 ان يكون نغمة واحدة بالذات هي الفصل المشترك
 بين تلك المخطوط واختلعت عراضها باختلاف ال
 فقد استند للمنع واما ان يكون قد اتحدت مع تلك
 النقاط التي هي طرف الانصاف بالداخل فكذلك
 ايضا فانه اذا اجازنا اختلاف العوارض مع وحدة
 النقطة فبالاوجه انما يتلخفا مع تداخل المتعدد
 ولا شك في كون تلك العوارض خارجيه فظهر
 ان الداخل لا يستلزم اتحاد العوارض الخارجيه
 مطلقا بل العوارض الوصفية فقط فظهر
 وانما قال ذلك اي في كل جهة لان الجسم لا يمتد

بقوله

و

فيها يطلق الاعتبار امتداده وامتداده في الجهات
 الثلاث بخلاف الحجم فإنه يطلق باعتبار الجهة
 ما وقوله والحجم يطلق على ما يكون له مقدار ما
 مما منع لأن يدخل في المخرج مثله صحيح فإنه يطلق
 على ذي المقدار لا على نفس المقدار وقد يطلق
 على نفس المقدار أيضا لكن باعتبار إضافة إلى
 الموضوع بأن يكون الإضافة معتبرة فيه فيقال
 للجسم العقلي أنه من الجسم الطبيعي فالإضافة إلى الجسم
 الطبيعي مأخوذة هنا مع الجسم العقلي بخلاف الجسم
 الطبيعي والسطح والخط فالأصل يطلق على نفس المقدار
 لا على الإضافة وهذا الاعتبار أعني باعتبار الأجزاء
 وصف المقدار بأنه مما منع لأن يدخل فيه آخره
 والافيدون هذا الاعتبار لا يوصف به فتنظروا
 جميع ذلك لأن فرضوا أن لا يضاف الكثرة أي بقواته
 لا توقف حصول التاليف بين الأحاد على ذلك
 بل يحصل بدون أي بالإضافة فبات بين تلك الأحاد
 في الجهات فاعتبارها مستبدل فظهر معنى الجسم
 المتعاد من كلمة إنما تقتضي وكان الفاضل
 التفاضل بالإضافة والنسبة يعني لو كان الضيف فيها

لجسم

واحدا إلى الكثرة وكان المراد بالإضافة فضم تلك الكثرة
 إلى الكثرة أخرى غيرهما الزم أن يكون حصول التاليف
 الأحاد بأن يفرضوا أن لا يضاف الكثرة في جهة ثم يخرج
 التاليف في الجهات الأخرى غير تلك الكثرة وقد عرفت
 أنه ليس كذلك فكان لم يفرضها مع الجسم ما يفرضها
 بالنسبة أي فتنظروا والأظهر ما ذكرناه قال الجاهل
 لو جازم أحدنا أن كان في قوله فكان جسم ملحق
 غير متعلق إذا كان ما ضيفا يفرض لم يجرى التاليف
 وثانيهما أن اسم كان للتأخر وهو جسم يكون وهو
 غير جازم وهذا بحث لفظي وأما المعنى فليس يختلف
 بحسب الوجهين وهو أنه أن كان لكثرة متاهية
 حجم فرق الواحد يكون نسبة حجم الجسم المتاهي
 الأجزاء إلى الحجم الجسم الغير المتاهي الأجزاء نسبة
 متاهة إلى متاهة وهذه الشبهة أن كانت اتفاقا لم
 يخرج في القياس الاستثنائي وإن كانت لزومية
 منعناها عنه ما في الباب من الملاحظة ولشغل
 أن نسبة الجسم إلى الجسم نسبة متاهة إلى متاهة وأما أن ذلك
 لازم من القدر المذكور فغيره بل اللازم أن يكون
 نسبة الجسم إلى الجسم نسبة متاهة إلى غير متاهة

قوله

لانه اذا كان حجم الكثرة المتناهية ازيد من حجم الواحد
فلذلك انه يراى ان اجزاءه ازيد من اجزاءه وهي شبهة متناهية
المعبر عنها بالافراد ان يقال كان في ذلك ان حجم
تامة وفي قوله كان نسبة حجمه واسطة والحاصل في
الحجم فذلك ان لكثرة متناهية حجم فرق حجم الواحد في
الاجزاء بعضها الى بعض في الجهات التي يلزم ان يحصل
حجم متناه في الاجزاء نسبة حجمه الى حجم الجسم الغير المتناهي
الاجزاء نسبة متناه الى متناه لان حصول الجسم
لازم على ذلك التقدير والجسم في نفسه موصوف
بالصفة المذكورة فيكون حصول الجسم القوي صفة
كيفية في نفس الامر من الوازم انه في كلامه قد اريد
بجسم من جهة الاول في قوله واما المعنى فليس مختلف
التوجيهين وهو انه ان كان لكثرة متناهية حجم
قوة الواحد يكون نسبة حجم الجسم المتناهي الاجزاء الى
الجسم الغير المتناهي الاجزاء نسبة متناه الى متناه وذلك
لان معنى الكلام على توجيه الامام انه ان كان لكثرة
متناهية حجم فرق حجم الواحد وحصل حجم
الثلاث كان جسم من الاجسام نسبة حجمه الى حجم
الغير المتناهي الاجزاء نسبة متناه الى متناه ومعناه

على

على توجيه الشارح الحق ان لو كان لكثرة متناهية منها
حجم فرق حجم الواحد وحصل في المقام الاجزاء بعضها
لا يحصل جسم متناه في الاجزاء كان نسبة حجمه الى حجم
الاجزاء الى الجسم الغير المتناهي الاجزاء نسبة متناه الى متناه
والمقارنت بين هذين المعنيين فانه المعنى الاول كان الجسم
موصولا للجسم في الجهات التي على تقدير كونه الجسم
المتناهي فرق حجم الواحد واللازم ان يكون نسبة حجم
جسم ما الى حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء نسبة متناه
الى متناه والمفهوم في الثاني حصول الجسم عند كونه حجم
لكثرة المتناهية فرق حجم الواحد وضم بعض الاجزاء الى
بعض الحصول للجسم في الجهات التي الثالث واللازم هو كونه
نسبة للجسم الى الجسم المتناه في اجزاءه عند ذلك الضم الى حجم
الجسم الغير المتناهي الاجزاء نسبة متناه الى متناه وابر هذا
منه فاعلم ان عرف هذا الطريق انه مع اتقاء وتأليف
بين المعنيين على التوجيهين ليس اذ كان من المعنى الثاني
متناهيا الثاني في متناهية اللازم فانه لا يرد توجيه
الشارح الحق فانه المقدم على هذا التوجيه ليس هو كونه
حجم الكثرة المتناهية فرق حجم الواحد فقط بل ان
لا يتم كونه صدق الثاني على ذلك التقدير وان كان صا

في نفس الامر بل المقدم انما هو حصول الجسم على ذلك القدر
 اعني تقدير كون حجم الكثرة المتناهية فوهم الواحد
 وح لا يشبهه في لزوم ان في له اذ كون الشيء جسما لا يمكن
 ان يفتك من كون نسبة جوه الجسم جسم اخر نسبة
 متناه الى متناه لتساوي الابعاد بل لا يرد هذا المنع على
 توجيه الامام ايضا لانه وان جعل الثاني كونه جسم
 من الاجسام نسبة جوه الجسم جسم اخر نسبة متناه
 الى متناه بحسب الله لكون ليس مراده على المكان الامام
 بل ان الثاني كونه جسم قد حصل بنسبة حصول الجسم في
 الجهات الثلثة والمقدم ايضا ليس كونه حجم الكثرة
 المتناهية فوهم الواحد فقط بل هو مع حصول الجسم
 في الجهات الثلثة وح لا محال المنع لزوم ذلك الثاني لهذا
 المقدم اذ كون الشيء ذا حجم في الجهات الثلثة ايضا
 لا يفتك عن كون نسبة جوه الجسم جسم اخر نسبة
 متناه الى متناه واما ما في قوله بل اللازم اه فيجب حقيقة
 الحال فيه انشاء امثلة الثلث في قوله الامر بان يقال
 اه فانه ورو عليه ان حاصله ان حصول الجسم لازم
 لذلك التقدير ولما كونه موصوفا بالصفة المذكورة
 غروثا في الواقع وليس جزا عن اللازم ولا لازما له
 يعني

صنف من حيث مولاهم لذلك التقدير على هذا فوقع
 التام ان يكون بوضع الحصول نفسه لا باعتبار الضعف
 وبطلان نظاه من ايضا اقول على تقدير ان يكون
 مراده هو ان اللازم هو الحصول من حيث الاتصال
 يكون فذلك المعنى بين هذا التوجيه وتوجيه القدر
 ورو عليه انه ليس لازما من التقدير المذكور بل اللازم
 على ذلك التقدير هو حصول الجسم من حيث ضعف
 يكون نسبة الى الجسم غير المتساوي الاجزاء نسبة متناه
 الى غير متناه كما اوردته هو على التوجيه **ب** قوله
 لان النسبة لا تقع بين ما لا يكون من نوع واحد
 لانه النسبة هي بين احد المقدارين من الاخر **ج**
 من نوع واحد ولا يكون بينهما تقا وتساوي او زيادة
 والنقصا يمكن ان يقال ان الثاني اقصى من الاول
 على هذه الدان صير الثاني اقصى بانضمام اشياء مثله
 الاول فالتقطر والخط مثلا لهما من نوع واحد اذا
 لقطر معبر فها ان لا يقبل القسمة اصلا والخط معبر
 فيه ان يكون قابلا للقسمة في جهة واحدة فها مختلفا
 بالغايات وكل ما يختلف بالغايات لا يكون من نوع
 واحد وكذا الخط والسطح لان السطح معبر في ان يكون

قابل للقسمة في جهتين والخط في جهة واحدة فقط
 وكذا السطح والجسم اعلم ان هذا ان مقدر القسمة في
 الجهات الثلثة وفي الاول في جهتين فقط فظهر انما انما
 يختلف فلا يمكن ان يقال ان النقطة اى من الخط
 ولا الخط اى من السطح ولا السطح اى من الجسم يعلى
 انما يمكن ان يقال ذلك لو لم يكن بين النقطة والخط
 مثل تفاوت الاربعة والكثرة كان تكون النقطة
 من نقاط متناهية وكذا الحال في الخط والسطح والجسم
 والجسم فظهر ان هذا الوجه انما يتم على تقدير ان
 المقادير لا على تقدير انما لا يتجزى لكن يمكن ان
 يقال ما كان المقادير النظام ليس من فالتباين المقادير
 مما لا يتجزى بل انما وضع فيه الرابعا وايضا قد عرفت
 ان المقصود من هذا الفصل ليس ابطال مذهب
 من حيث استلزامها القول بما لا يتجزى بل ابطال
 من هذه الحجة مضمون الفصل الاول بل المقصود
 ههنا ابطال الراس حيث القول بالكثرة الغير المتناهية
 بغير الشك كانه ههنا على ما هو اصل مذهبهم وقابل
 هذا المقادير على ما هو واقع في نفس الامر لا على ما افترقا
 من مذهبهم فتأمل هذا عاينا يمكن ان يقال
 في توجيه

في توجيه الله المحقق قدس سره وهو حسن الاعتبار عليه
 ويمكن ان توجيه كلام الشيخ بوجه اخر وهو ان
 مقصورة اولا تقصير مذهبهم ثم ابطال الجرم
 المتناهى المقدار مما لا تنهى مطلقا كحققة القوة
 تحصيل الجسم انما احتيج اليها للامر الاول فلما حصل
 وكان فردا ما يحتاج اليه في الامر الثاني اعتبر فيه
وله هذا استثناء لفيض المتصل المذكور لكن
 بوضع ملزوم القصور وضع القصور فان نقيض الثاني
 هو انه ليس نسبة الجسم الى الجسم نسبة متناه الى متناه والله
 عليه انه لو كان كذلك لكان نسبة الجسم الى الجسم نسبة
 متناه الى متناه لغيرنا الصغرى صادقة هي ان نسبة
 الاحاد الى الاحاد نسبة الجسم الى الجسم ولي صدقها كولا
 ازديا والجسم بحسب ازدياد النظم فيخرج ان نسبة الاحاد
 الى الاحاد نسبة متناه الى متناه وهو ما يكون نسبة
 الاحاد الى الاحاد نسبة متناه الى غير متناه فيلزم ان يكون
 نسبة متناه الى غير متناه نسبة متناه الى متناه
 وبطلان مذهبهم في انما لا يستلزمه الجواب الاول
 كان ساطع بطلان الثاني وثبوت ملزوم تقصير لقوم
 كون نسبة الاحاد الى الاحاد نسبة متناه الى متناه

سبب ان يداد الجسم اذ يداد الناقص والمفرد جميع
موضع النقص فاستثناءه في الحكم انما هو الجسم
لو كان هو الواقع وليس كذلك فالصواب جعله في الاشياء
استثناء الاشياء اليدانية عن الاشياء ففقد
الناس في بعض النسخ متناه في الاجزاء الى غير متناه في الاجزاء
نسبة متناه الى متناه لو كان هذا الحكم مطابقا للواقع
لكنه ليس كذلك لان نسبة الجسم الى الجسم الجسمانية
متناه الى متناه والواقع فلا يكون نقيضه مطابقا
فالصواب ان يجعل هذا النقيض في الاشياء ففقد اعني ما
جعل الشيخ تاليا للزوم لقوله كما سبق في الاشياء
اليدانية فافقده ما قلنا عنه من قوله بل للزوم ان
نسبة الجسم الى الجسم نسبة متناه الى غير متناه لا
انما هي كثر المتناهية ازيد من حجم الواحد فلا
انه يزاد بجعل عدد ايد الاجزاء وهي نسبة متناه الى
غير متناه فيصير حاصل الاستدلال على هذا انه لا يكون
المتناهية حجم فرقة الواحد وحصل الجسم كان نسبة
حجم هذا الجسم الى حجم الجسم الذي لا يتناهى في اجزائه نسبة
متناه الى غير متناه لما ذكره في التاليف لان نسبة
الجسم نسبة متناه الى متناه في الواقع والمقدم مثله
او كذا

الزوم لا يرد بين جعل حكم واقع تاليا للمقدم واستثناء نقيضه
غير المطابق للواقع للزوم وقصر بناء على فرض حقيقة
خلافه فطرف النداع كما فعل الشيخ وبين جعل حكم غير واقع
الزوم لان المقدم بناء على حقيقة خلافه فطرف النداع
واستثناء نقيضه المطابق للواقع كما فعله المحاكم
فلا وجه لكون احدهما خطأ والاخر صوابا فلهذا ما
استثناء نقيض تاليا لو كان مطابقا للواقع قلنا انه
مطابق للواقع على تقدير تناقض الجسم من اجزاء الاشياء
بالدليل المذكور لظن التاليف ان ما جعله تاليا
لانما لا مطلقا بل على التقدير المذكور بالدليل الذي
ذكره في اشياء الملازم الذي كان دليلا على بطلان
التاليف ايضا قد يرد اليس اذا اوجبنا نظرنا الجسم
لا يجوز ان يكون مؤلفا لما كان هاتان القسمتان
احدهما في صورة المجهول والاخرى في صورة الجزئية
والقسمة اللازمة منهما اعني قوله فقد اوجبنا
وجود جسم ليس لاستداده مفاصل جزئية جعلها
الم على ما هو الظاهر منها اعني انها احداهما وجزئية
الاخرى محكم بان جزئية اللازم لاجل ذلك لكن جري
يكل بيان للزوم فانه لا يمكن من طريق الاشياء

لا مخرج من الاول فلا بد لو امكن فاما يمكن على الهيئة
 الشكل الثالث هكذا الجسم لا يشتمل على اجزاء غير متناهية
 اجزاء الجسم لا يشتمل على اجزاء متناهية بعضها يشتمل
 على اجزاء غير متناهية لا يشتمل على اجزاء متناهية
 هذا البعض ليس لامتناهية ومفاصل لامتناهية
 ولا غير متناهية وهو المظهر لكن هذا التركيب لا
 ينبغي شيئا اصلا لان شرح الشكل الثالث في الاشارة
 الى اجزاء العنصري وكلية لعدة المقدمات وكلاهما
 مفقودان ههنا اما الاول والكون العنصري سالية
 واما الثاني فلا ههنا المستلزم للجزئية وجزئية
 الكبر فلا يحتاج بل وجعلنا العنصري موحية
 معدولة فلا مخرج من جزئيتها فانها وان كانتا
 كليتين في نفس الامر لكون الشرح مبسرا كذلك ولما
 اشارة عن بيان اللزوم لا مظهر في الانساج الا
 قراية فاما يمكن ان يقال لو لم يصيد في اللزوم
 اعني امكان وجود جسم ليس لامتناهية مفاصل
 لزم كذب احدهما العنصريين او كليتهما لكن انما
 لما في الفصلين فاللزم ومثل فخرج صلا فلهذا
 المعظم وهذا لا يتم لانا لا نلزم الملازمة فاما يلزم من
 كذبه

كذبه كذب احدهما او كليتهما لو كان الحكم في احدهما
 او كليتهما كلياً فانه امكن ان كل جسم من الاجسام غير
 شرافة اما لا يتناهي فقط او منه وما يتناهي ايضا
 او بالعكس يجب ان لا يكون لامتناهية في جسم من الاول
 مفاصل وذلك على تقدير كونه كليتهما او بعضها يكون
 جسم من الاجسام ليس لامتناهية مفاصل وذلك
 على تقدير كونه احدهما اما الاول فلان كل جسم
 ح هو داخل تحت حكم امتناع التالف مما يتناهي و
 ما لا يتناهي معاً وهو لا يمكن ان يكون له مفاصل
 متناهية ولا غير متناهية ولما الثاني فلان كل جسم
 فرد داخل تحت حكم امتناع التالف مما يتناهي فقط
 او ما لا يتناهي فقط واما كان فبعض الاجسام داخل
 تحت امتناع التالف من الاجزاء فذلك البعض لما كان
 داخل تحت الحكم الاول ايضا يجب ان لا يكون لامتناهية
 مفاصل اصلا لامتناهية مفاصل متناهية وادراكنا
 كل الحكمين جزئياً فلا يجب وجود جسم داخل تحت كليهما
 معاً لينع وجود المفاصل فيه بل يجوز ان يفرد بعض
 الاجسام باحد الحكمين والباقي بالآخر فيكون كل
 من الحكمين صادقا مع كذب اللزوم هذا فالاول

الكلام يجوز فيه شي من المقدمين ولا باها له بل هو كالكل
 واحد على كونه لاقضى الامر فقط بل في كل من الشئ فان
 كلامه لا ياتي عن الكل على كونه اما الاول فانه ان فيها
 قد وقع للامان وهو في الكيفية وكون الحكم فيها محتملا لا
 التامة المقادير لا يمنع من كونه فيها واما الثانية
 فانه ان كانت ظاهرة في الجزئية لكونها فيها لا يوجب الكل
 لكونها في اجزائها لا يوجب الكل ووقع الجواب ما هو
 واما امتناع كونها قد تحقق في حق الامتناع لان
 ان الشئ في الفصل الاول انما هو امتناع تركيب الجسم
 من اجزاء لا يجوز في هذه القضية لو كانت وهذا
 فقط كانت ظاهرة في الجزئية لا يمتنع فيها فكيف
 وقع لوجوب الاجزاء على ان كانت لا ظاهرة كالكل
 على ارادة الكلية وبما جعلها اعتبارا والكيفية ما لا يمتنع
 للزوم للزوم ووجه قيام اللزوم على كلا الطرفين
 ظاهر مما ذكرنا وينبغي ان يعلم ان اللزوم على كلا الطرفين
 خبرنا انما على الاول فلا بد ان الاشياء هي من الكل
 الثالث لا يكون الاجزاء وان كان من الكلين واما
 على الثاني فكلية احدهما فقط فظاهرة وعلى
 كليهما معا فلا بد اللزوم الكلي يكون ووجه علم
 المفاضل

الفاضل الى ما يتفصل وهذا لم يجعل الشئ لازما بل جعل
 اللزوم عدم مفاضل مطلقا وهذا لا يلزم كلية من
 كلية المقدمين فان الحكم فاحدهما كان امتناع
 الثاني من اجزاء لا يجوز خلاص الاخرى مطلقا ولو
 جعل الحكم فيها امتناع الثاني من الاجزاء مطلقا
 باعتبار كون الكلام في الجسم المفرد يكون اللزوم مطلقا
 كلياً لكون باعتبار الجسم المفرد قائما باعتبار الاجزاء
 مطلقا لكون جزئيا البته ولكانه المظهر من هذا الفصل
 تمهيد مقدمة لاثبات الجبولى وهو لا يتحقق العلم
 المفرد فلا يلزم فرض الكلام ههنا فيه واللزوم يكون
 جزئيا البته وهذا يكفي ههنا لان اثبات الجبولى لا
 يحتاج الى اجتهاد في جميع الاجسام بل في بعضها واحتجاج
 في العلم الى دليل اخر فاعلم هذا ان كنت سردي
 الاقناع فانه فانه التوجيه لهذا المقدم **والتي هي**
المفاضل فاما انما يتفصل عطف العطف ههنا على
 تلك صيغة بعض انواع الجبولى الذي هو الاختلاف الاشهر
 عليه واما لانه قد يطلق بمعنى الفلانة ايضا وقرانه
 امتنع الفلانة سبب يتعلق بالاختلاف عرصته ايضا
 كما اشار اليه الشافعي في بيان الحصر المحاكم اعاد ههنا

سابقا من حيث المرات بين التفسيرين ما باله
 باختلاف عرضين ان لم يدخل في الوهم الغرض في
 الانفصالات في الفلك المذكورة في طيها لعضو ذلك
 نأقلا للذهب بالتمام وان دخل فيا يوجب الانفصال
 الخارج يعني كما صح به ذلك في الجواب عنه ان
 هيما غير ما كان هناك فانها قد قسم اسباب في
 المفصل في الجسم الى ثلثة وهناك مجرة القسم الى
 الثلثة المذكورة هناك وهذا غير ذلك فان وجه القسم
 انما هو طريق قول الجسم للقسمه والمقسم هما موالب
 الموضع لموضع العضل في الجسم يعني ذلك ان معنى
 الجسم هو ان يجعل الجسم الواحد فاعرف ذلك قد يكون
 بان يقدر في الواقع ويخلق جزاؤه فيه وقد يكون
 بان يحكم عليه بان فيه شيئا ذو شئ وان لم يتقنه
 احدهما عن الاخر في الاول من جعله مستعد في الواقع
 يحصل من طريقين احدهما القطع فالبال ان كان ذلك
 القبول وثانيهما الكسر فالبال ان كان من القول
 والمراد الكسر لا يكون بالقطع اصطلاحا فانهم
 جعلوا ما يكون بالة تقادة قطعاً ولا يحتاج الى
 تقادة كسر فلا يبعد ان يكون في الشرح والقطع والتا
 لا طريق

لا طريق له لاحكم العقل بمعرفة الوهم او بدو ان فيه
 شيئا معينا وغيره من غير شئ اخذ ذلك لكونها اسبا
 وقوع المفصل اعني ما به يتبين موضع الفصل
 الانفصال في الجسم في ايضا ثلثة لان الانفصال
 الذي ذلك القطع الموضع له اما ان يكون مؤثرا الى
 الانزلة او لا فانه كان الاول فانه يبين موضع هذا
 الانفصال ليس في الفلك الحاصل من القطع والكسر فانه
 كلا من القطع والكسر لوقوع الفلك والفا
 سب لتبين المفصل منها مع كونها وجهين
 سب واحد لتبين المفصل وان كان الثاني موضع
 فصل لما ان يتبين بحسب الخارج او بحسب الدهن
 فان كان تقيمه بحسب الخارج فانه تقيمه في
 الخارج هو اختلاف عرضين وان كان بحسب الدهن
 فانه تقيمه ليس لا مجرد الوهم والفرض فظهر ان اختلاف
 العرضين لا طريقا الى القسمه بل طريق القسمه فيه
 هو حكم العقل ايضا كما في الوهم لان موضع هذه القسمه
 العقليه يتبين في الخارج بسبب اختلاف العرضين
 بخلاف الاول فانه كان ان انفصال مجرد فرض العقل
 كذلك يتبين موضع الانفصال ايضا مجرد الفرض

فظهر الفرق بين المقسمين وان دفع توهم المناقاة وهذا
 ما وعدناك سابقا فثبت ان الحكم شدة التكبير على القول
 بان اختلاف عرضين موجب للانفصال في الخارج فثبت
 على انه لا اختلاف في العرضين لو اوجب الانفصال في الخارج
 حتى ان الجسم وجد له في الخارج جزان متمايزان بان
 يكون شئ منه ابيض وشئ منه اسودا وان يكون
 شئ منه ملك في الجسم لخر او موازيا او محاذيا او شئ منه
 لا يكون كذلك يلزم اشتراك الجسم على الجزء غير متناهية
 بالفعل في الخارج ضرورة ان كل جزء فهو ملاق باحد
 غير ملاق به بالطرف الاخر فثبت لا يقال ان كان
 بعض الجسم ابيض وبعضه اسود فلا ريب ان ما حل
 فيه السواد من ذلك الجسم غير ما حل فيه ابيض لا
 من جزئين متميزين في نفس الامر لا انقول ان المتمايز
 يكون باعتبار اختلاف العرض وانما بالنظر الى استلزام
 فلا انفصال فيه اصلا ومن حكم بان ما واحد في نفسه
 لقن بعضه صاخر ما بين في الخارج ثم اننا لا ننفي
 صاخر ما واحد كما كان او بان جسما واحدا وقع على شئ
 منه صوا ولا في جسم اخر شيئا منه الفصل شريعت
 يتميز به واحد منها عن الآخر وعند ذلك الصواب واللا

عاجبا

عاجبا واحدا او بان جسما انما يحل في مسافة انقسمت
 المسافة بحجب موانع كل واحد من الحد والغير المتناهية
 وانما اختلفت الحركة صارت المسافة متصلة في نفسها فثبت
 فلا شك في ان اختلاف في الامر لا يوجب الانفصال في العرض
 العقل لا يجب نفس الامر في الخارج قوله وانت خبير بان هذه
 كلها استعمالات ناشية من غلط مطلق الانفصال
 والاشتباه للانفصال لا تفكرك والاشتباه في الامر في الاقاي
 استعمالات كون موضع البياض من الجسم لا يليق بما لا يليق
 الامر في الخارج عن موضع السواد منه والحال ان ذلك لا
 يحسوس مثله وكذا امثال ذلك ما ذكره اهل العلم بل قد كان
 ما ذكره في جواب السؤال المصدد بلا توهم بان المتمايز انما يكون
 باعتبار اختلاف العرضين لا بالنظر الى ذلك الجسم ولا في شئ
 فيه اذ لم يبق احدان مغايرة جوف الجسم باعتبار اختلاف
 العرضين لا يكون باعتبار اختلافهما بل باعتبار اختلافات
 الجسم والعلية اذ ان المتمايز انما هو بين العرضين
 المختلفين لا بين جزئي الجسم وان تلك المتمايز لا
 هذه المتمايز والمتراب ان المتمايز بين جزئين مع
 تقع النظر عن العرضين غير مدعاة باعتبار العرضين
 غير متفيدة بما ذكره بل ثابتة به واقعا ذكره من لزوم اشتراك

الجسم على الجزء غير متناهية فغيره انما يلزم لو كانت
 الاعراض المتناهية القارة في الجسم غير متناهية بالفعل
 وليس كذلك نعم يلزم ذلك بالحيث كذلك في الاعراض
 الغير المتناهية لو كانت كالقارة فذلك الجسم لكان لا يلزم
 ذلك بل ليس كذلك كما اشيع اليه في المنع والشرح
 من تخصيص المرحومين بالقارين وبما لا يلزم ذلك فيها
 على ذلك التقدير ان كان الجزء الملاقي من جسم الآخر
 متناهي من الجزء الغير الملاقي منه لمكان ما لا يلزم من هذا
 الجزء الغير الملاقي الجزء الملاقي متناهي عن غير الملاقي نعم
 له والملاقي من الغير الملاقي الثاني الغير الملاقي الاول متناهي
 عن غير الملاقي منه له وهكذا الى غير انتهائه وممكن
 منع ذلك بان يقال لعل كون شئ من الاعراض الغير
 القارة مميزا للجزء عن غير مجله انما يكون اذا كان
 عرض هذا العرض بهذا الحل بالقياس الى ما يوافق
 مغايرة هذا الحل لا من جهة عرض من هذا العرض
 وعدمه مثله الملازمة انما يكون مميزا للجزء الملاقي
 عن الجزء الغير الملاقي اذا كانت تلك الملازمة مع مقادير
 له لا من جهة الملازمة وعدمه بل من جهة الشئ
 كالانفصال او امر اخر الملاقي من جسم الجسم الغير متناهي

له

له بالعدد متناهي عن غير الملاقي منه له لو كان متناهي
 المتناهيين مغايرة بالعدد وانما الملاقي لهذا الملاقي
 غير متناهي عنه لكون المتناهيين لهذا الملاقي
 مغايرين بحسب الملازمة وعدمهما فليست مثلثا في
 فلا شك في ان اختلاف الاعراض لا يوجب الانفصال
 والعرض العقلي لا يوجب نفس الامر في الخارج بل عليه
 الشئ في الشفا بقوله ومن الذي يفرض لخصيص العرض
 ببعض دون بعض حتى اذا كان ذلك العرض في ذلك الشخص
 مثل جسم يتصور لكله او يتصور لكله فيجوز بالبياض
 جزء اذا كان ذلك البياض بالافراضه والذي وقع في
 الاقسام بان اختلاف الاعراض يوجب الانفصال فلتكاد
 وان القوم ذاهبون اليه سادع في الكلام الشيخ ان جعله
 في مقابلة العرض والوهم ذلك لغير لازم منه فان
 المراد مجرد التوهم والفرض حتى ان الفرض يوجب الانفصال
 تارة بنفسه تارة في الجسم شياء دون شئ واخرى
 بحسب الغير كما اذا كان تيمر باختلاف الاعراض او كما
 في قاطيعور يا من الشفاء من اختلاف الاعراض
 يوجب الانفصال بالفعل المسمى في الوجه على الاعراض
 يتصور اعم مما كان الاختلاف في شئ الاعراض

وهو ايضا لا يستلزم الانفصال الخارجي فان المراد
 بالاعتقاد ليس فعل الوجود في الاعداد بل ما هو قائم به من كونه
 الاختلاف في سبب لا في امرين او جوب الانفصال
 بالعقل ولكن في الفرض قوله لا يخفى ان هذين معنى
 جعله في مقابلة الوهم والفرض ههنا وذكره في
 طبعه وبيان الشفاء بذلك دلالة صريحة على كونه
 مما يوجب الانفصال في الخارج بالمعنى الاعظم
 الشئ التاريخ الحق ايضا شهد بذلك وصح به
 وهو معقول في نفسه مدعي عنه ما توفيه
 من الفاسد كما عرفنا فلا يوجب لنا دليل وحله على ما
 يجب الوهم والفرض بلا ضرورة داعية اليه و
 ما ذكره اولاً من فعل الخيف في الشفاء على كونه حياً
 لا انفصال الفرضي العقل ليس صاعداً لا احتمالاً
 ان يكون المراد ان طريق القدر فيه هو الفرض
 والانتاع في ذلك وهذا الاحتمال هو لا ظهر كما لا يخفى
 على المتأمل وعلى تقدير التسليم فليس صاعداً على عدم
 كونه موجبا للانفصال الخارجي ولا مشعر له ولا يخلو
 في كونه موجبا لهما لعدم المناقاة بين موجبهما
 وعلى تقدير التسليم فكيف يعرض بانفراذه شهادة

الاخيرين

الاخيرين الذي هو صريحاً على اختلافه في ادعاء وعلى تقدير
 معارضته لما فكيف يرجح احد المتعارضين المشقة
 بل يرجح سوى سببها ذات الوهمية التأسيسية من قبله
 المبالة هذا فان قلت قد اشترت المكون هذا الحكم
 اعني لوجوب الانفصال الخارجي محضاً بالاعراض القار
 دون الغير القارة فما الفرق في ذلك بينهما قلت الفرق
 هو كون الاعراض القارة ثابتة لمخالها بالقياس
 الى اضمها من دون حاجة الى مقابلتها غيرها
 واعتبار ما عداها بخلاف ما عداها الكون
 امراً اعتبارية اضافية غير ثابتة لمخالها الا
 بالمقابلة لغيرها المحلجة الى الاعتبار والملا
 وهذا الانبيا في كلهما مع ذلك اعراضاً خارجية
 لما تحقق في مقامه والانفصال التأسيسي من اختلاف
 عدا الاعراض هو التأسيسي ان يكون داخل في الفرضي
 والوهمي وهذا فرق قري يحكم العقل بحسبه بالكلية
 الاسود غير الابيض ليس ككون المجاذي غير المجرد
 على خلاف ما زعم ولا ينافي بتخصيص متعلق الامر
 بالقارين ههنا اعني في مقام صواب وفتح المقاب
 لكونه فقط من تلك الاسباب بعينها يجب تيناو

الغير الخارج ايضا فما سيجي حيث يطل الاجسام الذ
 يموا طبيه لغير صاحب المذهب اما على تلك
 الاجسام كالوهميه كما صرح به الش هناك **قوله**
 ويحوي العتمه على الثلثه المذكوره يعنى في العضل
 الاول فلا تفصل **قوله** وانما قال لاسباب الوهميه لان
 البرهان المذكور في العضل الاول لا يفيد لا العتمه
 الوهميه هذا صريح في ان لاختلاف الاعراض الغي
 القاره لا يوجب الانقضاء المحاذي لان البرهان
 المذكور انما افاد شتمه الجوز باعتبار الملاقاة وهذا
 فلو كان العتمه الاصل هذا الاعتبار فتمه خا حيه
 لم يوضح ان البرهان المذكور لا يفيد لا العتمه الوهميه
 فتدبر **قوله** القند الذي نوره اى في هذا الكتاب يعنى
 السر المراد انما سورده فيما سياتى في لينظر بل المراد الاثر
 في هذا الكتاب وهو القند الذي تدور على ان يكونه
 المضاج ممكنا يتما لما فيه ويمكن ان توجد ايضا
 بانته ما كان المراد بالباب مسئلة الجوز وما يتبعه
 من محاش الحركه والزمان جميعا والعضل الاق
 هو المتبنيه على حال الحركه والزمان جميع هذا الباب
 ليس راجع بل بعضها آت ضيفه المتنازع فلا
 باعتبار

باعتبار العضل والماله يعنى بلبس باجزاء حقيقه واما
 على النسخه الاخرى فالتوجيه طاهر لانه وان كان بعض
 ما في هذا الباب لم يذكره هذا بل هو الذي يذكره في الفصل
 الاخرى لئلا يكون للمكان ما ذكره هو ساء ما لم يذكره ولذلك
 وسم العضل الذي ذكره فيه بينها كان في حكم ما ذكره
قوله يدل على ما يوتر للطبيعي يتدله في الجسم المعتمد
 يتدله لشكا له اعلم انه لما ثبت اتصال الجسم وعدم تافده
 من الاجزاء ظهر فيما بين سطح الجسم امر متصلا قداما
 هو كما يلاذات ومتمد في الجهات وهو المعروف بالجسم
 الطبيعي وان كان هناك اثنى فيما بين تلك السطوح امر
 هو مقدار الجوز المتصل الذي فيها بينها وهو الذي
 يقال له الجسم المتصل بين لا يحتاج الى الاثبات نعم
 ثبوت اتصال هذا الامر يترقت على ثبوت اتصال
 الجسم كما سيصير به الش فوجود هذا الامر بين في
 واتصاله لازم من اتصال الجسم فاما ان هذا امر لا
 غير الجسم الطبيعي ام لا بل هو عينه لا اوله لانه معناه ان
 كونه جسما متلبيا وعرضا قايما بالجسم الطبيعي وكذلك
 انه عينه ام غيره لا قوله على معتد رتيه نفس جميعه
 ان يكون ما هو المظهر من المقدار ما صدق له نفس

جسمية ومساها منها بالاحاطة بالمقدار واليدى
 صورته الجسمية مقدارا قائما بذاته فيكون مقدارا
 ومقتدرا معا باعتبارين كما ان لو فرض بياض
 قائم بذاته كان بياضا ابيض مستطفا لا بياضا
 لا يدعى ان كان في الوجود القائم بقائه تعالى وقد
 فانه يوجد وموجود باعتبارين لم لا يكون مقداره
 نفس جسيمة بالمعنى المذكور بل هناك مقدار الذي
 على جسيمة هذا يحتاج الى الاشبات بمؤنة كثيرة فاما
 ممن لكون الشئ لا شراقة مع جلية قدره وعظمه
 واعتداه امره ناسدوا على اشباته بانه اجسام
 تشابه في الجسمية واختلف في المقدار فيكون المقدار
 خارجا عنها اذا عاينها واورده عليه في حكمة الاشرا
 بان الجسم المطلق بازاء المقدار المطلق والجسم المميز
 المقدار الخاص فان اراد الجسم الجسمية الخاصة فلا يتم
 اشراك الاجسام فيها وان ارادوا العامة لمطلقه لم
 اشراك الاجسام فيها ولكن لا يتم اختلافها في المقدار الذي
 بازاها الاشراكها فمطلق المقدار واختلف فيها بالمقادير
 الخاص الذي هو بازاء الجسم الخاص واستدلوا اخرى
 بان المقدار يحمل على الجسم على الاشتقاق فيقال الجسم

مقدار

متعدد والمحمل يحمل الاشتقاق على الشئ يجب ان يكون مبدأ
 الاشتقاق وزايدا عليه فيجاء به يكون المقدار ازا
 على الجسم واجوب عليه بانه الحقائق لا يتو على
 الاقنات من العرف لما يجري فيها من الجوزات
 فيها بعد بعد جسم جسم مع ان البعد غير ثابت على
 ولا الجسم على الجسم ولطهرها استد لوابه هو ما اش
 اليه الشئ وهو ان الجسم الواحد اذا تواردت على الاش
 كالشمعة الواحدة التي حمل نارة كره اخرى مر بها
 الواحد الذي يختلف اشكاله باختلاف ظروفه وقدره
 فان ذلك الجسم باق بحاله مع تبدل جميع اشكاله
 اقطاره فانه اذا جعل كره مثلا كان له حجم اذا
 مر بها يطلع في ذلك الحين اخر اصغر منه مع بقاء
 الجسمية بعينها فلو بان يكون هناك امران احدهما
 باق لا يختلف الاخر باق لا يختلف وهو الجسم العلى
 واورده عليه مصا في حكمة الاشتقاق باحاطة
 المقدار على الشمعة في الصور المذكورة ليس لا يجوز
 فان المتبدل لاجها هو المقدار والذهب في الجسم
 وهو حصر لا محالة وانما المقدار الذي يدعى كونه
 نفس الجسم اعني مجموع المقدار المساحي الشمعة

بأنه في نفسه غير متبدل لاصله فان ما يضاف في الطول
عند المد نقص من عرضه وكذا ما حط في العرض
ينقص من طوله فيقص في المد بعض من اجزاء كانت
مستقيمة ويفترق ما كانت مستقيمة فذهاب في التما
المتماثل على سبيل السبل الخادم له واحاد الذهاب
في الجهات عرض متبدل والجسم ليس الاصل في القدر
الثابت في الاحوال كلها على معنى انه لا يزيد على ما كان
ولا ينقص منه عند تبدل الاشكال بل الذي يزيد
وينقص من بعض امتداداته وقال شارحنا لعل احد
في شرحه ولا يصح الاستدلال على عرض المد المتبدل
لبدل الامتداد الجوهري ايضا فان عدم تبدل الى
جهة من الجهات متع فان الامتداد الجوهري في
الجهة المتخلفا متساوي اذا بقي متجاو ولم يتبدل في طوله
في حال صغر كاكاه في حال كبر يلزم ان يكون القدر
الصغير امتدادا اكبر منه بفصل عليه مع قامة
هذا خلف مجال اذ كان هذا النوع من التبدل لا يتا
جوهري الامتداد الجوهري ولا يستلزم عرضيه فكلما
تبدل المقدار الجوهري لا بد من حقيقة التبدل في الجسم هذا
ان ذلك المقدار يتبدل وليس كذلك لما عرفت من تبدل

وعدم

وعدم تغيره بزيادة ونقصان وانما المتغير مقدارها
الشعاع لا مقدار عرضها الذي هو نفسه فاعرف هذا
فانه رقيق غيبي يقال في الحق ان المقدار الجوهري لا
يعنى انه لا يزيد مقدارا بحسب ولا ينقص بتبدل
الاتكالا بمعنى انه لا يتبدل في بعض اقطار بل يتبدل
كالامتداد الذي في الشعاع مثلا اذا اعتبر من حيث
خصوصية ذهابه في كل من اقطار الجسم معين
بل يتبدل الامتداد الجوهري مع ما ذكر فيما نتهى
اقول تحقيق كلامهم هو ان الامتداد الذي في الشعاع
مثلا اذا اعتبر من خصوصية ذهابه في كل من اقطار
الجسم معين كان معتبرا ان يكون طوله ذراعين
مثلا وعرضه ذراعا وعرضه نصف ذراع ففر
هذا الاعتبار مقدارها المسمى بالجسم المتعلم يكون
خصوصية الذهابات معتبرة في تخصصه لاجماله
واذا اعتبر لا يشرط هذه الخصوصيات بل بشرط الحق
المشترك بين هذين الخصوصيات وهو الذي
اعرضه بالعدد المساحي هو بهذا الاعتبار وهو الصو
ر الجسمية فالصور الجسمية الشعاع المعينه
مثلا انما هي امتدادها الذهاب في الجهات بدونه اعتبار

ان يذهب في جهة التي حدة جسمها التعليل هو ذلك الذي
 من حيث الذهاب في كل جهة الى حد معين فاذا كانت
 هذه الشععة مدورة ويكون قطرها ذراعاً مثلاً
 يكون امتدادها الذهاب في العمل الذراع وفي القوس
 الذراع وفي القوس الذراع هو الجسم التعليل وهذا الامتداد
 من حيث انه اذى مقدار حاصل ضرب الطول
 والعرض والعرض في الآخر هو الصورة الجسمية فاذا كان
 وصارت بحيث تكون طولها ذراعين مثلاً ويكون
 كل من عرضها وعمقها نصف ذراع فلا يحتمل القدر
 الجسم التعليل الا ان الجسم واحد جسم تعليل
 وما يوازي حاصل ضرب بعاده وهذا معنى تبدل
 الجسم التعليل على الشععة مع بقاء جسيمها بمجالها
 وشيخ الاشراف لم يفسر في شخص القدر اسمي الجسم
 التعليل خصوصية الذهاب في الجهات بل اعتبر
 القدر المساحي المشترك بين الخصوصيات فلذلك
 حكم ببقائه مع كل منها فظهر ان النقيضات ليس
 بواحد بل على موضع واحد على الخصوصيات القدر
 المساحي قد تبدل كما في صور الخط والكتلة لئلا
 كلام الشارح العلامة فلا يرد عليهم اصله انهم لا يمتنعون

عدم تبدل فالاستدلال الجوهري اصله بل يقولون بعدم
 التبدل في شخصه فلا يلزم عدم تبدل اصله فان
 تبدل المقدار العرضي اما هو تبدل الاستدلال الجوهري
 في المقدار العرضي فيفطن بما يدل على القصور الذي
 كلام الشيخ في الشفاء في بيان كون الكية عرضياً
 وفي الفرق بينها وبين الصورة حيث قال فان كان الجسم
 متناهي فان الابعاد ليس بايجاب حصولها والجسم
 بالفعل فان المكروه من حيث هي كره جسم وليس
 بها الابعاد واحدة وليس فرض فيها العادة بالفعل
 يتميز بل الجسم انا هو جسم لانه من شأنه وقاؤه
 بحيث يمكن ان يفرض تلك ابعاد في على الاطلاق
 متقاطعة على قراهم وهذه صورة الجسمية ثم قال
 ثم اذا اختلف الجسمان بان احدهما يقبل احد الابعاد
 او اثنين منها او ثلثها اكثر واصغر من الابعاد التي
 فالجسم الآخر فانه لا يخالفه فانه يقبل ثلثها بعداد
 على الاطلاق ومن حيث يقبل ثلثها بعداد بعينها
 وهي موجودة فيه بالفعل ان امكن فوجبت فقد
 ذلك له من حيث انه بقدر سوا مكان القدر لا
 بعينه البتة ان امكن او بعينه وصورة الجسمية

التي هي صورة الجوهرية هي التي لا ينفك فيها جسم على
 جسم وهو صورة جوهرية بل جوهرية في استعراضها
 والمعين المفروض في تقديره في الانفراد لكنه تقدير
 محدود او غير محدود هو العرض الذي هو باب الكمال
 والجسم الواحد قد يوجد حيث يرضى ان يختلف
 بحسب الكيفية فلا يختلف بحسب الصورة فانه الشعر
 اى شكل شكلها به يحفظ عليها ان يكون بحيث يخرج
 فخرها من تلكه مطلقا كما في بعض الانحاء على
 الصورة المذكورة ولا يختلف فيها ولا يختلف مع كل
 شكل ما يتجده ويتعين فيها من الانماط ولا غيرها
 ومحققا لفعلها وبالقوة اذ لم يجد ذلك الشكل فانه
 ان شكل الشيء في كل مكان معرضا لثلاثة ابعاد
 هي في الحدورة المعينة التي يقبلها اذ كان شكله شكل
 مكعب ذلك كونه والماء محط جهره ما بين يديها
 عند الخلط يكون قد ثبت له جوهرية النوعية
 فضلا عن الجسمية الخفية ونحو مقدار الجسمي
 ليس لفا يلا ان يقول ان الجسم الكوي اذا تكوّن في انحاء
 لم يتعين اذ هو مساو لما كان اولا في المساعدة وذلك
 انك ستعلم ان المساوي يقال لما هو مساو بالفعل وفيما
 لما هو

لما هو مساو بالقوة وان امثال هذه الاشكال لا مساوية
 لها بالحقيقة بل معنى ما يقال فيها من ذلك انما في قوة
 المساوية والذى القوة ليس بوجوده بل في حالها
 والجسمية بالمعنى الاول لا يفيد رتبة البتة لان العلة
 يجب ان يكون مساويا للقدار ومما لفا له فانه
 فاما قد لا يكون غير مما للجميع ما يجازي مقداره
 بالابدان يكون مما لفا لبعض ما يجازي مقداره
 ما يقدر فلا يقرر هذا المعنى الذي لا ينفك عنه
 حتما ان يكون مقدرا او مقدرا فاذا انما يقع
 قد ير الاجسام بذلك للمعنى الاخر فذلك هو الكيفية
 انتهى وهذا هو حق التحقيق في هذا المقام والعجب
 ان شيخ الاشراق فاتباعه كيف ذهبوا عنه هذا
 عرضية الجسم تعالى ولا ينبغي ان يتوهم ان الجسم
 العيني امتداد اخر مغاير بالذات للامتداد الجوهري
 المسمى بالصورة حتى يكون فيما بين سطح الجسم
 امتدادا واحدا هو جوهره والاخر من الخلق انما جسم
 العقلية انما هو من الامر ان الخلق لا اختبارات
 النزاعه كالتفرض والوجود وما بالامور الاختبار
 هي مغايرة الضرورة الجسمية بحسب المدعى وفي نحو

المانع العقلية لاصالة الوجود الخارجي
 والذات المعنوية بل ليس في الخارج الامتداد واحدا لهذا
 وهذا الامتداد اذا اعتبر من حيث انه متمدد بنفس
 الذات وبسبب الذات لا يشترط خصوصية من
 خصوصيات القادى مرتبة من مراتب المجرى للذات
 فالجهاز لا يتساوى النسبة الى واحد فمن من عدد
 النهاية الانبساط فهو جوهري وصوره جسمية ولا
 اعتبار باعتبار تخصصه في الخارج محل له معنى من الجدة
 الانبساطية ومرتبة معينة من مراتب القادى وقد
 مخصوص من الاقدار المساحية فهو عرضي وجسمي
 التعليم فالصورة الجسمية مهله باعتبار عدد
 التماثل ومرتبات القدر المساحي والجسمية العقلية
 هي مرتبة معينة وتخصص بنسبة من تلك الحدود
 والمرتبات فمنها في الوجود وزايد عليها في الصورة
 ولا يتالي من كون شئ واحد بالذات جوهريا وعرضا
 باعتبار من فانها بين الجاهل لكونها باعتبار
 من الوجود مكنو ان للذات ولا يمتد كذا شئ
 باعتبار الوجود والتحليل العقلي عرضا مع كون العرض
 قسما من المكنو الوجود في الخارج لانه الوجود الخارجي

اعلم

ام من كون الشئ بعينه من في الخارج ومن كونه
 متحد الذات معه موجودا في الخارج ومن كونه
 المطلقا الموضع على الوجود والوحدة والشئ وامثال
 ذلك مع كونها من الاعتبارات العقلية واذ عرفت
 ان الجسم التعليمي بالقياس الى الصفة الجسمية فهو
 عليها الى السطح مع الجسم التعليمي الى الخط مع السطح
 الى النقط مع الخط فاذ كان العرض على هذا
 يرتفع النزاع في وجودها وعددها فاضبط جميع ذلك
 ثواب المحاذ او رد على الاستدلال الذي اشار اليه
 من حديث السيد بقوله ان هذا التاميم لو ثبت في
 الاجسام التي تختلف اشكالها متصلة في نفسها لكانت
 المره بان الجسم المفرد متصل في نفسه فاما لا يكون
 شئ من هذه الاجسام المخصوصة الاخرى كما يكون
 شكلا لا يتقال الاجزاء من حيث الى حيث والى الجسم
 المفرد فلا يختلف اشكاله هذه الكلمة وانت خبير
 بان لا فرق بين الجسم المركب المفرد في وجوب تبدل
 الاجزاء من تبدل الاشكال الا ان في الجسم المركب
 اجزاء كانت منفصلة وفي المفرد متصل الاجزاء وتبدل
 كما قلنا من حكمة الاشراق وشرحه نلوم يستلزم

على الجسم العقلي الماهية والجسم باق في حاله في الخارجين دون
 انها شئت الاتصال الجوهر من امرها من لا ينفك عنها الا
 بل ان يفهم من اتصال الجسم لان مقتضاه متصل
 يفهمون متافاة الاتصال الذات الجسم للين من غير
 على عدم تقاها بالان لا يعتقدون متافاة متعلق لا
 العا رسته قارادان ينفك ان اشياء المتعلق لا تتوقف
 على الاتصال على ذات الجسم بل مكر اشياء على متعلق
 لمصل الجسم العقلي اتصالا لا يكون لانها الجسم لم يزل من
 احداهما امدا من انما وان الجسم متعلقا بغير اتصال
 يتوقف على سائر الكون ويمكن فهم هذا من هذا الكلام كما
 لا يخفى او نقول اننا في اتصال الجسم للجسم عقلي وان
 اليه الذي يتوقف على ذاته له ايضا بالضرورة فالحاج
 الى التنبية انما هو ان الجسم جسم متعلق فقط فلهذا
 لما في توجيهه من عليه فلهذا التعلية والاستلا
 انه كان الماهية الدليل ان الجسم شيئا غير جوده
 الجسم كذالك متعلقين متدا ان يكون ذلك الشيء
 غير جوده اعني الجسم المتعلق وذلك يتوقف على
 الجسم جسم عقلي **ان** الاتصال المتعلق في العندين
 معويين الاخرين انما هو له معنى اخر قد يستدعي
 الذي

الذي يتصل الجسم بغير تركب من الاجزاء وهذا ليس شيا
 من غير ذلك الثاني نظاما الاول فلهذا متصل للجسم
 لم يثبت الجسم الا بواسطة الجسم العقلي للمعنى المتكدر
 ثابت للجسم بل عرض للجسم العقلي فان اتصال الجسم
 العقلي انما ثبت بعد ثبوت ذلك المعنى للجسم واسطة
 وانما في هذا الاجزاء لا يمكن في الجسم الا بعد اعتبار عرض
 الجسم العقلي فلا يمكن ثبوت الاتصال الذي لم يتغير
 في هذا الاجزاء الذات الجسم من حيث هو وهذا المعنى المذكور
 هو كونه الجوهر بغير الذات مستدا في الجهات بدون ان
 يتغير مراتب ما ربه وهو المعروف بالامتداد
 الجوهر وهو الفصل الجسم مع الصورة الجسم
 كما عرفت وهو الذي يغير اليه الله عن غير يقوله
 وانما هو كونهما بحيث يلزمها الجسم العقلي
 فلا فصل **ان** متديقا الجسم العقلي فلهذا عندنا بطلان
 المتصل على الصورة الجسم اتصالا معانيه الى ان
 ان اطلاق المتصل على الصورة الجسمية انما هو
 لكل اتصال هو الجسم العقلي فقط على ما يشعر
 قاهر العبارة بل المراد انه قد يطرأ الفصل عليها لذلك
 ايضا فانه سيجر عند اطلاق المتصل بذاته

على الصورة المجردة ان اتصالها هو كونهما بحيث يكون بينهما
 التعلق فظهر ان اتصالها هو كونهما بحيث يكون بينهما
 اتصالها هو كونهما بحيث يكون بينهما اتصالها هو كونهما
 فالحجم الواحد قد عرفته من كونه في ذلك **قوله** وذلك لا يربط
 هذه الساتر هو كونه في ذلك وذاك وذاك وذاك وذاك
 فليس يكون الاتصال هو الاتصال الثابت للجسم بتغيره
 من الاجزاء وليس كذلك الاتصال هو الاتصال الثابت
 بل المراد ان هذا الاتصال الثابت هو كونه في ذلك
 الاتصال للجسم كما سبق في الفصل السابق ان اتصال
 يستلزم اتصال المقادير فجميع هذه المعاني التي هي من
 الجسم التعلق ثبوت بعضها لا يحتاج الى برهان او بعضها
 يحتاج الى برهان كونه لا الى برهان بل الى برهان الله
 ثبت به اتصال الجسم **قوله** تثبت كونه موجودا في
 الموضوع الذي هو كونه قد يحصل به جوهرية بمعنى ان كونه الجسم
 غير متغير في هذه الامور او ما يتصور ان كونه ان يكون
 هذه الامور متساوية في ذاتها والتميز في ذاتها
 والمهية من امرين ليس فيهما شيء من هذه
 الامور احدهما الجوهرية التي هي اوضح من ذلك لا يمكن
 انما لها منه وثانيهما كونه شيئا من شأنه ان يكون

تعلق

تعلق الذي يحتاج اليه لخصه جوهرية كونهما
 امرين فيهما وظاهر ان شيئا منهما ليس هو شيء
 من هذه الامور فظهر مغايرته لهذه الامور
 المراد ان الجسم جوهرية هذه الامور عرضية من الوجه
 انه مغاير للجسم استدل ذلك الامر الثاني مع الفصل
 على المد كما توهمه الحجة كما تراكمت قد عرفت ان الفصل
 المتصور المهية الجسم امر غير لازم من لوازمه كونه
 شيئا طائلا للامور وان كان له او قابلا للاقسام في الجبر
 الثلاثة كونه شيئا من شأنه قبول الابدان او من شأنه
 ان يكون واجبا لتعليم ذلك والكل عبارة عن علم
 فاحد هو الفصل حقيقة فلا يرد ما ورد في الحجة
 ايضا ان الجسم التعلق عرضي والموضوع من العرض لا
 يكون فضلا جوهرية وايضا فصل الجسم كان فيما
 سبق هو القابل للابدان والآن يقول الجسم التعلق
 فلكم بين القولين **قوله** السمع وان قد عرض له الاتصال
 والاشكال انما هو المشهور وهو ثبات الحيوان في الابدان
 القابلة للانفكاك او كماله في نفسه في سائر الاجسام
 لوجوه الصورة الجسمية وغيره والله من الكلام
 الشيخ هو سطر هذه الطريقة والمحقق لا حاجة الى

هذا بل الانفصال مطلقا هو المشتبه الحيواني كما خرج به
 الشك المحقق ههنا وفي الجواب عن السؤال الاقرب ايضا
 محل الشك وان كان ظاهر كلامه هو الاول الا انه لا
 الى هذه الطريقة ايضا حيث جنم الانفصال مطلقا
 ايضا وانما قلنا الشك هو هذا فانما كان عند طرقات
 الانفكاك على تقدير عدم المادة العالمة يلزم ان
 يلزم وقصر الامر كذلك على ذلك التقدير يلزم سير
 الانفصال الى الموهوب بالانفصال في العلم
 بالحق يجب من الغرض فيلزم ان يكون في الحقيقة
 فرض الامداد ويختص بالضرورة المعقولة بينهما
 كما قالوا في الانفصال الشك في هذه الطريقة احسن
 والطف من الاول كما لا يخفى **قال** لا غنى عن
 احسن بل يقتضيه القول في الحاشية نظرا لان مقتضى
 بعيد الاستعقالات لا يستعمل الحكم بمعنى الكلام
 ليس لان الجسم يوصف له الانفصال في الحقيقة لا
 لان بعض الاجسام يوصف له الانفصال في العلم هذا
 ما كان من مذهب الانساق المتعقبات فلا سيما الشارح
 اما يحلها على حصة الحكم وهم اعرف بمواقع الكلام
 فلا معنى للاعتراض على اشتغالهم بتبليغ ذلك والعمل

الشرقي

اشرف ذلك ان في العلوم ولا سيما الحقيقة الدائمة الحكم
 الغير المتغيرة القوا بعد بعض الاوقات مستلزم لبعض
 الاحكام لا محالة وكذا في علمه فاعلم **قال** ولا خلاف ان
 يتبين من هذا البرهان على ما يجب بينه وبين ما في شرح
 الجواب عن السؤال الاخر قال المحاكم هذا ليس بدار
 الشك بل يقتضي على الانفصال بل في الانفكاك ايضا
 وانما ليس بمثل الانفصال الفكي وانما حيز
 بان الشرح لم يوصف احد معاني الانفصال وهو
 الوهي الا ان ذلك في الشك ذكر الانفصال الذي علم الامر
 وذكر الانفكاك معه لا يوجب حله عليه بمقتضى
 ما يجب يلزم ان يكون الفكاك قابلا للانفصال
 الانفكاك في الحاصل ان المراد من البرهان لو كان
 هو الشخص في ذكر الانفصال يكون لغوا محضا
 ولو كان لغوا لزم ان يكون ذكر الانفكاك مقصرا
 بان كل من الانفصال الانفكاك في حيز موجب
 لاثبات الميول فظهر ان ذكر الانفكاك يوجب كونه
 من الانفصال المعقولات الاعمال الشاملة لانه يلزم
 منه على تقدير التعميم كونه الفكاك قابلا للانفكاك
 كما هو في **الشيخ** ويعلم ان المتصل زائده في القابل

كلمة شرح

الانفصال لا انفصال لبقول لا يكون هو مضمونه الوصف
 بالامر ان اقول تقدير هذا البرهان بحيث لا يطرأ
 اليه زيادة ولا انفصال على وجه يكون اليه نفس
 وعقدت عليه فليكن هو انه قد ثبت ان الصورة الحسية
 متصل في حد ذاتها وانما يتفصل انما ويتصل بالغير
 واعلم بالضرورة ان ههنا شيئا واحدا هو قابل للانفصال
 والانفصال المتعاقبين موصوفين بهما موجوداتهما
 في العالمين فلا يلزم ان يكون ههنا ما هو قابل لها موصوف
 بهما موجودا في العالمين كما ان اتصال المتصلين
 وانفصال المتصل الواحد لا يتصوران اتصالا واحدا
 بالحق والبراهين الاخرى واما في حال الضرورة
 ذلك كان الاتصال الانفصال يظهران على المتصل
 بذاته فلا يخلو اما ان يكون هذا اقل بالحقا التي
 بهما الحكم بوجوده معهما هو نفس هذا المتصل
 او ما هو اقل فيه او ما هو متصل له اذ لا محالة ان يكون
 امر ميانا له مع كون المتصلين طارين على الوجود
 والامحالات لان الاتصال اقل له بل هو عينه في الوجود
 لان متصل الشيء متحد الوجود معه فلو كان قابلا
 للانفصال كان قابلا لعدمه موجودا معه

اذ لم

واذا لم يكن قابلا للانفصال لم يكن قابلا للانفصال
 اذ للعلوم ان القابل لها امر واحد وانما لو كان
 قابلا له كان قابلا لنفسه هو ايضا انما القابل
 الواحد يكون هو ايضا لان وهما يتعداهان
 عند طرانه فلا يكونان موجودين معه ههنا
 وانما في اتصاله بالان بطرانه كل منهما يتعداه
 المتصل سواء كان واحدا او متعددا او اذ العدم
 المتصل يتقدم ما هو حاله فيه فلا يكون موجودا
 مع القول في مقامين الثالث وهو ان يكون القابل
 محل المتصل بذاته فيكون هو هو الحال وهذا
 الجوهر المحل المتصل بذاته اعني الصورة الحسية
 الموجود مع الاتصال مع المتصل الواحد مع حال
 الاتصال مع المتصل المتعدد هو المعنى من الحيواني
 وهذا المقرر على هذا الوجه مما تقررت به في الكلام
 في الكلام احد وهذا تقرير وافكا من لم يظهر
 قلبه ولم يكن نفسه بهذا المقرر فليكن القابل
 بنبوت الحيواني اذ الامر متصل الله تعالى واعلم
 ان مداد اثبات الحيواني على ما ظهر من المقرر في الكلام
 ذكرنا على امور ذلك الاول ثبوت الاتصال القابل

لصورة الجسيم وعدم كونه عرضيا فيها عارضا لها
والدليل انه لما ثبت عدم انفصال الجسم من الاجزاء ثبت انه
غير متصل في حد ذاته فلو لم يكن متصلا في حد ذاته
ايضا لكان اتصاله عارضا له متنازلا للوجود عن كونه
فاته لكان هو في مرتبة ذاته المتقدمة الوجود
على الاتصال العارضا غير متصل فلا منفصل في نفس
الامر مع كونه جوهريا او وجوديا بالفضل لانما فيكون
من الجودات فان قلت الجود على كونه جوهريا غير متصل
فلا منفصل في حد ذاته فيلزم ان يكون من الجودات
قلت هي وان كانت كذلك في حد ذاتها الا ان يكون
سبوتا للوجود بالصورة ليست كذلك في نفس الامر
فالجوهريا الموجود بالفضل الغير المتصل ولا المتصل
في نفس الامر لا يكون الا جوهريا لانما فيكون
قائلا لعرض الاتصال والانفصال الهف التذ
وجوب عدم الصورة المتصلة بغيرها عند طرانه
الاتصال عليها وهذا ثابت لثبوت كون الاتصال
ذاتيا للصورة الجسيمية وكونه الانفصال عرضيا
للاتصال اما الاول اما الاول فقد ثبت واما الثاني
فلان المراد بالاتصال هنا هو كون الشيء ذاتيا لهوية

غير

غير متعلق على المفصل فانه الذي ثبت للجسم
ينبغي تركه عن الاجزاء وحيث لا شبهة في مناهضة
الاتصال له فلا يرد عليه ما اوردته شيخنا
من ان الاتصال يقال فيما بين جسيمين متصلين
باجزاء اتصالا لا بجزء واحد الذي يقابل الانفصال
وفي الجسم امتداد من الطول والعرض والعمق
الامتداد ليس يقابل الانفصال الماصد كذلك
وجوب الحكم بكونه القابل للاتصال الانفصال
موصوفا اما موجودا معهما وهذا معلوم بما
استدعيه فانما يحكم على ما المتصل الواحد اذا انفصل
المقتضى بان هذا المتصل هو الذي كان متصلا
كيف ولو لم يكن كذلك لكانت قسمة اعداها
له وان كان يوصف به المائمين للماء الا ان كسبتهما
الساكنات في هذه الامور وان كانت هي التي من غير
فالجسم انظر الحكم بغيره الجوهريا ومن انهم لمدا
منها فلا يمكنه الاذعان بها هذا شافى وقد بر
الميراثان في هذا ما ذكره الشيخ في مواضع قد علمت
ان الجسم متنازلا تحتيا متصلا بغيره ايضا لانما
الثابت له ينبغي تركه من المفصل فانه الشاة الا

شاهدا

امر الاكبر من الامور الثلاثة وقد اشد قديم قول الانفصال
الواقع للانفصال في غيرهم وضالاه وموصوفه فبعد
كونه متصفا بالانفصال في ذاته انما كان هناك
امر واحد قبل الانفصال تاريخ والانفصال في ذاته
بما معناه هو الامر الذي كان قائما على ما كان عليه
شك ان ما هو متصف بالانفصال الان هو الذي
كان متصفا بالانفصال قبل ان يقول ومعلوم
ان المتصل بغيره اي ما يكون الانفصال في ذاته يكون
انفصاله بذاته لا بما خارج عنها لا يظن بها فلو لم يكن
الصورة الجسمية فالتجسم في غيري منها وان كان متصلا
بذاته لم ينفصل عن ذاته فيكون تابع للصورة الجسمية
غير متعلق بالمعقود الحكم عليه عندنا فيكون الامر الذي
من المتصل بذاته انما هو الصفة الجسمية فيكون
المعقود الحكم عليه متعلقا بغيره فالانفصال في الانفصال
متعلق بما يوجد معها وذلك لنا في الانفصال
الانفصال في قولنا المتصل بذاته فيكون له في ذاته
عندنا بان الانفصال في ذاته يكون هو عينه
ما هو موجود في ذاته الامر الذي في ذاته انما
المتجوز الامور الثلاثة التي قد ذكرنا ان عليها سعاد

اشياء

اشياء هيولى فلما ظهر ان ههنا موجودا واحدا في
الانفصال والانفصال معا وكان هو عند الانفصال
قابلا للانفصال وعند الانفصال قابلا للانفصال
فوقه قول الانفصال الكون بها مقارنة للانفصال في غير
الجميع للانفصال تكون مغايرة لما هو مقارن بها
انما بل عند الانفصال الحق في الصور بين المتصلين
وقد قبل الانفصال كونهما مقارن للانفصال
التي لم يجمع الانفصال مغايرة لما هو مقارن بها
القابل عند الانفصال الحق في الصورة المتصل الواحد
والطبيعي ان المتصل بذاته لا يمكن ان يكون قابلا للانفصال
والانفصال في صورة في ذاته ان قوة الانفصال في ذاته
انما هي مغايرة ان المتصل بذاته وهو المتصل وهذا معنى في
قوة هذه القوة غير هو المقبول بالاصل يعني قوة
قوله كل واحد من الانفصال والانفصال كونهما مقارن
للغير منها يكون مغايرة لوجود المتصل في وجود
هذا الواحد الذي هو مقبول بالافعال وكذا مغايرة
لوجوده وصورة في ذاته في الصورة المتصلة
الواحدة مغايرة لهذا الصورة الواحدة التي هي القابل
بالافعال كون تلك القوة موجودة مع الانفصال

انضم مع الصورتين المتصلتين الحاديتين عند الانقسام
والتي هي هذه الصورة الواحدة وسورةها وكذا في
قوله الانقسام اعني الصورتين المتصلتين المتوحدتين
بالفعل بالانقسام المتماثل له كونهما موجودتين مع
الانقسام مع الصور الواحدة المتصلتين المتوحدتين
الصورتين وصورتهما في العلم اعني قرا ناذرة
هذا القول الى قولنا يوجد متلهم بمتلهم في انتمية الفصل
اذ حاصل ما في هذا الفصل ان الجسم يوصل الانقسام
ففيه امر قابل للفصل والوصل هو صورة بهما
جودهما في الفصل بانه لا يمكن ان يكون كذلك
فقدرة في الفصل والوصل كما في غيرهما في الفصل
بقائه وهو الذي يثبت من الجود في تلك اذ
الجود يدور في الموضع بالذات من هذه القوة
هو كون تلك القوة غير متصلة بذاته الاله
صم اليه كون تلك القوة معه وجود المقبول
هيته وصورته لا تشارك الاثبات هذه القوة اذ
لم يبق في هذا صرحا والى الله الموقوف ثابت في مجرد
امكانه في الفصل والوصل وله وقفا الا في احواله
شعاع قبل الوقوع او بعده هكذا ينبغي ان يفهم هذا الفصل
قوله

هو كونهما بحيث يلزمها الجسم العلوي وهو كونهما نفس
ذاتها متحدة في الليات لا بشرط معين الامتدادات فان
هذا المعنى هو المعلوم للجسم العلوي الذي هو مرتبة متوحدتين
الصورة الجسمية اذ كما ان يستلزمه لان الجسم على
اظهارها به لا يمكن ان يوجد في الخارج والصورة الجسمية
واذا كانت متحدة من حيث ذاتها اظهرها بالاسم
من حيث معين الامتدادات ولولم يتصل بها
هيته على الجسم العلوي الذي هو المقادير كما في الاله
على اثبات الهيولى بجماله وذلك لانه الجسم العلوي الذي
وان كان لا يستلزم للصورة الجسمية البناء على
من يتقدم عليها مع بقائها بجماله ليلزم من ان
انعدامها بناء على استلزام انعدام الملازم انعدام
الملازم الا ان اتصالها كان تابعا لانضمامها ومن
بجودها فقولنا اتصالها كما يكون من جهة زوال اتصالها
لا محالة فمن هذه الجهة يكون في عالم مستلزم بالذات
مكان الاله في جماله فتماسية البرهان على هذا
القدرة بانها لا اجل هذا لاستلزام قطره في الحق
هو ان الزوال بالمتصل بذاته هو الصورة الجسمية
قوله الشيء بمعنى مكان وجوده بمعنى المكان

الاستعداد هذا هو الذي ينشأ بالوجود لها الفعل
 لا الامكان الذاتي فانه يجتمع الوجود بالفعل **قوله**
 فالمغايرة بين القوة الانفصالية والقوة المعتبرة
 من هذا الكلام ان بيان هذه المغايرة الاحتياج الى
 تقدير قائلها الاصاح ففعل قوله فاذن تعبر هذه
 الكلام على ما قيل لا يكون الاحتياج اشتراكا على بيان هذه
 المغايرة بل باعتبار اشتراكه على شئ من هذه القوة
 ولا يظهر وجودها الا على اختلافها ان ههنا قائلها لا
 الانفصال بين صورتها من وجودها مع ما كانها
 وقد اشار الى هذه المقدمة في قوله وتعلم ان المتصل
 بذاته غير القابل للانفصال كما عرفت فلا حاجة الى
 اثبات معنى انشائها الى مقدمه **قوله** والموسوم
 بتلك القوة الا قوله وهو المتيقن ان هذه الكلام
 مع قوله وتلك القوة غير ما هو في المتصل ببيانها
 مجموعها بما قصد تعريفه بقوله فاذن كما ذكرنا
 القائل قائلها للانفصال الانفصالية **قوله** والمعتبرة
 ههنا هو الصورة الجسمية اما على تقدير كونه القابل
 قائلها للانفصال فاذن فاما على تقدير كونه قائلها
 للانفصال القابل لا وان كان هو الانفصال الانفصالية

الا ان قوله يستلزم قبول الصورة الجسمية لان المتصل
 بعد الانفصال انما هو الصورة المتصلة والذات
 قائلها لقبول ههنا اي المراد بالقول ههنا هو الصورة
 الجسمية لان المقبول لا يكون الا في **قوله** ههنا
 الكل التام لوجودها وصورتها الجسم التعليمي
 لها اشار الى ان الوصفان الوجهه مغايرة قوة
 القبول المغايرة للمغايرة لوجودها لحيثه وصورة
 انشائها بالظهور الذي اشار اليه الشارح وهو الذي دل
 على القابل انما هو في مغايرة قوة القبول المقابلة
 لوجود القبول فقط اذ لا يقال بين قوة قبوله
 ما هو في هذه الصورة فاشارة الى انها لكونها
 ثابتين له في الوجود غير متفكرين عنه فالقابل
 الثابت بين قوة القبول ووجود القبول انما
 ثابت بينهما وبينهما ايضا بالعرض لتلك السبعة فالمراد
 بالمغايرة ههنا ليس مطلقا بالمغايرة بل التي يستلزم عدم
 الاجتماع في الوجود فلذلك ضم الشئ في مغايرة القوة
 للوجود الحسية والصورة ايضا اليه لئلا يتوهم من
 المغايرة مطلقا بالمغايرة فيتم حوا كون تلك
 القوة عين الحسية والصورة القبلين تغايران

المقبول **قوله** هذا ايضا يدل على ان الشئ بهما اراد بالمتصل
 بذات الصورة الجسميه دون المقدار وذلك لان الشئ
 المراد الجسم انما يتلوه فيكون له قوة وصورة معقلا لا يخفى
 واورد عليه المحاكم بان الله انما يتم اذا كان المقبول هو المتصل
 بذاته لكن المقبول على ما هو هو الصورة الجسميه
 عند الانفصال لا يتلوه فيكون هو المتصل والصورة
 الجسميه المتصل بظاهره هو ما قبل حدوث الانفصال
 فلا يلزم من كون المقبول الصورة الجسميه ان يكون
 المتصل بذاته ايضا الصورة الجسميه اقول **قوله**
 ان المقبول عند الانفصال انما هو الصورة المتصل
 بالوحده وقوة قبولها يكون عند الانفصال **قوله**
 هو الصورة المتصل وقوة قبولها يكون عند الانفصال
 فالمعجبه بحكم القبول يكون عند الانفصال فقط
 لان الصورة المتصل التي عند الانفصال ايضا مقوله
 لا محالة ولذلك على الشئ عدم كون القابل هو
 بذاته بل هو كون الشئ قابلا لنفسه عند كون
 قابلا للانفصال فانما قبل ان المتصل بذاته لا يتصل
 بالفعل وانفصاله بالقوة فيجب ان يكون هناك
 قابلا للانفصال والانفصال هو نفسه لا يمكن

ان

ان يكون قابلا لها وثبت ان قوة قبوله لكل منهما
 مغايرة لوجود ما هو مقبول بالفعل وهى صورة
 ولا يجوز ان يكون المقبول الذي قوة قبوله مغايرة
 لوجوده وهى صورة وصورة سوى الصورة الجسميه
 يظهر ان المراد بالمتصل بذاته الذي حكنا به
 القابل للانفصال هو ما قبل انفصاله بالقوة كان هو
 الصورة الجسمية **قوله** في هذه الكلام موضع
 نظري في هذا الكلام لاجره اما النظر في الكلام الاول
 فقد مر من ظهور مغايرة قوة الشئ لوجوده وعدم
 احتاج بيانها الى تقدير قياس فلا تعقل **قوله** وكذا
 ان مراد الشئ القوله ليكون البهتان حكما قال
 المحاكم وفيه نظر لانه لو كان كذلك لكان السلوك
 التام ان لهذا المتصل غير وجهين على ان ثبت
 الحيوان ليس بمتعلق الانفصال بل الانفصال
 الانفصال وليس كل جسم له قوة الانفصال اقول
 السلوك انما يتوجهان بناء على فهم ان مالا
 يقع فيه الانفصال لا يمكن فيه الانفصال **قوله**
 مراد الشئ **قوله** ان ما يمكن فيه الانفصال فقط
 قبوله موجودة فيه وان لم يقع فلا منافاة بينهما

فمنظن وأما قوله ليس كل جسم له قوة الانفكاك ان
ارادة قوة الانفكاك بالامكان لو فوجئته تكن لازم ان
يثبت الميولي انما هو قوة الانفصال الانفكاك في الامكان
الو فوجئته بالامكان نظرا الى الذات وان لم يقع لها
نظرا وحكما يظهر من جواب التوابع وان ارادة قوة
الانفكاك بالامكان نظرا الى الذات فتم والسند ما
يا في من جواب التوابع **قوله** وايضا التبيين على
اقباله قال المحاكم لانه لو استدله بنفس الانفصال
في وجود الميولي في جوابه الى الوهم ان وجود الميولي
بما له الانفصال بغيره بالامكان الانفصال فانه
لا اوجب وجود الميولي بغيره وجود الميولي في الانفصال
ايضا ثم قال هذا انما يتم لو كان الاستدلال بان
الانفصال ليس كذلك بل بقوة الانفصال في
يسبق الى الوهم ان الميولي وجوده حال عدم الانفصال
فقط على ان الكلام ليس في ثبات قوة الانفصال
بل في المغايرة من قوة الانفصال في الصورة للجمعية
فندحده في الانفصال في معنى بالامكان والتمسك
الذاتي للجامع للوجود قد عرفت ان المراد من القوة
ليست كذلك بل المراد بالامكان الاستعداد في الغير للجامع
الوجود

الوجود روح فحق كلامه الاخر فاقول في الجواب عنه
ان ثبت الميولي في الخارجين اعني قبل وجود الانفصال
في هذه ليس هو قوة الانفصال فقط بل مثبت للميولي
قبل وجود الانفصال انما هو قوة الانفصال وبعد
وجود الانفصال قوة الاتصال وقوة القول للانفصال
احتم من قوة قول الانفصال وقوة قول الاتصال
جميعا فان قلت فلا حاجة الى مؤنة القوة لانا
نقول ثبت الميولي على الانفصال هو موجود للانفصال
وقبل الانفصال هو موجود الاتصال في اتصال
والانفصال للملذات يوجب ان وجود الميولي ليس
الاتصال الانفصال خلقا بل الاتصال الانفصال
الطار بين فلو قطعنا النظر عن قوة الاتصال لم
يكن الاستدلال بنفس الاتصال والانفصال الماكلا
سبيل الى اثبات الميولي قبل الانفصال الطائر
الحا وكذا في الاتصال الطائر فلا بد لنا من اثبات
قوة الاتصال والانفصال الميولي بل ان ذلك لا يلائم
الذي قبل الاتصال الطائر ولا وان لم يكن موجبا للميولي
لكم لما كان صحيحا بل لا نقض الذي ينقض به
رنا القوة فيلزم ان يكون هناك ما هو حاصل ذلك

القوة وكذا القول في الانفصال الذي قبل الانفصال الطار
 فقطن لما لم يمتنع كل من الثاني لصق قوله على
 الكلام فهو ما قد عرفت ان الحال ليست كما ذكره بل المراد
 انما هو اشياء القوة بالمغايرة الاشياء المتغايرة
في الشئ وكانت القوة لغيرها هو ذلك المتصل بذاته
 على قوله هذا القول وما دخل في حيزها من غيرها وكان
 مقتضى الطمان بقوله وثابتة لغيرها هو ذلك المتصل
 ليكون من عطف المفرد على المفرد لعدم الحاجة الى
 التعليل ان يمتنع هذا الالان اعدا المتصل وجعل من
 الجمل على الاشياء للاستقلال كل من ذلك المتصلين
 بالمتفرع عما قبله وهو متصل بذاته بواجب الاشياء
 الى ما اهلها بما من وجه كون المتصل بذاته غير متفرع
 للانفصال بذلك لان القوة الانفصالية لا يكون
 عند طراؤ الانفصال عليها بل سيعدم بالكلية
 ويوجد هو بتات متعلقات اخر بان ثمة انفصال
 متعلقات هو بتات ما ومنه هو بتات انفصالية وبقوة
 اخرى ما لا يفي الا الى استنتاج لمادة للعدد وبعينه
 فلو كان انفصال الانفصال هو المتصل بذاته لا يكون
 بقاءه معه بل انما يكون هناك ما هو قابل له
 موصوف

موصوف به موجود معه وهو حاله في المعام بالمتك
 وايضا لانه يكون تفصيل الجسم الى قسمين احدهما
 له بالكمية والآخر بالجوهر من اخر من كتم العدم وهو
 محال بالمبدئية فوجبان يكون المراد الانفصال
 للانفصال الانفصال فولا يكون هو بوجه الموصوف
 بالامر من هو المراد من الموصوف هذا والحال كما لم يتفرع له
 ما في الكتاب قال والصواب في توجيه الكلام ان يقال
 المراد بالمتصل بذاته ما هو اعم من الصورة الكلية
 والجسم العقلي بالاقول بالفعل هو الصورة الكلية
 قبل الانفصال لا بعد الانفصال فان الجسم قبل جنة
 الانفصال امر لكان قول الانفصال مقبولا بالاض
 هو الصورة الكلية واما الانفصال فليس مقبولا
 بالفعل في هذا الحال بل الامكان اذا عرفت هذا فنقول
 الجسم هو قبل الانفصال الاتصالية فلكان المتصل
 بذاته غير قابل للانفصال الاتصالية فاذن يكون
 قوة قول الانفصال الذي محل قوة قول الانفصال غير
 الصورة الكلية وغير شكل او غير مقدارها
 فانها متصلة بذاتها والمتصل بذاته لا يوصف على
 قول الانفصال لانه اذ انفصل لا انفصال لعدم المتصل

في قوله الانفصال الذي قبل الانفصال الطار
 في قوله الانفصال الذي قبل الانفصال الطار
 في قوله الانفصال الذي قبل الانفصال الطار
 في قوله الانفصال الذي قبل الانفصال الطار

بقاته كما يطل الجسم ويحدث مجسبات انخراف
 كذلك يطل الشكل والمقدار ويحصل شكلان و
 مقداران اخران فلما استحال ان يكون المتصل ^{المتصل}
 قابلا للانفصال استحال ان يكون الذي استحال انفصاله
 هو المتصل بذاته فوجب ان يكون هناك لغيره غير
 الصورة الجسمية وشكلها ومقدارها والقوة
 قبول الانفصال اليه اذنا وبقوله وتلك القوة
 لغيرها هي ذات المتصل بذاته فانه اذا استحال
 ان يكون غير قوة الانفصال هو المتصل بذاته كان
 تلك القوة لغيره لا محالة وهو الجبروت على ذلك لراد
 الفاء مكانا والواو اظروا الاستحالة بقوة الانفصال
 شبيهة على اشياء ان الجبروت لا يحتاج الى الانفصال
 بالمتصل في الخارج بل يكفي في اسماء الانفصال الخلق
 حق ان كل جسم يمكن ان يكون متصلا على
 الجبروت وان لم يتصل بالمتصل أصلا وسقط ما نأخذ
 هذه الكلية فيما بعد انتهى ^{المتصل} وتخصيص هذا البرهان
 ان يتولد لنا اثبات ان الجسم لا يخلو عن اتصاله بغير
 ذاته هذه المقدمة قد اشار اليها الشيخ بقوله ^{المتصل}
 ان الجسم مقدارا غيرا متصلا فانك قد علمت ان

للجسم

الجسم انما ثبت للجسم كونه متصلا بذاته وقوله انه
 قابل للانفصال حال كونه متصلا قد اشار اليه بقوله
 ذاته قد يبرهن له الانفصال بالانفصال وقوله فهو
 قبول الانفصال الحاصل له حال الانفصال اذنا
 الحان هذا الحكم ثابت للجسم كونه قابلا للانفصال
 حال كونه متصلا والشيخ قد اشار اليه بقوله فلهذا
 قوة هذا القول الا وقوله وقبول الانفصال ليست بقا
 الانفصال على وجه قد اشار اليه بقوله وتعلم
 ان المتصل بذاته للخر وقوله فاذن للجسم شيء غير الانفصال
 به يقوى على قبول الانفصال اذنا والآن المقصود
 بالبرهان في قوله الشيخ فاذن قوة هذا القول انما هو
 كون هذه القوة لغيرها هي ذات المتصل بذاته الا
 ثبات المعارضه اصلا ولا اشياء اصل القوة فقط
 وقد عرفت جميع ذلك غرضنا اذ ذلك لان الشيء
 يجب ان يكون بذاته غير متصلا فلا متصلا به
 استحال كونه الانفصال بالانفصال العرضي متصلا
 على الجسم لان الشيء يجب ان لا يكون متصلا ولا متصلا
 في ذاته ليتمكن كونه الاتصال والانفصال عرضا له
 والا لكان متصلا في ذاته لكان الانفصال اذنا

له فلا يكون هو عرضا فيه ولا انفصا الى انما تدمع
 ما هو ذاتي ولو كان متصلا في ذلك كان الانفصال
 ذاتيا له فلا يكون هو عرضا فيه ولا انفصا الى
 متافيا المقصود انما قد لم يكن متصلا في ذاته ما
 ليس لم يكن له امتداد في ذاته فلم يكن قابلا للعرض
 فيه من حيث ذاته انما ليس له امتداد لا يمكن
 فرضه في الجاهل فيه بالضرورة فلم يكن جها البتة ولا
 فرضا كونه موضوعا للانفصال والانفصال هو
 لها مع بقاها بالحق فلا يكون عرضا لاجزائها
 عن المادة انما للفايق لا يمكن كونه عرضا للانفصال
 والانفصال بينهما انما لا يكون عرضا لاجزائها
 اخرى لا كانت صوره فكان قابلا للعرض بها
 هو الجوهر المستحق بالمادة حيث لم يكن كونه متافيا
 من اقسام الممكن والمادة لا بد ان يكون محلا للعرض
 لغيره هو الصورة القابلة للايجاد المستند في حد تلقا
 المتصل بها انما فلا بد من انصافها اليها ليجعل
 فظهر ان ما فرض كونه جها او موضوعا للانفصال
 والانفصال ليس للجسم بل هو جزء الجسم المستحق للمادة
 هدف وطلب ان الجسم لا يمكن ان يكون موضوعا
 له

لانفصال والانفصال فان دمع ما توهية للممكن
 في وجود المادة حيث تعلق الامر ان القابل للانفصال
 والانفصال الموصوف بهما الموجود معهما ان يكون
 املا اخر هو الحيوان لا يجوز ان يكون نفس الجسم
 هو الباقي بعينه في الحالين لكون كل من الانفصال
 والانفصال عرضا فيه عارضا له وكونه متافيا
 عليه فنفذ الانفصال لا يستلزم من الجسم شي في
 له ليقوم انعدامه لان انعدام الانفصال لاجزائها
 له ولما قال الجسم هي باقية بجها لم يستلزم لصلته
 عند طرمان الانفصال **فلا** والذين يجعلون المتصل
 عرضا على الاطلاق او كان كل من الماس مع من لم
 يغيره يكون الجسم متصلا في حد ذاته وكونه
 نصا ذاتيا له سواء كان قابلا لكونه منفصلا
 كالتاليين يتوكل من الاجزاء او كان قابلا لكونه
 متصلا باقسا عرضي لان على المتقدمين يلزم
 ان لا يكون الجسم قابلا لفرض الابداد فيه
 فاما كما قال الشيخ في التكملة العلانية جسم متصلا
 خريش يوسته است كما كوسته يودي قابل
 ايجاد يودي وهذا الكلام مع من يغيره يكون

مختلفة انه يكون الاتصال ذاتي له ومع ذلك يحصل
 الاتصال عرضا للجوهر فان لم يرد عليه ان يكون المتماثل
 كما لا يخفى بل يرد عليه ان الاتصال الذاتي للجسم كذا
 يلزم تقوم الجوهر العرضي بموجبه قال يكون الاتصال
 عرضا غير جوهري كما قد مضى ان يقال بل يكون مقوما للجسم
 وهذا لما قيل في اوله ان الاتصال الثاني للاتصال
 عرضا للجسم ولم يحصل ذاتيا له والحق في علمه ذاتيا
 للجسم لا يتوالت سافاته مع الاتصال الكلي للموضوعات
 فان قلت على الكلام الاول ان الجسم كون الجسم غير قابل
 للعرض الا بالعرض فيكون من كونه غير متصل بذاته
 كونه غير متماثل في نفس الامر لا يلزم ذلك قلت لما ذكر
 كون الجسم موضوعا للاتصال بالحق تقدم
 بالوجود على العرض يلزم كونه في وجوده المتقدم على
 الاتصال غير متصل البته وهو موجود في نفس الامر
 ففقدنا في هذا قوله واعلم ان الامر في هذا الباب
 ليس جواب سؤال ربنا يومئذ وقا الان ربنا انما
 للاتصال والاتصال هو السبيل الى الجوهر لا ان يكون هو
 نفس الجسم والاتصال والاتصال العرضي متعارف
 عليه بهذا السؤال بينه البطلان لا انما هذا الجسم

هذا هو الاتصال العرضي للجوهر
 وهو الذي لا يتوالت سافاته مع الاتصال الكلي
 للموضوعات فان قلت على الكلام الاول ان الجسم كون الجسم غير قابل
 للعرض الا بالعرض فيكون من كونه غير متصل بذاته كونه غير متماثل في نفس الامر لا يلزم ذلك قلت لما ذكر

مصلح

مصلح في نفسه فلا شك ان هناك مزية اتصالية
 وضع الكلام في ان الجسم هل هو تلك المزية الاتصالية
 فقط او فيه وراء تلك المزية الاتصالية شئ
 اخر قابل لها ثم اذا اورد الاتصال من العلوم بالعرض
 ان تلك المزية الاتصالية لا يتحقق فيها مع الاتصال
 فقد علم انها ليست فتمسكه للاتصال فقط بل انما
 الاتصال شئ اخر وكان التام ان يوضح ان الجسم
 هو الفيض في تواردها عليها الاتصال والاتصال هو
 مقوم فاسد اقول هذا الجواب لا يدفع السؤال الذي
 اذا السؤال مفروض بعد تقدير البرهان وهو لم يرد على
 ما ذكر في اصل البرهان اصلا والاصل ليس بما قل
 عن ان هناك مزية الاتصالية في الكلام اما هو
 بعد اثبات اتصال الجسم ونفي تركبه عن الاجزاء
 بل يقول لا يجوز ان يكون تلك المزية الاتصالية
 ايضا غدا بدع على ذاتها عارضا لها ويكون اتصالها
 بنفس هذا الاتصال العارض فاذا طرأ الانفصال
 عليها ان تقدم عارضها لا ذاتها فالذي يقع هذا
 القول انما هو اثبات استحالة هذا الاحتمال كما قل
 الش على ما حذرنا لا اعادة اصل الدعوى هذه

تصال

قال اجاب الله تارة بان موضوع الاتصال الانفصال
ليس بجسم ولغري بان الاتصال ليس عرضا للجسم اولا
كون الاتصال ليس عرضا فمعد كونه للجسم ووصوالة فقيده
ثم قال انحر الجواب الاول فبان موضوع الانفصال
والانفصال ليس في ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد الثلاثة
وكل جسم هو في ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد الثلاثة
فموضوع الاتصال الانفصال لا يكون حجابا للصغر
فان موضوع الاتصال الانفصال بحيث ان لا يكون في
ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد الثلاثة بالضرورة واما
الكبرى فظاهر ضد بان الجسم في نفسه مقصود
قابل للانفصال اي بالجزء بمعنى انه عرض له الانفصال
واما غير الجواب الثاني واليه اشار بقوله والذي يخلو
التصريح بان موضوع الاتصال امر لا للجسم لانه لو كان
الجسم في ذاته مقصودا لم يكن في ذاته بحيث يفرض فيه
الابعاد الثلاثة فلا يكون الاتصال عرضا او معدا عليه
ولا ليس للجسم بالعرض الحار معدا عليه اولا والجواب الثالث
تصحيحا لما باننا اشار له الا للجسم لو لم يكن مقصودا
فذا لم يكن في ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد الثلاثة
قال والجوابين نظر قوله اعلم وجه النظر وموضوعه السلام

علم

عدة كذا للشمس متساوية في ذلك عدم كون بحيث يفرض
 فيه الإبعاد فكان له عليه ان يتبينه في غير الجوابين ان
 مد الجواب انما هو عليه ولما بين ورد على طلب
 الدليل عليه فظهر ان الجوابين غير محتمل على امرهما وقد
 عرفت ما يدل عليه فيما مره ان قال وقد يجاب
 عن السؤال بوجهين آخرين احدهما ان الاتصال
 كان عارضا للجسم فاذا قطعنا النظر عنه فاما
 اذا لم يكن في الجسم اجزاء فهو متصل فافهم ان يكون
 ثابتا عليه فاما ان يكون فيه اجزاء فيكون اتصاله
 عبارة عن اجتماع تلك الاجزاء وليس كذلك كما
 ان الاتصال امر في الجسم بقوم لان الجسم لم يكن
 متصلا في نفسه كان في نفسه متصلا وان لم يكن
 فيقتضى الوجهان بالضرورة لان الجوابين في نفسه
 وجوده فلا يلزم الاجزاء والاختلاف الذي مر فيهما
 انما يتبين من الصورة الجسمية فيكون الاجزاء
 انما هي في الصورة الجسمية لا في نفسها فممكن ان يقال
 على الوجه الاول المراد بقوله في الجسم قطع النظر عن
 الاتصال لئلا يشتمل على الاجزاء او لا يشتمل
 على الاجزاء كما في الاجزاء او لا يشتمل على الاجزاء

يجب ذلك الاضمار والعرض فان لم يرد في الاصل فليس له
 ان يثبت على الاجزاء في نفس الامر يلزم ان يكون مستقلا
 في نفسه وانما يلزم ذلك لو كان مجردا عن العرض والعرض
 سوجب الرتبة وليس كذلك لان مجردا عن العرض لا اتصال
 ويكون ما رتب له في نفس الامر ان اردنا الثاني فلا
 انه لو كان مستقلا على الاجزاء كان الاتصال المحتملا
 وانما يكون كذلك لو كانت الاجزاء متحققة في نفس الامر
 مع اتصالها ووجودها على الهيئة الاخرى لا يلزم عدم
 كون احد المتقابلين مقوما ان يكون المقابل الاخر
 مقوما فان من الجواب ان لا يكون شي من المتقابلين
 مقوما كالسواء والباقي من الوحدة والكثرة وغيرها
 اقول ساطع هذه الجوابات فانه لو كان جليلا مستقلا
 كون الاتصال عرضيا له مستقلا ما عليه بالوجود
 كما هو شأن الموضوع بالقياس الى العرض في حق
 عملا مشبها في خصيتها واضمحلالها او رده عليها
 انما ما اورد على الاول فلان اعتقاد الشق الاول
 قوله لان انه لو ثبت على الاجزاء في نفس الامر يلزم
 ان يكون مستقلا في نفسه وانما يلزم لو كان مجردا
 التقدير عن العرض سوجب الرتبة قلنا كونه للعرض

لما

مستقلا

مستقلا على العرض يستلزم رفع العرض عن مرتبه وجود
 الموضوع فاذا فرض الكلام في ذلك المراتب كان العرض ما
 بقا للوضع ويتم الكلام واما ما اورد على ان في الجسم
 لما كان موضوعا للاتصال ومستقلا ما عليه بالوجود
 فلا يكون للاتصال ثابته في تلك المرتبة المستقلة فلو
 لم يكن الاتصال ايضا ثابته في مرتبة وجوده عنهما
 كونه موجودا فيلزم ان لا يكون جسما بل فادق فيتم
 كونه موضوعا لها اتصالا وهذا هو ذلك الفرق
 بين الجسم البلي حيث ان الجسم يتبع ان يكون في ذات
 غير متصل ولا منفصل ولا يكون متعلقا ومنفصلا
 اتصال الاتصال العارض المتأخر عنه في الوجود
 والمبني كما ان يكون غير متصل ولا منفصل في ذات
 ويكون اتصالها وانفصالها بالصورة الجسمانية
 عليها بالوجود فانه يلزم على الاول خلو الموضوع
 القابل عن المتقابلين في نفس الامر بخلاف الثاني فانه
 لا يلزم الخلو في نفس الامر في مرتبة الذات فقط
 وايضا ينبغي ان يعلم ان العلم ان الصورة الجسدية لما كان
 مخاوطتين في الوجود والتأخر كما شاء متعلقتين في
 التخيير والاشارة الحسية وما يتبعها من الوحدة

والكثرة المتخفين وامثال ذلك وقد انشأ في كل واحدة
منها مستقلة في هذه الامور هذه الامور ستة
الكل واحدة منها بالذات ضرورة اجتماع
التحيزين بالذات في جنس واحد في الاشياء الخمسة
كما عرفت والمتاع الداخل بالتحيز يكون واحدة منهما
فهذه الامور مستقلة بالذات والآخرى تابعة لغيره
وسعلم ان الصورة على الحيوان مستقلة عن غيرها
فكذلك هي تابعة للحيوان في هذه الامور كونه
في وجوده المتعلق على الحيوان جارية عن هذه الامور
كما يكون مجردة لغيره كما ان الباطن عرفت يجب ان
يكون هذه الامور كلها ثابتة للصورة بالذات والحيوان
يتبعها لان الصورة لما سبقها بالوجود يلزم من
فذلها عن هذه الامور تبعها للصورة فيما يتجزأ
وخلوها عنها في غير الامر بذلك حكوا بعد ان
الحيوان يتي من الصفات اللاحقة لها في الوجود
بالذات فهذا هو ملاحل جميع الشبه المتباعدة
الفرق بينهما في ذلك فاذن كان حلول الجميع مثلا
لما جاء بين اثنين قال الحكم لان ان الحيوان كان
متحيزا بالاستقلال كانت الحجة متناهية فان
الاتحاد

الاتحاد في سائر اللوازم لا يوجب للاتحاد في التسمية فاللوازم
الثلاث المتكثرة في لزمه اصلا قال فالسنة واد على
المتعين حيث ان القسم الاول كان باطلا
في غير الامر فصر الش على صانع القسم الثاني يمكن ان يكون
الامام لم يرد بالجميع المثليين ما هو المشهور والامام لم يرد
على تقدير المماثلة ايضا لان الاجتماع المثلي هو ان
في محل واحد وهذا ليس كذلك بل اوجبا للتحيزين بالذات
في جنس واحد فان كان من الحيوان والصورة يكون مثالا
للشئ فيكونا متحيزا على سبيل الاستقلال وهذا
اذا ما كان اجتماع المثليين المشهور كما عرفت ورح فوجه
قوله وانما لم يكن في المحلية او لم يكن الجسم هو ان
منه لم يكن هو الشئ في التحيز ما كان كل منهما متحيزا
بالذات لم يكن شئ فمتابعيه الاخر في التحيز او لم
العكس وانما وجه لزوم اللزوم الثالث فلهذا ان لا
حجاج للحيوان لما هو كون الجسمية متحيزة بالذات
ومعروضة للاتصال وعلى ذلك التقدير يمكن
الحيوان ايضا كذلك فيظهر لزوم اللوازم الثلاثة جميعا
فلهذا لذلك لم يلتفت الشارع الى الاختيار هذا
الشئ وسمع ما يلزم على تقديره **قوله** الشيخ وهم

تنبه واعلم ان مقوله قد اشترنا فيما سبق ان الاشياء
الحيوانية من جهة الفصل والوصلتين من جهة
قبول الانقضاء مطلقا ومن جهة قبول الانشكاك
هذا الوهم هو اعتراض على هذا الطريق يمنع لزوم
التي هي المدعاة وتقرره انك قلتم ان الجسم يعرض له
الانقضاء المتصل بانه لا يقبل الانقضاء الموجودات
عند وجود الانقضاء المحيطة به يكون مقارنا للامتناع
تقبل الانقضاء في الحال انفسه كجسم يقبل الانقضاء
في نفس الامر فانه ما لم يذكر انما هو موجود
فيما يقبل الانقضاء لا انشكاك في ليس كل جسم كذلك
كافي الفلك وتقرير الجواب ان طبيعة الاستعداد التي
حقيقتها هو كونها ذات مزية اتصاله لا يتغير
اتصالها عند وجود الانقضاء واحده في الجميع وهي
التي وجب الحكم بكونها مقارنا لما حملها من
حيث ذاتها لا كان يقترن لها عرض الانقضاء
في نفس الامر ولا كان هناك مانع من وجوب
ان يكون بحيث لو عرض للانقضاء في الامر لم يلزم
انعدامها فيها فظهر ان كل ما يحذف طبيعة الاستعداد
يجب كونه مقارنا لما حمل سوله تقبل الانقضاء
في نفس

في الامر لا يقبله لوجود مانع فان عدم القول بالانقضاء
الصحة الذاتية التي هي المعجزة لمقارنته الحامل في
المشهور في دفع هذا الاعتراض هو انما كانت نوعية الجسمية
ليظهر عموم مقتضاها في جميع الافراد وان كانت
في بعضها مقارنته مانع ولما كان الجواب عن هذا
الاعتراض غير توقف على اثبات نوعية الجسمية
بل يكفي فيه كون الجسمية طبيعة واحدة وكوثرية
فان الانقضاء مقتضاها من حيث اخذات وان
فان الطبيعة الجسمية ايضا انقضت من حيث
انها طبيعة واحدة امر يجب عموم مقتضاها في
جميع الافراد في الشيخ كلامه في الجواب ان لا يكون
الجسمية طبيعة واحدة تراثا راليا في الطريقة
المشهوره ايضا ولما كان هذا المعنى اعني كون الجسمية
طبيعة واحدة ظاهرا لا شبهة في كون كل طبيعة
سواء كانت نوعية او جنسية اذا اخلت جنس
في واحدة وسم ذلك بالمتن واثار الشك في الحقيقة
ايضا اليه بقوله وهو يتدبر مفهوم الامتداد
جسرا في هذا الذي هو الصورة الجسمية حيث يخرج
بان ذلك المتن انما يحصل بحجج المتدبر وقوله ثم

بنذكر كون كل ذي حيز محيوطا في حيزه من الملائكة ولحب
 القول للفضاء ولو لم يكن شأنه الاكون هذا
 القول معصا لطبيعة الامتداد من حيث هو لا
 لا يخفى انهم المقتضى كون الطبيعة واحدة فقط بل لا
 بد من كون المقتضى مقتضى الطبيعة من حيث هي
 واحدة ايضا والمحاكم لما سمعنا لما ذكرنا ان كل شيء
 من اول الامر على انه جواب اثبات نوعية الطبيعة
 ثم قصدنا لاثباتها نقلها اذ ان الشيء في الشا وتقل
 ثم اعترض على الثم الباع حيث لم يتجدد لاثباته
 الجمعية بل في الجواب على التذكير المتكبرين بقوله
 ونحن نقول اما ان كل شيء من هذه المتكبرين
 في تبيينه هذا عينه ولا الفرق بينه وبين المتكبرين
 هو ما ذكره عينه المعلم لهما ان يعلم ان كل شيء من هذه
 عرفته اما ثانيا فان دعوى بقوله انصا لا يفيق الا ان
 الذي لا يفيق في فضل الامر قد بان بطلان دعواه بغيره
 لا يفيق معه في العلم فاللزم ان يكون له وجودا في العلم
 وهو غير بطرط وجموع الجوز في الخارج وهو غير لازم
 سلفا لكن الاحتياج للملائكة لما كان لمقتضى الجمعية
 فقط فما الحاجة الى بيان ان نوعيه ناشئ من الكلام

استدلال

استدلاله العظيم انتهى فاما ان كانت خبير بما فيه اما الا
 فلا غرض من اننا لا حاجة في هذا التبيين الى اننا
 الوهم الذي نأيد على تذكر مفهوم الامتداد وكونه
 طبيعة واحدة وكون قول الانصا له مطلقا مقصود
 هذه الطبيعة الواحدة وعدم امور معلومة ظاهر من كل
 من مقتضى مفهوم الامتداد فهذه التبيين انما يحصل
 بمجرد تذكر هذه الامور المعلومة فلا مريض ولم يكن
 في الكلام المتقن هذا عينه ولا اثر واما ثانيا فلا حاجة
 من انه ليس بشيء من هذه المتكبرين في تبيينه هذا عينه
 ولا اثر عقلا فان قوله فاعلم معناه فذكر ان المتكبرين
 انما هو انه ليس المراد يحصل العلم بكون طبيعة الامتداد
 واحدة في نفسها لكونه معلوما من بلغ الى هذا المقام لا يخفى
 كيف وهو لم يذكره منا ما يفيد العلم بذلك فلم يكن
 ذلك العلم سلا كيف يحصل بحر العلم العلم وما سيبور
 اليه من انما مختلف بالاختصاصات دون المفعول
 لا يمكن ان يكون دليل على هذه الدعوى على كون طبيعة
 الامتداد واحدة بنفسها فان ما مختلفا المفعول
 ايضا واحد في نفسه بل هو دليل على دعوى اخرى
 هي نوعية تلك الطبيعة كما اشترانا اليه وسبب ذلك

ايضا وانما الثالث فلا بد من عدم بقا الانقسام في الوجود
الوحي عدم البقاء في الوهم بل في الوجود في الخارج
لان ما يفرض القسم في الوهم لا يمكن ان يكون في الخارج
لما لم يكن ان يكون فرض القسم في فرض عدمه
كما بينا لك سابقا والحاصل ان فرض القسم في الخارج
فرض مطابق لما في نفس الامر لا فرض القسم في الخلق
والمفارقة والعيان سيجب فيما يخلق بالفصل الثاني
ان امكان القسم الوهمي ليس مقام الانقسام
فرض عن شانه ان يميز له عند الوهم جزان حتى
يحكم بان هذا جز الجسم غير ذلك وهو حكم صحيح
من الاحكام الكاذبة الوهمية والافتراض ان هذا الحكم
انما يتحقق لو امكن له جزان في نفس الامر لحد اعم الاثر
فلا حكم الا اذا نظرنا الى الجسمية لممكن ان يكون له
جزان في نفس الامر لو امكان الانقسام المتعدي ففرضنا
الانقسام المتعدي يستدعي على المادة بكل جسم مشغل
على المادة وهذا الكلام حقيقته جواب عما ذكره هنا
والجمل عرض الشئ ان طبيعة الامتداد ذات هوية
اتصالية لا تبقى هويتها الاتصالية موجودة حيث
فرضت معروضه للانقسام سواء كان في الخارج
انفي

ايضا انما لا يظهر ان وجوب بقوله الانقسام لا يظهر
الموجب لقادتها المادة انما تقتضيه تلك الطبيعة
من حيث كونها تلك الطبيعة لا الشئ الخزي لا يظهر
عدم قول الانقسام في بعض الامور لا في الخارج لا في
شيء ذلكا وهذا هو الذي اشار اليه سابقا بقوله
لا يخلو ذلكا ولا في الامور لا في بعض الامور الاتصالية
سماوية وهو الوحي بينا ولها هذا البرهان هذا على
نحو الكلام على احكامها على اشياء فوهي طبيعة
الامتداد كما نذكره الشئ صحيحا كونه اشياء في الواقع
لكن لا يحتاج عند تصور طبيعة الامتداد التي
حقيقتها هوية اتصالية لا في اتصالها عند وجود
الانقسام في الزمن والخارج وذكر هذا المعنوم
على وجهه الى الشئ الخزي وقوله لا في الخارج لا في الامور
التي هي للمعنوم على ان في الزمن والخارج واحد في كونه
طبيعة واحدة كما هو حال الطبيعة الوهمية بخلاف
الطبيعة الجسمية فافقا في الزمن وان كانت واحدة
لكنها في الخارج متعددة وما ذكره الشئ في الشفا في
صورة الاستدلال عليه كما مستقلة لا ياتي في كونه
بشيء لا بد ليس لا ياتي على ذلك الحكم البديهي الخ

بما لها من العنق على القابل والحاجة اليه متشابهة يعني
ان ما تقتضيه تلك الطبيعة الواحدة سواء كان العنق
الحاجة اليه ان يقتضيه في جميع اوزاده لكونه مما تقتضيه
لذا فلهذا اشارة الى ان الحاجة الى القابل انما تقتضيه تلك
الطبيعة من حيث هي تلك الطبيعة لا لغير ذلك
انما اقتضيتها كونها ذات عينية تقتضية لا يوجبها
الانضام اليه بوجه في النفس والفتاوى من دونها
فصل في رد هذا الكلام هو مسمى التذكير الثاني
من التذكيرين للذين ذكرها الشرح ان سوء هذا الكلام
الاكل هو مسمى او كذا كذا من حيث سوء هذا الكلام
للاستدلال على كونها طبيعة واحدة مطلقه فظهر ان
هذين التذكيرين ليسا مما لا يعين لهما الا التذكير
المسمى بالشيخ لان الطبيعة نوع واحد مختلف بالاجزاء
دون العضول لما قلناه اذ اعرفت بعض احوالها
الى تقدم فيه عرفت ان الطبيعة هي مستغنية عن
فيه كما نرى مثله ان هذا الاستدلال يترتب على
اقتضائها امر بغيره بل هي مسمى كذا كذا من قائل الطبيعة
الحيوان مثله في بعض احوالها ككونها مقارنة
الخلق او قائلها القول الفصل والكناية فلا يتلزم

ذلك

ذلك اقتضائها انما كانت لذلك ويمكن الجواب
عن هذا الكلام من وجهين احدهما ان الحاجة الى القابل
انما اقتضيتها الطبيعة الامتداد من حيث ذلك كما نرى
وكل ما اقتضته الطبيعة الواحدة من حيث ذلك
لا يمكن تختلف مقتضاها وقول الصنف والكناية
مثله مقتضيتها الطبيعة الحيوانية من حيث ذلك
انما اقتضيتها كونها مقارنة لفضل الناقص ثانيا
ان طبيعة الامتداد طبيعة نوعية تختلف بالحاجة
دون العضول والطبيعة النوعية يتبع مختلف مقتضاها
عنها واما الطبيعة الحيوانية فهي طبيعة جنسية
بالعضول الذاتية ولا يتبع مختلف مقتضاها
عنها لكن الشيخ اجاب عن هذا الكلام بالحوال الثاني
يشير الى ما في معنى الصورة الجسميه عليه في نفس
الامر وان يتوقف المثل عليه وقوله يختلف بالحاجة
عنها والمفصول اشارة الى الاستدلال على كونها
طبيعة نوعية وتتركها في الشفا ان جميعه
اذ اختلف جميعه اخرى كون الاجل ان هذا ما
وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة
عمرية وهي امور لمحو الجسمية من خارج فان

الحية في الخارج موجودة والطبيعة العلكية مثل مودة
 اخرى وقد انصاف تلك الطبيعة القائمة المشاهدة
 هذه الطبيعة الاخرى بخلاف المقدار الذي هو ليس في
 شيئا محصلا مالم يتوحد بان يكون خطأ أو سخطا ذهنا
 المقدار موجودا والخطية موجودة لغزى الخطية
 بعينها في المقدارية المحركة عليها فالجبهة مع كل شيء
 يفرض شيء منفرد هو جسمية فقط من غير زيادة ولا
 المقدار فلا يوجد مقدارا فقط بل يحتاج الى اصول حتى
 يوجد انما منفردا لخطا او سخطا انتهى كلام الشيخ
 في الشفا فان قلت كان المقدار يحتاج الى ان يضم اليه
 في الخارج المخر هو الخطي مثل ما في جسم موجودا كذلك
 الجسمية يحتاج الى ان يضم اليها طبيعة اخرى كالقوة
 مثل ما في جسم موجودا في الفرق بينهما لا يجب كونهما
 فضلا ومضمنا فيه والاختصاصا وجا ومضمنا اليه قلت
 المقدار يحتاج الى امر اخر يصير هو موجودا في ضمنه وتقرر
 به والجسمية يحتاج الى امر اخر يكون هو موجودا معه
 لغير الوجود على ان الجسمية لايت تمامه ان يوجد في الخارج
 بدون انضمام الفكر والاعتراض اليه بالعقل يجوز ان يكون
 شيء موجودا فقط وان لم يكن مقادير مع شيء منها الا ان

لا يكون

لا يكون فكما ولا عنصر لا يكون جسمية فقط وان كان
 ذلك غير واضح بخلاف المقدار فانه لا يجوز العقل ان يكون
 في الخارج موجودا وهو مقدارا فقط مع ذلك ان يكون
 خطأ أو سخطا مثله هذا هو الفرق بينهما ويحكم به في
 الصريح لا محالة فان قلت اليه الجسم المطلق جنس
 بالنوع في الانواع التي هي قلت لم يكن رقي بين الصور
 الجسمية والجسم فان الجسم لما كان مشترك على الوجود والعدم
 مع كونهما متفصلة بالصورة الجسمية كانت قابلا محصلا
 اخرى من الجسم المتعلق عليها ايضا بدلالة الاعتبار واما
 لتمام التفصيل المتوحد فيها وبذلك الاعتبار جنسا
 المحصلات بتلك التفصيلات بخلاف الجسمية بمعنى صورة
 الجسمية فاما لما كانت متفصلة في حد ذاتها فهو من حيث
 هو متفصل لا يمكن ان يكون قابلا لمحصل اخر فهو مع كل
 محصل اخر كونه المادة متفصلة به منفرد بمحصل الذات
 وليحصل ذلك بتلك المحصل اصله فلا يلزم من كون الجسم
 جنسا باعتبار تلك التفصيلات كون الصورة الجسمية
 ايضا كذلك فقطن قال الحكماء لان هذه ان الجسمية
 لطبيعتها نوع غير مختلف بالافصول لكن لا تشاؤا كونها

مختلفة بالحدس والآن لم يكن الواحد بالتحقق فيكون
مختلفة وح فلم يجوز ان يكون حاجتها الى المادة والحق
كالذات لا بالاعتناء بالعلوم بالضرورة ان الحاجة الى
المادة وقول الانكسار ليس من جهة هذه الجمعية
وتلك الجمعية وهذه الجمعية انما هي طبيعة الجمعية
فيها علم لم يكن له مدخل في الحاجة للمادة كانت
الحاجة الى المادة لا يرضى بالذات ان يقال ان قلت
اذا ثبت ان الجمعية محتاجة الى المادة لذاتها لا
البيان نوعيتها في الطبيعة لا اعتد شيئا من حيث
هو هذا الشيء لا بد ان يكون محققا في جميع اوقافها
كانت طبيعة نوعية او جنسية فقول ما علمنا ليس
الا ان الجمعية الخارجية ليس لها حاجتها الى المادة من
جهة اختصاصها ولما احتاجت الى المادة من جهة اختصاصها
محصلا فيزول الاستغناء وانما فعله اذا علمنا ان الجمعية
طبيعية فزعم اول رد على جواب السؤال الاول ان الحاجة
الى المادة علم مستند الى العوارض المضيقة فان الطبيعة
النوعية قد يختلف مقتضاها بخلاف المضيقات
كالسواد البياض اللذين يقيضهما الحبش والرومي

الصفين

الصفين للمية الانسانية فلا بد ان بين ان الطبيعة
للمادة ليست الام من خارج عن طبيعة الاستدراك من حيث
هو من غلات الجواب عن السؤال الثاني ان ابد من المضيقات
للمادة ذكرنا من عدم توقف الطبيعة على اشياء النوعية فليكن
في بخلاف الحيوانية التي لطبيعتها غير محصلة ولا يمكن
ان يفتقر شيئا من حيث هو غير محصلة ثم اذا حصلت
له الامانة ان اذاتها لا يفتقر شيئا بشرط انه لا يكون محصلا
فممكن لا يلزم ان لا يفتقر شيئا لا بشرط التحصيل ايضا
فلا يلزم من كونها المتصلة لشيء انصاف اليها فافقت
امر ان يكون اقتضاها له مع ذلك الشيء المضاف اليها
العلمي لم يلزم ان لا يكون مقتضاه له مع غيره وانما
لا يفتقر شيئا لا بشرط التحصيل ايضا ثم والسبب
لاننا نقول بالمراد والاول لم يدع انما اذا حصلت
لشيء انصاف اليها بحسب ان يكون اقتضاها مع ذلك
الشيء بل انما اقتضت شيئا مع ذلك الشيء وانما
بذلك انما اقتضاء الطبيعة لجنسية كل حيوانية
لا يختلف عنها كالحق انما يكون كذلك انما
مقتضية اياه مع المضاف اليها فذلك يختلف عنها
عند اختلاف المضاف اليها والحاصل ان صاوة المقتضى

النفس إنما يتصور إذا فرغ من كون الطبيعة الميتة حقيقة
لما يتخلف عنها روح فلما اقتضاها لها ما هو متخلف
اليها فيدفع النفس وأما اختلاف من كونها حقيقة
لما لا يتخلف عنها أصلاً فلا يمكن جعلها مادة للنفس
كما لا يخفى ففقط **الجواب** عن الأول أن الاحتياج
إلى القابل إنما تقتضيه الاستدعاء وهذا الجواب يحمل
السؤال وأثبت كل الحكم لا يتوقف على إثبات فوجبه
الصورة الحسية بالانكشاف يتأخر في علم كونهما مجردة
الحكمة المستلزم لاختلاف الكيفيات الطبيعية حيث لا
بالحقائق إنما **الشيخ** رحمه الله تعالى يقول
ليس الاستدعاء للجسم في الواحدة إنما هو كذا أن الظن
الطبيعي لا يتقدم هذا المنع على المنع المتكلم فيقال لا دليل
المذكور ووقوف على أن الجسم المفرد قبل الانقسام
ولأنه أن جساماً من الأجسام المفردة قابل للانقسام
بل لا يقبل إلا الانقسام الروحي وإنما القابل للانقسام
هو الجسم المركب ولعل سألنا أن شيئاً من الأجسام
قبل الانقسام كان كذلك كونه لما كان المنع الأول القابل
الجميع الأجسام بخلاف المنع الثاني كان اشكاله منه
والأهم في نظر القدم أقدم فلهذا أقدمه بأورد على

بان

بان فيه شكلاً لا يخفى كيف واشكاله المنع إنما هو
اشكاله النفس عنه لا بالاعتبار بالشمول وعدم
الشمول ثم وجه بان المنع الأول لما كان من هذه بعض
الحكماء بخلاف الثاني فلم يذكر أحد إلا ما لا يخفى
في بعض الأجسام دون بعض ما إذا الشيخ أن يرفع عنه
ويستعمل بقاومة الحضم ومداومة **الشيخ**
الأجزاء الأجسام وفي تجزئتها الانقسام الوهمي عليها
بمعنى أن الأجزاء التي يسميها مشتبهاً بالأجزاء التي لا
يتجزئ أجسام في نفس الأمر يتجزئ فيها إلا أنهم لا
بالأجسام ولا يجوزون تجزئتها بخلاف ديمقراطيس
فأنه يسميها جساماً ويجوز تجزئتها فالاختلاف
بين المذهبين في الحقيقة ليس **الشيخ** القول واللفظ
فأعرفه **قال** وكانت الحجج المذكورة في إثبات الجعل
سنية على كون الاستدعاء قابلاً للانقسام الانقسام
بناء على الطريقة المشهورة وأما على ما ذهب إليه الشيخ
فليس مبنية عليه وقد عرفت أن الشيخ يرجع
على الطريقة المشهورة ولذلك ورد عليه هذا السؤال
قال وهو اعتبار التشابه المذكور في طماع تلك الشئ
بزعمهم لما قرأ الجواب عن السؤال الأول بحيث يمكن

يكون جوابا برهانيا عن هذا ايضا حال الجواب عن هذا
السؤال على المناقضة ولذلك اخذ في مسئلة التثنية
في طباع تلك البسائط ولا فائدة طبعية في ذلك تكون
التثنية في طبيعة الامتداد كما في ذلك **فانما يجب**
من ذلك تشارك جميع هذه الاربعة اما في الاشياء
من قول الانقضا الى الانقضا في جواز قولهما في
والطراف ايضا واما في جواز شبيهه مشهوره فيقسم
وهو الفرق بين الانقضا الى الفطري والمادري الواقع
عنه فهو قول الانقضا الى الفطري فلا يلزم منه قول
الانقضا الى المادري اولا في ليت بذلك الاستغناء
فان حاصلها ان الجزئين اعني المفروضين في الجزاء
انما يقبلان الانقضا الى الفطري اى ان يخلطهما الله
في اول الامر عند خلقهما فاما من هذا النوع فربما
هذا النوع ولا يقبلان الانقضا الى المادري اى ان يخلطهما
حاصل هذا خلقهما فريدا واحدا وكرهنا موجودا جريدا
واحد فربما موجودين بوجودين بظهور منه اذ الف
المذكور فاما يرجع الى القابل لا الى المقتولح فتقول
طبيعة هذا الجسم الى الواحد الذي هو في المثلثان
المفرومان لما كانت قائلة لا تبيح الوجود في ابد
الخلق

الخلق فلم يكن قائلة لها بعد صيرورتها بوجودية وجود
واحد بل امتنع قولها لما في الامتناع لا يمكن ان يكون
من قولها لانه لا يلزم ان لا يقبل الا لتثنيه في ابتدا الوجود
بل كما ان قائما يكون لاجلها انهم عنها بعد الوجود
كان دائما او مفارفا والمانع العارض لا ينافي القول
الذي قلنا فليقتض **فانما** وجوب السؤال عنهم هكذا
ليس في الفلك متصلا بهذا السؤال هو مقتضى
كون مقتضى الطبيعة النوعية اى نوع كان في
الافراد مقتضاها في جميع الافراد والمحاكم ترم انهم
فقتض اجوب عموم مقتضى خصوص طباع الاجزاء
ليت شرعا نأخذ في الكلام على تشايطايع الاجزاء
كيف جعل قوله هذا جوابا بالسؤال انما هو في العنصر
انما قيل بعض الاجزاء يتفك عن بعض فيكون اقسامها
غيرها الفطرية في امكان التفكك لانها امتدادية
في الطبيعة لم يتوجه ان يقال ان الفلك منفك عن
فيكون التفكك ان اجزاء الفلك لتشاركها في مفهوم
الامتداد اما لو كان بناء الكلام على التشارك فيه
توجه السؤال انتهى علم بدو ان التشايط في الامتداد
تشارك في الطبيعة بل زعم ان خصوصية كون الطبيعة

الجسم كالموضع والتجرب يمكن ان يتضح ان التام والكمال
 بعرض الاجسام لم يبين ان عرضها لا يتغير فلهذا است
 الحاجة الى بيان الثاني في الابدان وهذا ما علمه ما انقول
 يمكن ان يقال ان اثبات الهيولى في الاجسام كلها لا يتم
 اثبات الاشكال للصورة عن الهيولى فان محبوب مقارنه
 شئ مع شئ لا يتلزم دوامها كما ان الفضل الشاطفة فيه
 العلاقه مع البدن ولا يوجب ذلك دوام تلك العلاقه فانه
 من هذا البحث محبوب دوام مقارنه الصورة الجسميه
 الهيولى والمعقود من البحث السابق كان وجه المقارنه
 لا دوامها ولهذا عبرنا عن هذا المطلب بامتناع
 الاشكال فان الاشكال انما يكون عن مقارنه دوام
 ذهب جماعة الى وجود عالم الاشكال انما هي بالماده واثبات
 الى وجود البعد الكافي لحدوث عين الماده وانطلاقها فان
 لهذا البعد الجسمي عما غيرها بل ليس للاشكال في نفسه يولد
 عليهما العليل المذكور لاثبات الهيولى في هذه الاجسام
 فانما بعد ذلك اثبات امتناع اشكال الصورة من
 كونها مع عرضها لا في التام والكمال بل في الماده ليطر في كلها
 هو من جنسها وان فرض كونها مخالفا للصورة الجسميه
 نوعا وغيرها بل الاشكال وايضا الثاني قبل امتناع

الصور

الصورة من حيث هي جسم في بادئ الرأي وما يقع بالاضافه
 الجسميه من الهيولى للمطلب بعد اثبات امتناع اشكالها من حيث
 وجودها وان لم يكن بصفة الجسم عن الماده لثباتها في
 التام من الهيولى والصورة الذي هو المقصود الاصل في هذه
 الفصول الآتيه ولما يمكن ان يقال فيتمتع فثبات الهيولى
 في طريقه بطريقه الفصل والوصل وطريقه الانفصال فاما
 الطريقه الثانيه بعد الاولى وهي انما يتوصل الى الثاني
 ليرد الانفصال في الاجسام كلها فيلحق جميع ذلك **فصل** وهذه
 وجهه حول عنها الخاطون هذا بخلاف للفكر المشهور من
 كون مذهبهم ان الجسم سطح غير متالف من الهيولى
 والصورة وان المكان بعد مجرد عن الماده المهم لا اه
 ياد بالاباد المقارنه العرضيه فقط وبالماده نفس الجسم
 كما هو المشهور في الاشراق واما ما قيل في وقوع الاشكال
 الثاني ان البعد الكافي عند غيرها بل لا نقصا لثبات
 يتعد افرادها بالذات بل في غير فرد هو مكان الجسم
 العالم الجسماني وانما يتبعها برادها منه بالعرض من حيث
 كونها ممكنه للممكنات المختلفه فتشكله اللازم من
 شأهه يمكن ان يكون مقتضى الطبيعه فلا يطر فيه
 لدليل الا ان على كون عرض الشكل بمشاركه الماده لكونه

مبتدأ على تقدير أو ما الصورة والمقدور غير لازم في البعد
 الكافي فيه أن الدليل الذي كافي في مظهر وكل ما يمكن
 أن يفرض فيه كل جزء وإن لم يتعد ما قبله في الواقع
 والبعد مطلقا كذلك **وهذه** المسئلة اعرفنا
 تناهي الإيجاد يعني هذه البرهان المستحق على سبيله
 على أربع مقدمات وهذه المقدمات من تصرفات
 الشيخ في هذا البرهان على ما كان في سابق الزمان فإ
 بعد ما يبطل في الشفاء اللاهية في الأجسام والمقادير
 وذو الأبعاد الموصية بين هذه التطبيق في الأجسام
 المتحركة خاصة بامتداد حركتها الكافية والوضع على
 مستدين على بقدر ذكره هنا يقال لها الذي يقال
 أنه لو كان متحرك على الاستدانة كان له شكل مستدير
 كان نصف قطر كلاهما لانه لا يتضاعف ما
 لانه لا يمكن أن يكون البعد بين الخط المتحرك المتغير وضوحا
 عن المركز والخط الساكن المستعمل اليها وعنه يصير
 غير متناه في غير أن يقطع في زمان متناه وذلك
 لجميع ذلك ما لم يكن حركتها حركتها حركتها حركتها
 أنه لو يتبين في غيرهم أن كل متحرك على الاستدانة
 يجب أن يكون له شكل مستدير لم يتبين في غيرهم

انما

انما لانه لا يمكن أن يكون له شكل مستدير فإ
 أن ما لا يمكن أن يكون له شكل مستدير فإ
 ثم اشتغلوا بحديث الماير فقد تكلفوا شطرا
 لا يمكن تكلفه فإنا بانهم أن ذلك لا يقبل الزيادة بحكم
 غير صحيح اياهم الخ أن فرضوا أن المضاف الضعف
 فيه من جهة تنصيف المقطر على أيضا أن يكون
 انشقا لا الحدود وكذلك الضعف ولما أحدي البعد
 فإنا لم يربح عندئذ أن ذلك البعد بين الخطين
 يصير البنية للاهية وكيف ويحيط به الخطان فإنا
 والوجه ذلك لا يستغنى عن ذكر قطعه في زمان
 بل كانت أقيم خلفا من قريب وهو أنه غير متناه
 ويجده خطان صف وأما أنه لم ليس يجب ذلك فلا
 ليس إذا كان البعد دأرا يزيد يجب أن يحصل هذا البعد
 غير متناه بل يكون الترتيب ذهابا إلى غير النهاية وكل زيادة
 في غير متناه على غير متناه فكل بعد يكون متناهيا
 وهذا كما يعرف في أصل البعد أنه قبل الزيادة الغير النهائية
 ويكون كل عدد يحصل متناهيا ولا يحصل عدد لاها
 له لأن لا يزيد عدد في اللانهاية الغير المتناهية على عدد
 قبله لا متناه فإنا ما عندئذ وعسى أن يكون عندئذ

أو صواب أن يكون عند عرضي وبه يتقاربان ذلك فإن
 اسم كل واحد من بينهما لا يربط به غير شانه يقع عليه
 طوقه البيان ما يقولون ما يحصل فيه عمل وجهه ولا
 ان غير يحصل بل يجب ان تقولوا هكذا القرض هذا
 بين النقطتين من الخطين القاهيين الى غير النهاية
 متقابلتين ولتصل بينهما بخط يكون وزا الزاوية
 المقاطع فلان هذا الخطين في زيادة البعد هو الى
 غير النهاية فإذا الزايات على ذلك البعد موجهة
 لغير النهاية ويمكن ان يوجد متساوية ولان الزايات
 التي توجد على ما تحت يجمع بالمثل فيا موجهة متساوية
 زيادة الثاني على الاول موجهة للثالث مع زيادة اخرى
 يجب ان يكون الزايات الغير المتكافئة موجودة بالفعل
 في هذين الابعاد وذلك لان الزاوية بالفعل موجودة
 وكل زيادة بالفعل موجودة في وجودها لا بد فيلزم ان
 يكون بعد موجود في زيادة غير متساوية بالفعل
 متساوية فيكون ذلك البعد ايدا على المتساوي الاول
 بلا نهاية له فيكون بعدا غير شانه لكنه اذا فصل
 على هذا الوجه كان الخلف ثانيا هو ليس يحتاج فيه الى
 الحركة وذلك لان هذا الغير المتساوي لا يمكن ان يوجد لا

بين

بين الخطين فيكون متساويا وغير شانه هذا حال الذي
 كلام الشيخ بما رتب للخط المحقق المفروض ما راعى الحركة
 والخط الساكن المستعمل اليه او عنه الذي هو خارج
 ايضا عن المركزها الخطان المسطمان على نقطة واحدة
 شيئا بعد من الى غير النهاية ويلزم ما يرد البعد بينهما
 لا النهاية هذا ما حصل هذا البرهان فقد اذا الشيخ على
 هذا الاصل امور احدها حصول البعد الاصل وذلك
 بفرض تعظيمين متقابلتين وصل بينهما خط يكون
 لزاوية المقاطع وثانيهما اعتبار وجود الزايات
 الغير المتساوية بالفعل على ذلك البعد وثالثها اعتبار
 كون تلك الزايات بقدر واحد ورابعها اعتبار اجتماع
 زيادة كل بعد مع زيادة بعد اخرى فلزم لاجتماع جميع
 زيادات متساوية في بعد قفا مع زيادة البعد لكن
 جميع ذلك قد قد كونه في الحاك الملائمة المذكور
 على ما في الابعاد كانت في مالف الزمان ان كل قوم لم
 امكن بعد الابعاد الغير المتساوية بجمع ان يخرج من نقطة
 واحدة مستقامات متقاطعات عليها غير متساوية
 لكن كل امتداد من مداها البعد بينهما ملو استند الى غير

النهاية يزيد البعد بينهما الى غير النهاية فيكون البعد الغير
 المتناهى محصورا بين حاصرين وانما هو واعتبر في الشئ عليه
 في الشفاء بما لا يتم ان يكون وجود بعد بين الخطيين غير
 متناهية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية
 لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد فالحال ان يكون
 لكل بعد فرض هو لا يزيد على بعد محدد لا بعد متناه
 والناتج على المتناهي بعد متناه لا بد ان يكون متناه
 وهذا كما بعد بقتل الزيادة الى غير النهاية يرفع الى كل
 مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي بعد متناه
 لا يزيد على مرتبة اخرى معها الا واحد شرعا وان
 اشبه واحد بانه لا يند من بعد غير متناه فيفرض
 على الخطيين الداهيين الى غير النهاية نقطتين متقابلتين
 وتصل بينهما بخط يكون وتر الزوايا المقاطع فلا
 كان زوايا الخطيين في زيادة البعد الى غير النهاية
 يكون الزواياات حادة لك البعد موجوده بينهما فيكون
 الفرض تلك الزواياات متساوية فلما كان كل زيادة
 تزيد في بعد فرض موجوده بينهما فلو لم يكن ان يكون
 بعد يوجد فيه زيادات غير متناهية بالفعل متناه
 فيكون

فيكون ذلك البعد زائدا على البعد الاول على نهاية
 له فيكون غير متناه فيكون الخطف ثم قال المحاك
 قالوا المانع المذكور غير ما قطعنا ذلك لانهم لم يوافقوا
 زيادات غير متناهية متساوية لا يوجد بعد
 مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل لكل
 بعد فرض فهو لا يزيد على بعد اخر الا بعد واحد
 متناه انتهى او رد عليه بانك عطف على من سبقه
 فخذ الخط فزعم ان المانع غير ما قطعنا وهو ان كل زيادة
 توجد في بعد فرض موجوده بينهما فلو لم يكن منه ان
 يكون هناك بعد بعد فيه زيادة غير متناهية
 وانه بانه ليس فيما ذكره من المقدمة ان يكون غيرنا
 بعد يوجد فيه زيادات غير متناهية اصله بل في
 ان كل زيادة توجد في بعد فرض موجوده في بعد فرض
 اما ان الزيادات الغير المتناهية زيادات متناه
 في بعد فليس يلزم منه بل اللزوم منه انه لو
 جمعت الزيادة الغير المتناهية في بعد كانت
 متناهية فيرافقه نعم لو قال الشيخ كل مجموع زيادات
 موجوده في بعد كما سيقول الله في فتح كل جملة
 المانع المذكور لان مجموع الزيادات الغير المتناهية

ايضا مجموع واما ان يكون كل زيادة في بعد استلزام
كل مجموع زيادات في بعد لان كل زيادة في بعد تتضمن
جميع الزيادات التي تحت ذلك البعد في حين تلك
الزيادات مع زيادة زائدة فاذا كانت هي في بعد
فرق جميع تلك الزيادات ايضا في ذلك البعد فبذلك
ان مجموع زيادات جميعها كذلك بعد فرق واذ كان
كل زيادة في بعد ما له ما ذكرنا كان كل مجموع زيادات
ايضا كذلك وهو المطلوب فظهر ان المقدمة الثامنة
التي هي من ان سقوط الشئ المذكور في عدم السقوط
سواء على العقل من تلك المقدمة كما ذكره الموردي
على ان عقل الحاكم يعلم الشئ واما على ما نقلناه فالفقه
المأثور مصححه بما هو المذكور وانه لان الزيادة
التي توجد على ما تحت جميع المقادير فرق فثبت
ان يكون الزيادات الغير المتشابهة مجموعها
في بعد سواء الابعاد فلو كان ما تقدم ما خرد اعراضنا
كما انقله في عدم السقوط مجموعها في الزيادة
بل نقول لو ثبت ان كل زيادة مخرجة في بعد فاما
توجد في بعد فثبت ان يكون بعد متساوي على الزيادات
الغير المتشابهة اليه لانها لو كانت في بعد لم تحت

بعد

في بعد فرقها يلزم الزيادة على الغير المتشابهة التسليم
هت وايضا اذا جمعت الزيادات الغير المتشابهة
جسما في بعد فلا يكون بعد فرق حتى يكون له وجود
فيه اقول لا يمكن تحقق الزيادات الغير المتشابهة في
بعد لان يكون ذلك البعد فرق جميع الابعاد ولما
ولا كان فرق جميع الابعاد فلا يمكن ان يكون فرق
بعد لغيره فاما ان يكون فرق بعد اخر لا يلزم كون زيادة
ذلك البعد في بعد فرق فاما لا فرق له فلا يلزم ما ذكر
فمنه ان تلكا على تحقق جميع الزيادات في بعد هو
اخر الابعاد يتوقف على تناهي الاستدراك لكن ذلك
بعبارة هو الذي سبق له الشئ من الامام بقوله فان
قبل مع جوابه ثم قال لعلنا ايضا ان ثبت بعد
متساوي على الزيادات الغير المتشابهة اهل ثبت فثبت
ان ذلك البعد غير متناه سواء كان تلك الزيادات
متساوية او متناهية لانهما زيادة مقدارية كذا
يزيد المقدار فاما ثمة في فرضنا واما الزيادات واما
عن قولنا ان لا تسمى اياها انصفا خطا وان الخط
وان كان قابلا للمقدار الغير النهائي لكن يخرج جميع
الاحكام التي انصفا على ذلك فخرج جميع الاقسام

الما لم يزل كما لا بعد الشغل عليها غير متناه لا مازل ومقدار
 امتناع خروج جميع اقسام الخط الغير المتناهية الى الفعل
 المباحث على فرض كون الزيادة غير متناهية لان عدد
 الزيادة غير متناهية بالفعل فلو امكن كونها متناهية
 امكان خروج اقسام الغير المتناهية للمقدار المتناهية
 الى الفعل لان الزيادة كانت متناهية كانت
 لمقدار متناهية لانه لو لم يكن الزيادة الا على ذلك ان عدد
 وهو متناهية لانها لم تكن قطوعا حكم ان امتناع فعل
 الانقسامات الغير المتناهية ليس تكميلا للقوة الفاعلة
 للقيمة وانه لو كان هناك قوة غير متناهية شدة
 الوجدان لم يستخرج القوة الغير المتناهية الى الفعل
 بل ذلك الامتناع انما هو لانه ليس في وسع المتناهي ان
 يتقبل الجزئية والاضطرار الى غير المتناهية ولو فائدة غير متناهية
 الا ان كان لو فرض مقدار غير متناهية لم يحكم عليه العقل
 بامتناع خروج القسم الغير المتناهية فيه الى الفعل
 مطلقا بل يحكم فانما يحكم ان امتناع فعله القيمة
 الغير المتناهية مدة غير متناهية لا مطلقا كما
 من جهة القابل لان جهة الفعل على الامتناع من جهة
 انما ليس امتناعا في القيمة لانها امتناعا ذاتيا وانما

وهو

مواضع غيري وكل متنع بالغير فهو ممكن بالذات لانه
 الامتناع من جهة القابل بهذا الامتناع الذاتي لا
 واما انه ليس في وسع المتناهي الجزئية الى غير المتناهية فلا
 الجزئية انما هو انما جزء مقداري يكون مقداره جزءا
 من مقدار المعنوم ومقدار المجموع نفس مجموع مقادير
 تلك الاجزاء بعضها فاما كان مقدارا لمعنوم متناهيا
 يستعان بتقبل الجزئية الى مقدار غير متناهية لان
 الجزئية ليس ايجاد الذات للجزء ولا المقدار بل انما هو
 فصل واذا الله صير لكل مقداران عن مقدار الكل تحليل
 ان يكون الكل متناهيا في المقدار وعدد اجزاء او مقدار
 وجزءا غير متناهية بالضرورة لكن لو فرض وقوع هذا
 المحال يلزم كون البعد المشتمل على تلك الاجزاء الغير المتناهية
 غير متناهية لا محالة ولا ضرورة تناقضها مع فرض علم
 تنهايتها لا يتحقق به الكلام الشارح ضرورة داعية
 الى فرض وقوع هذا المحال لكان ينبغي ان يقول ينبغي ان
 يكون الزيادة بقدر واحد ومتناهية لامتناع
 كونها متناهية والا لزم خروج الانقسامات الغير
 المتناهية الى الفعل كما ذكرنا وهو محال ثم قال المحاكه
 ويمكن ان يحصل كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه شبهه

يقال اذا فرضنا الاقطعتين متساويتين على الخطين
 الغير المتساويتين وصلنا بينهما فقط ان يكون
 وتساوية المقاطع ثم فرضنا بعدا اخر يزيد
 عليه بقدر ثم ابعدا اخر متزايدا بذلك القدر
 وكلا امتد الخطان يزيد البعد لكن امتداد
 الخطين الى غير المتساوية يكون البعد يوازي غير المتساوية
 لان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد على البعد
 الاصل نسبة عدد الزيادة الى عدد الزيادة واما
 ان عدد الزيادة كما يزيد من زيد البعد بتلك
 النسبة حيث فرض الزيادة متساوية لكن عدد
 الزيادة غير متساوية بالفعل فلا يصح ان يقال
 على الزيادة الغير المتساوية المتساوية على البعد
 الاصل وايضا كلما يزيد عدد الابعاد يزيد البعد
 ولكان تزايد الابعاد بقدر واحد يكون زيادة
 البعد على نسبة زيادة عدد الابعاد فيكون نسبة
 زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة زيادة الابعاد
 الى عدد الابعاد لكن نسبة غير المتساوية الى المتساوية
 وايضا نسبة زيادة البعد على البعد الاصل كنسبة
 زيادة الاستعداد على الاستعداد الاصل في غير متساوية

لقد

هذا ان كانت الزيادة متساوية اما كانت
 متساوية لزم للثلاث لان النسبة لا يكون محسوبة
 من اشد لعل القوة بين الوجود الثلاثة ان النسبة المتساوية
 عليها في الاول هو نسبة الزيادة الى عدد الزيادة
 في الثاني نسبة عدد الاعداد الى عدد الاعداد في
 الثالث نسبة الاستعداد الى الاستعداد وتقدر بالبرهان
 على هذه الوجود ان يقال نسبة زيادة عدد من الاعداد
 الى زيادة عدد اخر كنسبة نسبة عدد الزيادة الى الاعداد
 التي تحت الاول الى عدد الزيادة الى الاعداد تحت الثاني
 او نسبة الاستعداد الذي بين المسد الى الاول الى الاستعداد
 الذي بين المسد الى الثاني لكن عدد الزيادة والاعداد
 او الاستعداد الذي تحت الاول غير متساوية فتكون تلك
 النسبة نسبة غير متساوية الى متساوية فيكون البعد
 اشد بعدا من الاعداد غير متساوية وحيث يرد المنع على قول
 لكن عدد الزيادة والاعداد او الاستعداد الذي
 تحت الاول غير متساوية وسند المنع كونه محصورا
 بين حاضرين هما البعد الاصل واما البعد الثاني الغير
 المتساوي فهو مجموع الزيادة والاعداد والاستعداد

لا ما هو تحت بعد من الاعداد ولا يمكن كون المجموع تحت
 بعد لما ذكرنا فكل واحد من هذه على ما ذكره الشيخ كما لا يخفى
 والحاصل ان يكون بعد من الاعداد مستلزما على زيادة
 غير متناهية بدنه الشيخ بلزم كون جميع الزايات
 الغير المتناهية موجودة وبعده من الاعداد والحكمة
 بلزم كون بعد من الاعداد على نسبة مباحة في الحقيقة
 الغير المتناهية بلزم ما لم يذكر عليه لا على الشيخ ثم
 قال لهم من فرض زيادة الانواع بعد تزايد المظهر حتى
 لو استدل الحفظان او غير النهاية بزيادة الانواع الغير النهاية
 فقد انقضت المتناهي من حاصر من انحصار المتناهي فسال
 نفس ما ان الحال لهم من فرض المتناهي الاعداد مع فرض
 المتناهي على ذلك الوجه والابلز منه استحالة المتناهي
 على الزيادة المتناهية على ذلك الوجه ولما سئل
 ان كانت الاعداد غير متناهية في جميع الجهات فامكن
 انما قيل المذكورين فاما اذا استجاب ما استدلوا
 به من انهم متناهية في جميع الجهات فممكن
 فيقسم سعة العالم بستة اقسام وكل خطين منها
 هما التافان على ذلك الوجه لان زاويتيها تلك فامتنع

فاذا فرضنا

فاذا فرضنا بعدا بينهما فإلى موضع كان حدثا زائدا
 متناويا لا يند مستمتا وطالتا فيمكن
 كل من الزاويتين ثلثا فائمة فيكون مثلثا متساوي
 الاضلاع ففكر ان كل انفرج بين الخطين انما هو بقدر
 امتدادهما فاما ان يكون متساويا في جميع السه متناه او
 او يكون غير متناه فيكون الخطان متساويين في جميع
 وقال ان الزاوية لا حاجة الى فرض الجسم المستدير بكل نقطة
 فيفرض يمكن ان يخرج منها مستطوط بحيث يكون
 الزاوية متساوية فلو كان جميع الاعداد غير المتناهية
 لاستدل الخطوط الغير النهاية وانقسم سعة العالم
 الى ست اقسام وبلزم التفاضل لكن الطريق الى سلكتها
 الشيخ قدق واسما لا يند يخفى ان يتزايد الاعداد على
 نسبة زيادة الامتداد ولا يحتاج الى الزيادة بل يند مثل
 زيادة الامتداد انهم او رعل على ما نقلنا قبل هذا
 من قول العالم ويمكن ان يتفق كلام الشيخ بالضرورة من
 الوجه الذي ذكره ان يكون نسبة زيادة كل بعد على البعد
 الاصل الى زيادة بعدا عليه بقدر نسبة عدد البعد
 الى عدد البعد الاصل الى عدد البعد الذي من البعد
 الاخر الى بعينه وذلك سيلتزم ان يكون هناك الاعداد

غير متناهية في كل منها فأي عمل الآخر تلك النسبة لا يلزم
 ان يكون هناك بعد مشترك على الزيادة والغير المتناهية
 وحقا ان يكون ذلك البعد غير متناه و يلزم الخلف فلم
 يتم البرهان على وجوب احتياج تلك الزيادة بأسرها
 في بعد واحد وفي غير المتناهية على المتناهية في غير قول
 انتهى فيل اجزاء في الوجه الذي ذكره قوله ومنهم من
 سأل الانقراج بقدر تزايد الاستعداد ان اللان لا
 يتحدد يكون الانقراج سائر المورد من غير ان الاستعداد
 ان كان غير متناه لا يوجد منه بعد الطرف المفرق
 الا ما يتوسط بين المبدأ والمفرق وهو ما فرقوا الانقراج
 لا يوجد لا بين الاجزاء الاستعداد وكل انقراج موجب
 بين اجزاء الاستعداد متناه فلم يوجد انقراج غير متناه
 وانما يوجد انقراجات غير متناهية بالعدد لكن في
 متناه في المقدار وفيه بانه لا يشترط الاستعداد
 الغير المتناهي وجود بالفعل وقد عرفت مسأله الال
 له فيلزم عدم تناسل الانقراج ولما ان الانقراج لا يوجد
 الا في الاواسط فيكون متناهيا فأي زيادة متناهية
 الاستعداد لا ينفك عن الانقراج وقد عرفت ان الاول
 شتم بعد المتناهي وان الثاني مسا ولم يلزم عدم
 تناهية

تناهية فانه اذا كان المشتق الاستعداد من كنهان كعدم
 التناهي وجود البعد بينهما لا ينفك احدهما عن الآخر ولما
 انه يلزم ان يكون كل انقراج لما كان وسطا متناهي فلا
 يقدح في المقصود لان لزوم احد التقنين لا يمنع لزوم
 الآخر اذا كانا للزوم شيئا مستقيما ولا يذهب عليك
 ان مثل ما ذكرنا يمكن توجيه كلام الحكم ونسب الوجه
 الشبه فان الاستعداد لا ينفك عن العدد وعن البعد
 انتهى ما قبله وانما اقول لما ايراد المورد فلا يرد على الحكم
 لان ما سلم من اللزوم سائر وجهه في ذكرها كالانبات
 ان هناك بعدا شتملا على الزيادة الغير المتناهية لان
 البعد الذي يكون نسبة ما تحت من الابداء المصاحبة
 بعد اخر نسبة الغير المتناهي المتناهي يكون مشترك لا في
 على الزيادة الغير المتناهية فيكون غير المتناهية كما عرفت
 اللهم الا ان يمنع كون نسبة ما تحت بعد من الابداء
 نسبة الغير المتناهي على ما ذكرنا فيكون الاخر ليس هو هذا
 لاما ذكره من عدم اتساع البرهان على وجود بعد مشترك
 على الزيادة الغير المتناهية ويمكن تعبيه ان يكون لا
 ما ذكرنا ولما اجزاء في تزايد الانقراج بقدر الاستعداد
 على ظاهر ما اورد المورد غير واردا صلا لان كون
 بعد سائر الابداء شتملا على الغير المتناهي معلل في

في الوجه يفرض مساواة مع الاستعداد وهو غير متناهية
 وإنما على ما قرأنا فرار غير متقطع لأن مساواة كل انما
 انما هي مع ما يتخذ من الاستعداد وهو متناهية لانه
 محصورا بينه وبين الحد الذي ما قاله القائلين
 ان الاستعداد لا ينفصل عن الانفراج وكذا ما قرأنا
 لدفع الايراد عن المحاذ من قوله فان الاستعداد لا ينفصل
 عن الحد وعن البعد فليخطب هذا هو الكلام فيما
 قرره الشيخ في الشفاء واما ما ذكره في الاشارات فهو
 جيبه على ما قد مضى بعد ان سيذكر ما نقلنا
 عن الشفاء وما ذكرنا هناك من الامور الاربع
 اعرضها الشيخ زائدة على اصل البرهان هو ان قوله
 انما هو الجازم ان يفرض استعداد ان غير متناهية
 من مساواة واحد لا سدة من الابد بينهما تنابذ
 اشارة الى اصل البرهان وليس من تلك الامور الاربع
 وان كانت من المقدمات معلومة وقوله من الجازم ان
 يفرض بينهما اعداد متناهية فقد وجد من الزادات
 اشارة الى ثلثة من تلك الامور الاربعه فجزء البعد
 الاصل باعتبار وجود الزادات عليه وكون الزادات
 تعدد واحد وقوله من الجازم ان يفرض بينهما
 هذه الاعداد الى غير النهاية فيكون هناك إمكان زادات
 على اول

على اول تفاوت يفرض غير نهاية يتصور بكون الاعداد
 والزادات حتمية متناهية فلك هذا القيد كما يتبين
 من صريح الاقوال السابقة وان كان ليس في الاستعداد
 غير متناهية وقوله وان كل زيادة يوجد فاقه مع المزيد
 عليه فبعد في واحد شروع في تقدير البرهان بعد
 الاشارة الى تهديد المقدمات واشارة الى الاصل الرابع
 من الامور الاربع المذكورة التي اعترضها في الشفاء
 وانما مقدمه على المقترحة لم يجعله في المقدمات
 المتهمة اشارة الى انه ليس مقابلة على حد من
 المقدمات بل هو لازم من فرض المقدمات المذكورة
 وانما عرفت ما ذكرنا فلا يخفى عليك ما في كلام الامة
 في تقرير المقدمات وتطبيق كلام الشيخ عليها وقوله
 وقوله واليه فزادات لم تكن الظاهر ان كونها
 متناهية من الغناء وكان الزادات زادات لم تكن
 فيكون هو على ان على الجازم ان يكون في توجيه كلام
 الامام بل كان ان لا يثبت في هذا الخصم ويبدأ عليه
 كما في كلام الامام حيث قال هو صدق على قوله
 انما حاد في خصم صدق على الجوز انما حاد في بعد
 فان هذه الشرطية انما يفاد من كلام الشيخ بعد

الوبه معقد بها من قبل الفاء وثالثها ما وجدها وان كان
 الشرح في تركيب الحجة من قوله اية زياواتا سكنت
 زياواتا فيجب الظاهر لكونها اشارة الى الامام ما قبل هذا القول
 في المقدمات اعتبر تركيب الحجة من هذا القول بل الجواب
 الامام او تفسيره لكلام الشيخ سيده قدس على كون الوجوه
 في الفسخة التي وضعت اليه هو الغادر دون الواو لثا
 اولها قلنا ذكرنا ولما ثانيا فلما كان لان كما لا يخفى لها
 معنى قوله اية زياواتا سكنت ضليها نقله الشيخ قدس
 زعيه الحقا وان الحيولى هذا هو الذي دل عليه قوله
 ولان كل زيادة توجد ما فاسع للمزيد عليه قد يوجد
 في واحد فلا يكون قوله اولا فيكون امكان وقوع
 الابداء دجيا ثانيا لوجبه كل جملة ان لما دل على ان كل
 واحدة من الزياوات تشمل على جميعها بعد واحد فهي
 ان كل واحدة من الزياوات تشمل عليها وعلى غيرها
 من الزياوات بعد واحد فتدبر فلا يخفى كونه في حارة
 المبعد وقال المحقق ان معناه ان تلك الزياوات المتكثرة
 الغير المتناهية لا يحد ان يكون هناك جمع بينهما عليها
 باسرها وتبين هذه الغيب بقوله ولا يكون الخ
 كالمجموع لا يوافق قوله اية معنى على ذلك التفسير في الحقا
 ايضا

ان يقال ان الزياوات المتكثرة انتهى وكفى بهذا كما كلفنا الحق
 وانا انزل معناه فالحق قدر ومرتبته من الزياوات
 امكنت وهي كثر عن الزياوات الغير المتناهية
 قول امكنت فان الزياوات من الامتداد من المفرد
 ضمين غير متناهية كما مر في المقدمات يعني كما
 كل زيادة في بعد جميع الزياوات الغير المتناهية يكون
 في بعد الدليل حلية انه على قدر يكون كل زيادة
 في بعد لوله يخرج جميع الزياوات الغير المتناهية وتجد
 كان ذلك الاجل ان لا يكون هناك زيادة الغير المتناهية
 في ابعاد الغير المتناهية فاذ لم يكن بابعاما وزيادات
 غير متناهية كان وقوع الابداء الى حكمة لا يكون
 الزياوات عليه فيلزم وجود اعظم الابعاد
 الامتدادين ههنا يجب ان يكون هناك مكان
 وجود بعد مشتمل على الزياوات الغير المتناهية
 مع كونه محصورا بين حاسرين فظهر ان الجملة التعليلية
 تعليل الاستلزام بعد البعد المشتمل على الزياوات
 الغير المتناهية لوجود اعظم الابعاد وانقطاع الا
 متداد من الوجود الزياوات الغير المتناهية
 وبعد فقط لا هو مع ذلك التعليل يحتاج الى تعليل

اخره وان مع ذلك لو لم يكن كذلك لزم انقطاع الاشياء
وجود اعظم الاعداد وان شئت قلت ليدل على التعديل
فقط قليلا لكون الجميع الزادات الغير المتناهية
في بعد مجموع قوله بالان يكون اه تعديل تلك الحاصل
ان الشئ في الشفاء اثبت لزوم كونه ما لا يتناهى في
بين حاصرين بان حصل اول الاصل والزادات
الغير المتناهية ثم ادعى كونه جميع تلك الزادات
الغير المتناهية في بعد لزوم كونه ذلك البعد المشتمل
على الزادات الغير المتناهية في بعد لغيره كونه ذلك
البعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين و
ذلك اعني لزوم كونه الزادات الغير المتناهية في بعد
والحد في غاية الخطا ولا ينبغي سحر ولزوم كونه كل ما
في بعد شئنا ايضا ولا ينظر في غير ما ما يمكن به في اللام
والاسكات ولذلك لم يكف في الاشارات بغير ذلك
بل استدلل عليه بقوله والاف يكون هو الاصل المتناهي
ذلك اعني لزوم عدم تنهاه في ذلك البعد بان يقال بعد
في لزم ومن كونه الاعداد والزادات لزوم عدم
ذلك البعد في النهاية ولزوم كونه تلك الزادات
في بعد في لزم ان تنزه البعد الاصل الى غير المتناهي
فوجب

فجبان بصير غير متناه لان الزايد الى غير المتناهية اذا كانت
الزيادات بقدر واحد غير متناه بالضرورة ولا يخفى
غاية وضوح هذا الوجه مع قلة المؤونة جدا **والاصل** هو
الذي فسره الشئ لانه لا يكون اللام التعديل في قوله ولا يعمل
ولا لا يراد لفظة ان وجه ما هو معتد لان ان يجعل
مدخلها في حكم المفرد فيكون الكلام غير تام قال المحاكم
ويمكن ان يقال الواو في اية زيادات تعديف والاصل
اللام وهو معتد لان انتهى يحكي ان في النسخة التي شرحها
الامام الفاضل ثم وقع التحريف فتبدل وقد عرفت انه
لا بد من القول بالتحريف لا بناء على تعديف الامام عليه
السلامه فداش على عبارة الشيخ على توجيه الشئ
وعلى توجيه الامام ايضا بعد القول بالتحريف مائة
يلزم الاستدلال والتحجج بين اللام والقول بكل منهما
والعمل التعديل فيستعق بالاصل من الثاني وجوابه بان
التعديل باللام افاد معنى اللزوم والسطح فيجاء بالفاء في
قوله وتكبل به ان يقال له قال المحاكم حاصل كلامه
انه لا بد من بعد مشتمل على جميع الزادات الغير المتناهية
لان كل ذلك زيادة من الزادات الغير المتناهية في بعد
فيكون جميع الزادات الغير المتناهية في بعد لا ينفك

قوله

تقسمين الأدل منها مستند ذلك إذ ينبغي أن يقال إنما يوجد
بين الامتدادين بعد لا يوجد فرق بعد لآخر لا يوجد حيث
اعتبر التقسيم الأول فالزم وجود مشترك على الزيادة الغير
المتناهية فظهر الخلف لأن المقدار صدم بعد ذلك
ولا حاجة إلى بيان كونه محصوراً بين حاصرين ^{القيوم}
الاداء الزام محال الخ وح بعض حين اعتبر القيم
الأول لا يصح الملك زمة بين عدم البعد و اعظم
الابعاد يعنى على سبيل الت والحزم بل لم نجد من
أما الخلف وأما وجود اعظم الابعاد قال الخلف ذلك
ولو حاولنا خطه ما في الكتاب فقال إنما لا يكون
بعد مشترك على جميع الزيادة الغير المتناهية أو يكون
وهما محالان أما الأول فلا بد لو لم يكن بعد مشترك
بعد كذلك لم يكن جميع الزيادة الغير المتناهية في بعد
فيكون هناك بعد لا يكون زيادته في بعد لآخر فآخر
الابعاد وح ينقطع الامتداد ان عنده وقد فرضنا
غير متناهية بين صف وأما الثاني فلا بد يلزم ان يكون
ما لا يتناهي محصوراً بين حاصرين واليه اشار بقوله
فيكون ان يكون هناك مكان ان يوجد بعد بين الامتدادين
انتهى القول ليس حاصل كلام الامام ما ذكره بل حاصل ان
لا بد

لا بد من بعد مشترك على الزيادة الغير المتناهية ولا يلزم
ان يوجد بين الامتدادين بعد ليس فوقه بعد لآخر
انقطاع الامتدادين وذلك هو المطابق لما في الكتاب
الأنتم اذا اثبات الامتداد اعني قوله والامام ان يوجد
بين الامتدادين اه بالدليل وهو انه لو لم يوجد على تقدير
عدم البعد المشترك على الزيادة الغير المتناهية بين الامتدادين
بعد ليس فوقه بعد لآخر لزم ان يوجد بعد مشترك على الزيادة
الغير المتناهية مع فرض عدمه صف وهذا هو المقصود
من التقسيم الثاني فظهر ان شيئاً من التقسيمين غير
مستند ذلك وان الملك زمة بين عدم البعد واعظم
الابعاد واضحة وان ما ذكره مطابق لما في الكتاب ولما
قوله وحيث اعتبر التقسيم الأول لا نقوله ولا حاجة إلى
كونه محصوراً بين حاصرين فنغفل عظمه لأن قول
الامام فاذا وجدنا تقريظ بين الامتدادين بعد
يشمل انه نتيجة الاصل البرهان على طبق ما في الكتاب
لان نتيجة الدليل يملك ان الشق الثاني من التقسيم الثاني
بل نتيجة المستلزمه الخلف مطوية كما لا يخفى
ينبغي ان يعلم ان قول الامام والثابت اه ما خذوه من
الشيخ والا فكون له وليس شرأله بل شرحه ما سبق

من انما كانت كانت هذه القضية غير بينة قصد
اشباهها بطلان بعضها فافهم **فان** للعلم اليقين بطلان
عليه بالدليل قد عرفت الدليل عليه فلا تفعل وقال الحكماء
وتحرر المنع ان كلام الله اذا كان كل واحدة من الزيارات
في بعد مجملان يكون جميع الزيارات في بعد الجوان ان يكون
الحكم على كل واحد حكم على الكل المجموع اقل من الحكم على كل
واحد لا يستلزم الحكم على المجموع كليا كذا قد يستلزم ذلك
وهنا كذلك لان الحكم على كل واحد من الزيارات يكونها
في بعد يستلزم الحكم على مجموع الزيارات التي تحتها كوما في
دنيا بعد كائنا فاذا كان كل واحدة من الزيارات كذلك
كان كل مجموع من الزيارات ايضا كذلك ومن اجل الجوان
الغير المتناهية فيكون هي ايضا في بعد هو للعدد والعجرات
الامام سيصبح بذلك **انتم** تجعلون ان كل جملة
في بعد مغللة كون كل واحد حاصله في بعد فقط لا يطل
مغللة اقل الحكم يكون كل مجموع حاصله في بعد انما يحصل
من كون كل واحد حاصله في بعد كما عرفت فانه لو لم يكن
كل واحد حاصله في بعد لم يكن الحكم يكون كل مجموع
حاصله في بعد كما فالانباء التي تفترض بين المنفرد
التوازن فان لم يكن كل واحد حاصله في بعد يستلزم

ك

لكون كل مجموع حاصله في بعد فكيف يسلم كون كل واحد
وكل مجموع حاصله في بعد وان سلم ذلك فهو كاف
لكون الكل حاصله في بعد كائنا فالوجه في الجوان
مهما ذكرنا قال الحكماء وفيه اي الجواب الذي ذكره
الشيء نظرا لانه ان اراد بالجميع المجموع المتناهي
فيسلم ان كل مجموع متناه في بعد لكن لا يلزم منه
ان يكون مجموع الزيارات الغير المتناهية في بعد وان
اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهي وغير متناه
فلا يقال ان كل مجموع في بعد والفرق لا يقتضيه فكيف
يسلم الكمية وينبغي التحصين ولم ثبت هذه المقدمة
كذلك في اثبات المطع لم يكن الى كون كل واحد في بعد
ولا الى قوله ولا فيكون اسكان وقبح الانباء **لما**
من المقدمة ما سطحة اصله وليت ادرك كيف
بين تلك المقدمة اي بين عدم البعد الغير المتناهي
واعظم الانباء فان بينها ما نقل عن الامام عليه السلام
فالمعقبات لم يوجد بعد في كل واحد من تلك الزيارات
لوجبه ان يكون هذا البعد لا يكون ما في من الزيارات
في بعد اخره عالمه واراد بذلك ما ذكرناه من
انه لم يوجد جميع الزيارات في بعد فحينئذ ينقض

الزيادات لا يكون في الجواهر ان تكون كذا زيادة في بعد
ولا يكون الحج في بعد ولما ان كل مجموع زيادات في بعد
فعلى تقدير التسليم لا بد ان على الملائكة ما ذكره الله
لانها قد اقله على الحق اصد انهم قالوا الجواهر من
الظواهر ان المراد مطلق الجمع ومن حيث هو لا ينظر
كوزنها او غيرتها والفرض يقتضي هذا لا
يشترط كما لا يخفى ولا منافاة بين تسليم الكل لا يشترط
ومع الحقيقة يتوهم مانع لعدم التناهي وعلى الدخ
هذا الاحتمال في مقام المنع استدلالا الشبهة على ذلك
المقدمة بقوله والاف يكون اء واما قوله ولو ثبت
هذه المقدمة المقرلة بحاجه اصلا وكذا قوله وان
يبدى كيف بين الملائكة اء فالله ان الله الحق
فجميع ذلك تابع للاعظام فليدبر ثم قال والحق في هذا
المعلم ان يجهه الكلام من الابتداء هكذا لو لم يكن
الابعاد متناهية حالان يوجد امتدادات غير المتناهي
فان كان من نقطة واحدة لا يزال البعد بينها
سرايد واما ان يكون تزايد الابعاد بقدر واحد
وجا ان يكون الابعاد المتناهي بقدر واحد الى
غير انها وتو لا ان كل زيادة في بعد فلا بد ان يوجد
بعد

بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد
بعد مشتمل على تلك الزيادات يلزم وجود بعد لا يمكن
لزيادته عليه وذلك لانه لو لم يكن في الابعاد الغير
المتناهية زيادة بعد غير متناهية فكل زيادة بعد فرضت
يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد اخر نسبة المتناهي
لثالث هي لكن نسبة كل بعد الى اخر نسبة عدد الزيادة
العدد الزيادات فيكون نسبة عدد الزيادات الى عدد
الزيادات نسبة المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الابعاد
متناهيا ايضا لما كان زيادة البعد على نسبة عدد
الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان
زيادة البعد غير متناهية بالضرورة وينبغي ان يكون
القبض الملائكة لو لم يكن في الابعاد بعد غير متناهية لم يكن
عدد الزيادات غير متناهية من الزيادات كما يكون في
بعد اخر وهو اعظم الابعاد وحيث ينقطع الامتداد
فاما ان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الابعاد
فحينئذ مجرد بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير
المتناهية فيكون ملائمتها محصورا بين حارين
وانه محال ثم قال قد بين ما فرضناه ان تصوير
الديان لا يحتاج الا الى ثلث مقدمات لا يتناولها

ان يخرج من نقطة واحدة استلزام ان يتزايد
 العلم بينهما بعدد واحد في النهاية يكون اصل البرهان
 موضوعا لم يلزم منه عدم تناهي الزيادة بالافضل
 وان يكون كل زيادة في عدد فان قوله فيكون هناك امكان
 زيادة على التناهي في فرض ابتداء شروعه في الخطة
 وان قوله ان كل زيادة يوجد كانه في تحليل يوجد بعد
 مشتمل على جميع الزيادات فانه لو لم يوجد في عدد لزم
 ان يكون بعض الزيادات في هذه وقد صرحت
 بهذا القليل عبارة الشفاء وان قوله فيكون انما يمكن
 وجود البعد المشتمل على محدودا لا يمكن الا يوجد
 مشتمل على عدد متناه من الزيادات الغير المتناهية
 لا يدخل في الاستدلال ان كان كذلك وان قوله في
 البعد بين الاستدلالين محدودا في الزيادة يكون القول
 فيكون امكان وقوع الابعاد الحدس للزيادة
 عليه امكان انتهى كلام الحكماء في عرضة
 كلام المتن على وجه لا يفي مقدمه غير حلية كلام
 الشيخ ولا فيكون اه على الاستدلال على تلك المقدمات
 اعني على وجود البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية
 فلا يردح على الحكماء ما ورد بعضهم من انه يلزم

على

على هذه الترجمة استدراك قوله لا فيكون الا في الكلام
 لكن يرد عليه انه اذا حمل هذا الكلام على الاستدلال
 على تلك المقدمات نأى حاجة الى التعليل بقوله ولا في
 كل زيادة اه ولو كان مله ما ذكرنا من ان هذه الاستدلال
 انما يتم على تلك المقدمات لوجود كون كل ذلك زيادة
 في بعد فالحاجة الى هذا التعليل انما هي لذلك كالتناهي
 ويدل عليه قوله فانه لو لم يوجد في عدد لزم ان لا
 يكون بعض الزيادات في عدد نأى حاجة للتصريح
 النية في تقرير الاستدلال فيكون عبارة المتن
 عرضة بوجه من الوجه على انه يرد على التناهي
 ما اوردناه سابقا على تحقيق كلام الشفاء من
 ان عدد الزيادات التي تحت بعد الى عدد الزيادات
 التي تحت بعد اخر نسبة المتناهي الى المتناهي المتناهية
 عدد الزيادات مطلقا لا عدد الزيادات التي تحت بعد
 ولما قوله وقد سبق مما قرناه ان البرهان لا يحتاج الى
 تلك مقدمات فحوايه انه انما اعبر في المقدمات الاولى
 التي جعل اصل البرهان لها معروض المرين جعل الامام
 مقدمتين من الاربع احدها كون الزيادات بقدر
 واحد ونأى بينهما اعتبار عدم النهاية في الابعاد المتناهية

بقدر احد فلذلك حصل عدد ثلث مقدمات و
عند الامام اربع مقدمات فلم يلزم على توجب الامام
فاعتد باربعة مقدمات زائدة وقوله ان كل زيادة توجب
كاف في تعديل وجود بعدة مثل اصل جميع الزيادات يعني
لا حاجة الى ضم وكل مجموع زيادات الى تلك كما فعلنا
الحقوق وذلك هو الحق كما عرفت واما قوله ان قوله فيكون
انما يمكن ان لا دخل في الاستدلال فان قوله فيصير المعد
الاستدلال من ان تكرار قوله فيكون اسكان وقوله الامام
امحرا به ان قوله فلا فيكون اما اشار الى تناهي عدد الا
وقوله فيكون انما يمكن اما اشار الى تناهي عدد الزيادة
وقوله فيصير المعد اشار الى وجود اعظم الابعاد فكانه
قال لو لم يوجد المعد لثقل على الجميع يلزم متناهي عدد
الابعاد فلما تناهى عدد الابعاد يلزم تناهى عدد الزيادة
ولما تناهى عدد الزيادات يلزم ان يصير المعد بغيره لا
مستدام من تناهي المقدار والجد لا يحتاج في العظم
وهو اعظم الابعاد **قوله** فلما كانت هذه القضية اعني المعد
بوجود بعدة مثل جميع الزيادات غير مبرهنه يعنى يعلم
ظهور تلك المقدمات العامة لا كما كانت كل واحدة من الزيادة
حاصلة في بعد وجب ان يكون الكل حاصلا في بعد هذا

الابواب

اشياء اخرى لثبات هذه القضية التي هي ان تلك المقدمات
الشرطية لا يمكن مجرد ثباتها بدون اعتبار كونها على تقدير
المقدم على ما قررنا ولعل هذا هو مراد الامام والديلمي
انه لو كان مراده كونه دلالة على مجرد العلم لا على قوله ما اعني
انه لو لم يوجد بعد لثقل على تلك الزيادات لوجب
ان يكون هناك بعد يحصل ما فيه من الزيادة في بعد
اخر فانه لو لم يكن الكلام على المقدم اعني على كون كل واحدة
من الزيادات اما اصله في بعد يلزم من وجوب ان يكون
بعدا يحصل ما فيه من الزيادة في بعد اخر فثقل على كل
منه انقطاع الاستدلال من اذ اعلى عدم وجود بعد
يشتمل على تلك الزيادات انما هو لعدم وجود كل واحدة
من الزيادات اما اصله في بعد اخر مع كون الابعاد و
الزوائد غير متناهية وعدم انقطاع الاستدلال من
بل يجب بناء الكلام على الشرطية ليعبر المعنى لو لم يوجد
بعد لثقل على تلك الزيادات مع وجوب وجود كل زيادة
في بعد اخر لوجبا ان يكون هناك بعدا يحصل ما فيه
من الزيادة في بعد اخر فلا يوجد فرق تلك البعد بعد
فيلزم انقطاع الاستدلال من غير قطع جميع ذلك **قوله**
الشيء وهناك شق قطع الاستدلال فلا بعدا بعد

فالمؤكد ان تلك الخرافات تنافي الزبانات والحق لا يبعد
فان حجة الما بعد من المقدمات فتقول ان مقصود
الشيخ على ذلك بل انهم خلقوا انشاؤا على المقصود
من هذا البرهان اثبات تنافي الابدان من طرفي لزوم
الخصا وما لا يتناهي بين حاصر من كما ظهر مما نقلنا
من الشفاء فتدبر **قوله** فان قيل الحجة مبينة على فرض
بعده واخر الابدان قول الجواب ان الالام كون الحجة من طرفي
على فرض بعده واخر الابدان بل هو قوة على إمكان
الاستدلال على الوجه المذكور وفرض هذه الابدان
الغير المتناهية وهذه الزبانات الغير المتناهية وكذلك
لا شك في صحة ثم يلزم من هذا ان يكون تلك الزبانات
الغير المتناهية موجودة في بعد واحد يلزم كون هذا
البعده اخر الابدان كما يلزم كونه غير شاة ومحسوسا
بين حاصر من كما لا يصحنا هذا لا يصحنا ذلك ولكن
انفرد بين كون الحجة مبينة على فرض متناهي لفرض
الحجة وبين كون الحجة مستلزما لافرضنا فرضها
والذي بين الحجة هو الاول والثاني وهما وجهان
هذا السؤال فيمكن وهذا خلاف ما اردنا على المحل
والعدالة فان اعتبار الليرة يتوقف على اعتبار

مواخر

مواخر الابدان ولا يمكن اعتبار الليرة بين
بعده فلا تفعل **قوله** لا يمكن ان يتناهي الى بعد واحد يكون
متناهي على تلك الزبانات الغير المتناهية وهذا احتياج
الشيخ الى الاستدلال على إمكان وجود بعده متناهي على
جميع تلك الزبانات الغير المتناهية وهذا هو الفرق بين
كون الزبانات متناهية وكونها غير متناهية فان
في الاول يمكن الاثبات الى بعد متناهي على الجميع وفي الثاني
لا يمكن وهذا هو ما عداك ولكن ذلك اعني عدم
إمكان الاثبات الى بعد ما كان مستلزما
على محسوس وجوده والاستدلال على عوانه لو كان
وجود بعده كذلك لزم تنافي هذه الابدان والزبانات
وانقطاع الاستدلال وهو خلاف الفرض فحيث كان
وجوده فيلزم الخصا وما لا يتناهي بين حاصر
وهذا المتقرب هو الواجب لما ذكرنا من ان الصانع هذا
البرهان انما هو اثبات تنافي الابدان من طرفي لزوم
الخصا وما لا يتناهي بين حاصر من لا مطلقا لا تقرب
الامام من التردد لانه على كل واحد من المتقربين
الزوم انقطاع الامتدادين والموجب على ما ذكرنا
ان جعل لزوم انقطاع الامتدادين دليل على وجوب

وجود بعدة شتمل على الزيارات الغير المتناهية لثمة
 لزوم لخصا وما لا يتناهي بين خاصين كما فعل الشيخ
 فليقتطع **قوله** وان لم يكن هناك بعدا شتمل على جميع تلك
 الزيارات اعم وجوب كون كل زيارة في بعد كان في
 تلك الزيارات بعدا شتمل عليه فانهم للزوم والرفع
 عنه ما اورده الشيخ المحقق ولم يبق بين ما ذكرهنا وبين
 ما ذكره في جواب السعدي فليقتطع **قوله** لا يتناهي
 ان البعد لما شتمل به هذا صريح في ان وجوب كون
 الكل في بعدا ما هو لوجوب كون كل واحد في بعد قد يتر
 وهذا ما وعدنا من ان الامام سيصير حربه **قوله** نعم
 هذه المقابلة بروسية واحدة للزوم بخلاف ذلك قال
 الحاكم لان اللزوم من عدم البعد المشتمل على جميع
 الزيارات ان لا يكون جميع الزيارات مشتركة عليه
 ولا يلزم منه ان يكون بعض الزيارات غير شتمل
 عليه لان السبيل في تقييد الاجاب الكل لا يقتضي
 اجابا لكل مجزأ في جواب السعدي اقول الابعاد الكل
 اذا كان مستلزما لاجاب الكل كما فيما نحن فيه على ما
 مرهنا اذا كان رفع اجاب الكل مستلزما لرفع الاجاب
 الكل وهو السبيل المخرج هو لازم على التقديرين فلم يبق
 الفرق

الفرق **قوله** ما نأبى الا اننا سرهنا اه هذا لا يتناس
 تدفعه الامام ههنا بقوله لا نأبى اننا اه ولعل المراد
 كلام المتن عليه وحكم بكون تلك المقابلة غير جارية
 ليصح الاستدلال الشيخ عليها كما ثبت عليه ههنا ان
 بقوله لما كانت هذه القضية غير مبنية تصدنا
 بابطال انقيضا **قوله** فذا ما يمكن ان يقال في هذا الشيخ
 الظاهر انما اشار الى ما ذكره الامام في جواب السعدي
 فان في كلام الشيخ تدفع هذا لا يتناس بضم قوله وانه يرا
 رات امكنت الى ما سبق ويمكن ان يكون اشار الى هذه
 المسئلة من هذا الكتاب ما ذكر في شرحها غاية ما يمكن
 ان يقال فيها سيكون هذا له في مفعلة كلام الامام قال
 الحاكم وامر ان هذا البرهان لا يدل الا على امتناع اللزوم
 به من الجاهل بين الطول والعرض اما امتناع اللزوم بين
 جهة واحدة فلا دلالة له عليه لانه لو فرض ذلك في
 الطول فقط لم يمكن مجرد خط من مخرجين بينهما نقطة
 واحدة وغرضنا من هذا ان لا يكون غير المتناهية ضرورة
 توقف امكان اخراجها كذلك على عدم التناهي في
 وعلى هذا لا يقيم الدلالة على لزوم الكل للاستدلال
 الجواب فان الفكرة هي احاطة الحد الواحد للحد

بالشيء فذلك يتوقف على تناهي الاستعداد للجهتها في صواب
 الجهات فلا يكون فيها ذكر الشئ كناية فلا بد من الاستعداد
 بأحد الجهتين الآخرتين انتهى وقد جاب عن الأول
 بأن الشئ في الجهتين على فرض الخط الآخر على غير الفرض
 المستعمل في الرياضات وهذا هذا الطريق على أن تلك
 القادرون فيهما مع بعض الدعوى يستلزم الحلف فيهم
 الحلف من بعض الدعوى فما يتوقف على نحو الفرض
 لا على وفقه على إمكانه وانت خبير بما فيه ومن
 الثاني بأن الهيئة الحاصلة من تناهي الاستعداد للجهتين
 في الجهتين لولا يكن شكلها شي هو القول بكونها
 اعتبارا به محضه بخلاف الهيئة الحاصلة من الأجزاء
 السامنة محكم وتبين بعضهم الاعتاطة بالسامنة في
 الشكل الخارج الزاوية عند من يجعلها من معتدله
 الكيف مبنى على ما هو في الواقع من تناهي الأبعاد في
 جميع الجهات لساو الأجزاء الشئ لم يحج الخبايا شئ
 شلهذه الهيئة هي هنا المعنى مقام استلزام الاستعداد
 للجهتين انتهى والشكل في الجمله على أن وجه تلك الهيئة
 كاف هي شأن لم يطلق عليها الخط العمل فليدبر أو قل
 لا يتوقف هذا البرهان على ذهب تلك الخط من غير أنها
 على كين

على كين عدم تناهي أحدهما فقط فإنه يمكن فرض الإبعاد
 الغير المتناهية بحسب العدد بين المضلع المتناهي بل نقطة
 منه وبين النقاط المفروضة في المضلع الغير المتناهية
 بحيث يكون كل بعد مشترك على واحدة وزيادة بقدر
 فيحصل زيادة غير متناهية كل واحدة منها موجودة
 في هذا الخط الغير المتناهية فهو كاف في الدلالة على ما
 اللافتة في جميع الجهات وهذه الوجه الذي يتبعه فيه
 بالحركة هو البقاء هذا هو البرهان الذي مرهات السامنة
 وتقرره أن لا فرضا كونه خرج عن مركزها قطع متناه
 من الخط غير متناهية وحركت الكرة حتى زالت الموازاة
 السامنة فلا بد أن يوجد في الخط الغير المتناهي نقطة
 هي أول نقطة السامنة لأن السامنة ما كانت ثم
 حصلت فيكون لها أول بالثبات لكن وجود الأول نقطة
 السامنة في الخط الغير المتناهي حال لأن كل نقطة
 تفرض في الخط الغير المتناهي أول نقطة السامنة يكون
 السامنة معها بحركة وزاوية حادة في المركز والزاوية
 والحركة قائمتان للفترة الغير النهائية والسامنة ببعض
 كل واحدة منهما قبل السامنة بأكملها وهي مع نقطة
 أخرى فوق تلك النقطة المفروضة فاما أن يسميها

معا وهو ضروري الجلاله او يسمي التختان
 ووه العوقانية فيلزم المظهر او سامت العوقانية
 قبل التختانية فافرضنا ان نقطة السامنه لا يكون
 نقطة السامنه هف قال الحكم ونحن نقول ان
 هذا البرهان لو فرضنا قطر الكرم مسامنا لمختص
 ثم غرك القطر الموازاة وجب ان يكون في الخط الغير
 نقطة في اخر نقطة السامنه وهو يوط بيان للثلاثة ان
 السامنه كانت وما بقيت فلا بد ان يكون لها
 واما بطلان اللزوم فلا ان كل نقطة يفرض في الخط الغير
 التختانية اخر نقطة السامنه فلا سامنه مع الخط التي
 فيها بعد السامنه معها لان النقطة المفروضه يكون
 على سمت من سموت السامنه وكل سمت سامت في
 وبين سمت الموازاة زاوية وحركة القطر قطعا والسامنه
 ببعض تلك الزاوية او ببعض تلك الحركة يكون بعد السامنه
 بها فافرضنا اخر نقطة السامنه لا يكون اخر نقطة السامنه
 وهو محال وذلك ان البرهان برهان السامنه فلنسم
 هذا برهان الموازاة ثم قال فان قبل الاصل من
 الاول ان مركز في بيان بطلان الثاني والاعلى بطلان
 الملازمة لانه لو غرك القطر لم يجب ان يكون في الخط
 الغير

التختانية نقطة في اول نقطة السامنه او اخرها لان
 القطر انما يكون زاوية وحركة منقسمين فكل نقطة
 يفرض اول نقطة السامنه او اخرها لم يكن ولا لغرك
 ان هذه الاية يتوقف على اقسام الزاوية والحركة الى
 غير النهاية وهو يتلزم عدم تنامي الابعاد لان اذا فرضنا
 اطول الابعاد اضعى قطر العالم وتكون قطر الكرم الموازاة
 الى السامنه محدث زاوية في المركز ولو غرك السامنه
 تلك الزاوية مع طرفي قطر العالم الكرم السامنه ببعضها
 قبل السامنه بأكملها فلا بد ان يكون مع نقطة اخرى ولما
 انقسمت الزاوية الى جزئين كانت هناك سامتات
 مع نقاط غير تنامي ففرق بين القطر فيكون القطر متنا
 لا غير النهاية تلك الالام ان السامنه ببعضها
 قبل السامنه مع النقطة المفروضه وانما يكون كذلك
 لو وجد بعض الزاوية يكون الزاوية منقسمه بالقوة
 لا بالقطر فالشبهة انما وردت من وضع ما بالقوة
 كان ما بالفعل ولو كان كذلك لاسع حركة القطر
 على قوس من الدائرة بل حركة متصرفة مطلقا الى المركز
 النصف القوس قبل الحركة الى كمالها والحركة بنصف الزاوية
 قبل الحركة الى كمالها والحركة الى نصفها قبل الحركة الى كمالها

فترتق قطع السار على حركات غير متناهية وانما مجال
الحجاب من الاول ان الزوم يقتضي ان لا يطل بالادوم
فان لا ينافي الجاد مجال السار ان لا يستلزم القيين
على ان نقول لو كانت الاما غير متناهية ونحو القيل
من الموازاة للمسا فاما ان يوجد اول نقطتين
في الخط الغير الشا على لا يوجد فكلها مجال وعلى هذا القول
عليه بالكلية وعن الاخيرين بان الاحكام المذكورة وان
كانت لحكاما وهما لا انها صحيحة اذ الزوم لا يمكنها
على امر من العقل كما يرالفه سياست فليس المسمى
الا انه لا يملك منه الحادث من اول نقطه في العلم لكن
لا يمكن نقط في الخط الغير الشا في الاول لا يوجد الشا
انتهى كلام المحاكم وينبغي ان لا يجعل الاعتراض الا على
منع الملازمة فانه غير موجود حيث استدلت عليها
بان المسا من ما كانت ثم حدثت بل على المعاض
في المقامه وحيث ينبغي ان يجامها ولا بالمقتضى كما في
استثنائنا استثنى فيه نفيع في الثاني فانه لو صح ما ذكرنا
صح فيه الاستكلال على نفيع للملازمة بما ذكرنا في بيان
الانتم ثم الجاهان هذا لا ينفي الملازمة لان الملزوم
مجال ان لا يستلزم القيين فالاعتراض الشا هو

ما اورد

اورد الامام على هذا الدليل بانه مقول بل انه لما
كلها من كل نقطة بعد المسا منة لما في الزوم
عدم تناهي الابدان بانه في المطالب العالي انما ذكر
المحاكم وقيل هذا الجواب يعني المصد بقوله فعل الاخر
ظاهر الاختبا وعلى دفع الشا الثالث واما الجرا
عن الاعتراض الثاني فهو ان المسا منة بالقطر
الموهومة المحضة والاعتراض الجحمة مما لا يقا
له بخلاف المسا منة مع النقطة الموضوعة
موجود وبعد قطر العالم لا يوجد ملا ولا في كذا
مصور فرض النقطة هناك وهل هذا الامثل في
النقط في الجرد بل هذا قريب لانه موجود والاول
معلوم صوف في ما ذكرنا انه نقل سيد المحققين
في شرح الموازن هذا الجواب جريا عن الثالث فقط
واجاب عن الثاني بمثل ما ذكرنا انتهى كلام الفيلسوف
لا بد لكلام الحاكم من شرح وبيان ليظهر انطاف
على دفع السؤالين وهوان معنى كلامه هو ان الاحكام
الذكون هي الحكم بانقسام الحركة والحكم بانقسام
الزاوية والحكم بوجود نقطة المسا منة في الخط
سواء كان متناهي او غير متناه وان كانت وهي

ضرورة عدم تحقق وجود النقطة والخط المتصلين
 تحقق الانقسام في الحركة والزوايا المتصلين الا انها
 ليست وهية صرفة اختراعية بل وهية صحيحة
 مطابقة لنفس الامر كقولنا ما له منشاء انتزاع في
 الخارج وهو معنى قوله بحكمها الوهم على طاعة العقل
 فان الوهميات التي ليس لها منشاء انتزاع في الخارج
 ليس حكم الوهم بها على طاعة من العقل اذا عرفنا ذلك
 فالجواب عن الاعتراض الثاني هو ان الحكم بوجود نقطة
 المسامنة في الخط وان كان وهيا لكنه لما كان معطيا
 لما في نفس الامر يصح ذلك الحكم لانما له بخله في الحكم
 بوجود نقطة المسامنة فيما وراءه طرف قطر العالم فانه
 ليس له منشاء انتزاع في الخارج فلا يصح ذلك الحكم فلا
 يلزم عدم تناسلها الا بعدا وفي نفس الامر هو من الاعتراض
 الثالث هو ان الحكم بانقسام الزاوية والحركة وان كان
 صحيحا ومطابقا لما في نفس الامر وبذلك لا يمتنع
 كون المسامنة بعض الزاوية قبل المسامنة مع
 النقطة المفروضة لكن لما كان وهيا غير خارجي
 وغير واقع بالفعل في نفس الامر لم يلزم امتناع حركته
 القطر على قوس من الدائرة ولا امتناع الحركة في
 المسار

المسار المتناهية مطلقا وقوله فليس المدعى الا ان لا
 بد المسامنة ارفع لما عصى ان يقال بوجود نقطة المسامنة
 ولما كان في الوهم سويا والخط متناهيا او غير متناه
 قلنا ان فرض نقطة هي اول نقطة هي اول نقطة المسامنة
 في الخط الغير المتناهيا ايضا الا منع عن الفرض ذلك
 بان يقال فرض اول نقطة المسامنة في الغير المتناهيا
 وان كان ممكنا لكنه لا يمكن ان يتعين نقطة في
 الاولية اذ كل نقطة لفرض اول لا يمكن فرض نقطة
 اخرى قبلها في الخط الغير المتناهيا بخلاف المتناهيا
 فانه النقطة التي بها منتهى الخط في الخارج هي المتعينة
 في الوهم كقولنا اول نقطة المسامنة اذ لا يمكن
 فرض نقطة قبلها فرضا حقيقيا فليعرب جميع ذلك
 ويح يظهر ان هذا الكلام يمدد الشرح والبيان
 غير ظاهر الانطباق على وضع الاعتراض الثالث ايضا
 وقال صاحب روض الجنان بعد تقريره ان المسامنة
 ونقطة الخط والمتناهيين المتناهيين ههنا اذا اخذنا احدهما
 الجانبا الاخر حصل المسامنة بمعنى انه صار
 بحيث اذا خرجا تلاقيا هذا المعنى حادث فله اول
 محدث فيه وليس كذلك اذ كل ان يتصف في للخط

هذه المسامنة فقد اختلف بها قبل ذلك الا ان شتم
قال في الحل اننا بينا ان حدوث الاشياء
يكون على احوال ثلثة الاول ان يحدث شئ في ان وهو
الدفعي الثاني ان يحدث مدتها في زمان طرف حدوثه
وطرف ليعطى بالحدوث فلا وجوده والثالث ان يكون
الزمان طرفا تام وجوده بكل جزء منه وكل ان يكون
ذلك الشئ موجودا في طرف اطلاق المسامنة المذكور
من قبل الامكان فليس له ان فيه ابتداء حدوثها
انتهى كلهم روض الجنان والجواب عن النقض هو ان
كل مسامنة بالمعنى الذي ذكره بين الخطتين المتاهتين
تقتضي في اراء هذا العالم في مهمة محضه لا
لها اصلا كما عرفت وما ذكره في الحل هو الذي ورد
شارح الموافقة على جواب الحاكم عن الاعتراض الثالث
بقوله وفيه نظرا فليس يلزم من حدوث المسامنة
الا ان يكون لها زمان هو اول انقضاء وجوده
فلا يكون المسامنة لها وقت في مسبوقة منها
في زمان سابق عليه هذا الكلام لا يتلزم ان يجهل
نقطه اول ان نقطه مسامنة في الوجود بان تنقضي
بالاواناة بل لا بد حدوثها من حركة واضر الا
فاذا اجبت

ومجبت كانت المسامنة حاصله في كل ان يقتضي ذلك
الزمان وتلك الانات المفروضة فيه غير متاهية
اذا تقصت عند حد فكذا المسامنة المتروكة فيها
ولا يحد منها انما هي مع نقطة اخرى فلا يتعين
نقطه اول يقف الوجود عندها وهل هذا الامثل ان يقف
الحدث الحركة لكان لها اول زمان يوجد فيه وج
فلا بد ان يتبين لها ولساقتها جزء اول في الوجود لما كان
لكنها لا تقف الا في المسامنة آتية فلا بد لها من نقطة
غير مسبوقة باخرى في الوجود لانا نقول مسامنة الخط
المنقطعة آتية واما المسامنة المذكورة اعني ساسا
للخط فليس تصور وحدتها الا بحدوث حركة في زمان
كما ذكرنا فليس هناك مسامنة الا في مسبوقة في الوجود
باخرى فلا يتبين لها في لا يتعين فيه نقطة غير مسبوقة
ثم الجواب عن هذا النظر بقوله ويمكن ان يقال نحن ندعي انه
اذا وقع ذلك المفروض في الخارج فلا بد ان يتبين فيه نقطة
في اول نقطه المسامنة او لا بد منها من مسامنة غير
اخرى لا يلزم وجود مسامنة غير متاهة العدة
بالعقل في زمان متناه وهو ان تلك المسامنة اذا
هي اول نقطه والآن تحمل ان ذلك لا يقع في جواب الحاكم

على هذا المعنى ان يحصل معين النقطه في الوهم عبارة عن
تعيينها في الخارج على تقدير وقوع المفروض فيه فتدفع
النظر منه اقول لاحاجة الى وقوع المفروض في
نقطه السامنه المفروضه في الخارج بعدما اعتبر كونهما
وهيه صحته مطابقه لنفس الامر في الاطلاق كما
بانه اذا اعتبر كونهما مطابقه لنفس الامر وجب ان يكون
هناك مسامنه غير مسبوقه باخرى في نفس الامر ولا
لزم صحة مسامنه غير متناهيه بالفعل في نفس
الامر وان كانت المسامنه المفروضه في الوهم متناهيه
بالفعل لوجوب انقطاع الفرض لان المسامنه الوهميه
الصحيه لما كانت غير متناهيه بالفعل لكن صحة السامنه
الغير المتناهيه بالفعل في زمان متناهيه بحركه متناهيه محال
بالضرورة ولا يرد على ذكرنا ما اورد على جاريه من انه يمكن
ان يقال لعل محل المدح كونه من مجزوء مسامنه غير
المتناهيه العدد بالفعل في زمان متناهيه متشاقق
فرض وقوع ذلك المفروض فانه محال بان يستلزم محالا
المر على ما هو المشهور قد يجاب عن الظاهر ايضا بان
مسامنه الخط المفروض المتناهيه المقدار الغير المتناهيه
من الخط المفروض ان غير متناهيه في زمان متناهيه محال
بالضرورة

بالضرورة انما فرق بين المقاس بالمقدار الغير المتناهيه
نما من متناهيه وبين السامنه والمجاوزه معهما اما مقتضى
شرح المواقف في راسيه على شرح الاشارات جازا
مستجاب عن الطرس قوله ان لم اذا وقع ذلك المفروض
في الخارج لا بد ان يتعين فيه تقديره لولا نقطه السامنه
وما ذكر من انه لا بد ان يكون مسامنه غير مسبوقه
باخرى ان ارد بها مسامنه زمانيه فانه غير مسلم لكن
لا يعدي بطريق ان يدل بها مسامنه زمانيه فوهم
لان كل ما يحصل بالحركه من الامر المتدريج ليس له
اولا في الحركه على ان في استحالة حدوث السامنه
الزمنيه المتناهيه في الزمان المتناهيه بخلافه هو على ما
قالوا في الكلام المدحرجه على المسطح السعوى قد رجع
عنك دفعه باختيار كل واحد من شئ الزمان لما لا بد
فلهن السامنه الزمانيه كافيه لانها اذا كانت غير مسبوقه
باخرى كان زمانها متناهيه ويلزم كون الحركه الواقيه
فيه والسافر التي بازاها متناهيهين وانما انتهى السامنه
يتعين اول نقطه السامنه فيسبق هناك مسامنه
انته غير مسبوقه باخرى ايضا واما الثاني فلهن السامنه
الانته هناك ليست جزءا من السامنه الزمانيه يلزم

لا يكون الا المندرج تحتها فيكون هو المندرج تحتها
 يعني ان النقطة التي عبرت المساحة الثانية بالنسبة اليها
 هي النقطة التي عبرت المساحة الزمانية بالنسبة اليه
 ولما ذكر من حديث الكون المندرج فالحجب عنه
 بان المندرج المساحة هي بالشفاف الغير المتناهية في الحقيقة
 لان تلك غير الموجودة فيه وما وجد منها بالعرض
 ليس الا الحدود المتناهية والحاصل ان تلك الشفافة غير
 متناهية في السطح المفروض بمعنى انه لا يقف عند
 حد لان هناك نفسا لا غير متناهية بالفعل هذا
 ثم ان الظن الذي نقله شارح المقاصد الموضح
 على الجواهر لا اعلم لمنه ومن الاعتراف الذي نقله شارح
 القواعد على برهان المساحة والجواب عنه بقوله فان
 قبل حدوث المساحة لا يتحقق ان يكون لها بداية
 بحسب الزمان فمن يلزم البداية يجب المسافر عنها
 اول قطع المساحة فليها سويحة ان الزمان ينطبق
 على الحركة المنطبقة على المسافر فلو لم يكن لها اول يكن
 للحركة اول فلم يكن للزمان اول انتهى فليست زوايا
 الذي لا يستعان فيه بالحركة او معناه هو برهان النسخ
 وهو قوله انه لو وجد بعد غيره متناه قلنا نقرض خطا
 غير متناه

غير متناه من احد الطرفين دون الاخر وتعمل من الطرفين
 المتساوي مقدار ذراع فيحصل خطان غير متناهيين
 في جهة واحدة في جهة واحدة احدهما كله والاخر جزء
 وما موجودان في نفس الامر متفاوتان في جهة التناهي
 بالزيادة والمقصود من تطبيق الزاوية على التناهي ان
 تقابل ذراعا من التناهي بذراع من الزاوية فيقع بحسب
 ذلك باقاة كل ذراع من الزاوية ذراع من التناهي ولو لم
 يقف التناهي لاصح المخرج كما لو احدهما فليقرن
 ساواة الزاوي والتناقص وهو حال بالضرورة سواء
 في ذلك الامور المتناهية والغير المتناهية فيجب ان
 لتخطا التناقص لا محالة والزائد ما كان زائدا عليه الا
 بقدر ذراع نجب انتهاءه ايضا لان الزاوية على التناهي
 بالتناهي متناه بالضرورة وقد يمتد على هذا البرهان
 بجميع قرون احدهما سبع لزوم المساواة فان كان
 كل جزء من احدهما بازاوية من الاخر كما قد يكون
 المساواة بينهما فقد يكون لعدم متناهيهما ايضا
 ولو سمي بجزء ذلك مساويا فلان استقامته في الغير للبرهان
 عنه وهو بالضرورة في استقامة المساواة التناقص
 والزاوية طلقا كما شوا اليه في تقدير البرهان ثانيا

التقصير كلما سئل لاسهية ما سألنا كذا استلزام
 والعقد واثباته بغير ما عند الحكماء كذا استلزام
 الغايك والامور الغير المرسومة اصلا وبما تها
 الخطيين من خط واحد وتخصيص الخطيين من حبل
 واحد ثم مقابل كل جزء لهما جزء من الاثر انما هو
 العقل دون الخارج فان كفى في تمام الدليل حكم العقل
 بانه لا يدان يقع ما زاد من جزء ولا يقع ما لا يدان
 جازا للعدا وفي الموجودات المتعارفة والجمعية
 المتوسمة وغير المتوسمة لان العقل ان يفرض ذلك
 فالحال وان لم يكن ذلك بل اشتراط ما لا يتغير
 اجزاء الخطيين على التقصير لم يتم الدليل في الوجوه
 المتوسمة للجمعية ايضا لاسباب العقل المذكورة
 فما لا يتغير من الزمان والتجارب عنه ما اشترا
 اليه ايضا وبما انه ان في الموجودات الجمعية المتوسمة
 اذ حكم العقل يكون واحد من السلسلة باننا نعلم
 من الاخرى سوى هذا الحكم لانها لا تجمع الاحاد في
 لاسهية وانما تباين بعضها ببعض لاسهية الحكم
 تفصيله عن هذا الغير المجرى او الغير المتوسمة
 ان هذه البراهين الثلاثة اعني البرهان السليبي

المسألة

السامنة وبرهان التطبيق في الاصل والعدة في اثبات
 تناهي الابداد وقد تصرف في كل واحد منها فكل واحد
 الاستلزام لاما السليبي فثبت فيه صاحب الاشراق
 يفرض كون الانقراض بقدر الامتداد لظهور عدم
 تناهي بعد ما بين الامتدادين على تقدير بولائها
 ويمكن ذلك يفرض كون زاوية مسد الخط من ثلثي
 ثابته واول سلك طريق موجب كون زاوية مسد
 الخط من ثلثي ثابته فاختراع البرهان السليبي
 قدم فيما نقلنا من الحكماء بقاء وقد تصرف فيه
 اعتبارا وجوب كون النسبة محفوظة بين صلي
 الزاوية وبعد ما بينهما بان يكون بحيث لو امتدا
 عشرة اذرع وكان بعد ما بينهما ذراعا فاذا امتدا
 عشرون كان البعد ذراعا عشرين واذا امتدا ثلثون
 كان البعد ثلثة اذرع وهكذا فلو امتدا الى غير هذا
 مع كونه محصورا بين حاصرين ويسمى برهان
 حفظ النسبة ويمكن ايضا ان يتصرف فيه بغير
 الضرورة في كون التساعد والانتقال بين الاضداد
 المتواجدين من نقطة الخيرة لانهما في الطول
 لذهاب الانتقاراج بينهما الى غير النهاية في العرض

مع كونه محصورا بين الحاصرين فليس هناك إلا
هذه الوجوه كلها راجعة إلى أصل واحد هو اللفظ
اللفظي وأما برهان السامنة فوجه التصرف فيه
أشياء أحدها برهان الموازنة وقدم من الحاكم
وثانيهما برهان الخلدس وتقريره أنه لو لم يكن
الاجزاء لا يمكن أن يفرض كمن يخرج من مركزها
خط غير متناه صلازم له مقاطع لخط آخر غير
متناه وان تحرك تلك الكوم على نفسها فبالنظر
لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها بزاوية
مساوية موازيا للآخر لكن ذلك محال لتوقفه على
تخلص أحد الخطين عن الآخر وهو لا يتصور إلا بنقطة
هو طرف أحد الخطين وقد وضنا هذا غير متناه
هرف وقد ذكره صاحب التوهمات وهو عكس حقا
السامنة ويرد عليه منع إمكان حركة الخط الغير
المتناهي سيما بحيث ينتهي من المقاطعة إلى السامنة
إلى الموازنة وأورد أبو البركات هذا المنع على برهان
وتوفيه صاحب الأشراف والمطامحات ولا يظهر له وجه
لأن المعروف هناك حركة قطر الكوم وهو متناه كذا
ذكره في شرح المقاصد وأما برهان التطبيع والتصرف

فيه

فيه من جهة الأول أنه يفرض البعد الغير المتناهي إذا ما
غير التطبيع بين عدة الألف منها وعدة الأحاد بان
عدة الألف الموجودة فيها أما أن يكون مساوية لعدة
أحادها أو أكثر وهو ظاهر الاستحالة لأن عدة الأحاد
يجب أن يكون الف مرة مثل عدة الألف لأن مقتضاها
أن تأخذ كل ألف من الأحاد واحدا ولما أن يكون أقل
وهو أيضا باطل لأن الأحاد يشتمل على جليتين أحدهما
يقصد عدة الألف والآخرى يقصد الزايد عليها فالألف
أصغر للجمله التي يقصد عدة الألف أما أن يكون سائما
للتأليف من الجانب الغير المتناهي فعلى التقديرين يلزم تنا
السمة هرف أما لزوم التناهي على التقدير الأول فلا جد
الألف متناهية كقولها محصورة بين حاصرين ظاهر
للسمة والقطع الذي هو مبدأ الجمله الثانية أعني الزايد على
عدة الألف على ما هو المعروف وإذا تأتاهت الألف تنا
السمة كقولها عبارة عن مجموع الأحاد المتناهية من تلك
العدة من الألف والمتايف من الجمله المتناهية العدد
والألف سينا باللفظ وأما على التقدير الثاني للجملة
الزائدة يقصد الزايد على عدة الألف يقع في الجانب المتناهي
يكون متناهية ضرورة انحصارها بين طرفي السمة

وسبب عدة الالوف وهي سبب عدة الالوف في سبب عدة
 وتسمى فليس تسمى عدة الالوف بالضرورة ويلزم تسمية
 السبب تسمى عدة الالوف فاما على ما مر في اووه عليه
 منع المفصلة لكانه بان هذا سبب الالوف وكذا بان
 التناوي والتفاوت من خواص المتناهي وان ان يد با
 التناوي مجرد ان يقع با ذاء كل جزء من هذا جزء من ذلك
 فليس اشكال فيما بين العددين كما في الواحد الى الالوف
 والعشرة الى الالوف كما في كون احدهما اصفا في الآخر
 لاننا في التناوي بهذا المعنى ولو سلك فبمع كون الالوف
 مستطعا فان السبب كان غير متناهية كما في بعضها
 الذي من الجانب الآخر المتناهي ايضا غير متناه وكذا عدة
 العرفا واما في اووه فاما وحديث الخليلين وانقطاع
 اولهما ببداية الثانية كاذب وللموافقة ما في الوجه
 الثاني ان يقال بعدة افرض الخطا الغير المتناهي او دعنا انما
 بين ان هذا الخطا الذي هو للمتناهي وبين كل ختام من الالوف
 الغير المتناهية متناه لانه لا يكون محصورا بين حاصرين
 فيتناهي لكل لانه لا يزيد على ذلك الامر بسبب المعدل
 الثالث ان يعتبر عرض التناهي بين الالوف المتناهي
 في الوضع بالقلب والجدة في حقيقة بين قلبا وبعده
 انما

وبعد انما فان لم تتناويا بفصل التناهي وان تناويا لهما
 وجود ذاب له بعدية بلا قلبه فليكن التناهي وانما انما
 في مستلزمات الالوف لكانها من مهمات الاصول **فكذلك**
 اذا حقق كان مهمته من الكيفيات المحضة بالكميات يعرف
 الشكل با احاط به حدا وحدود خلا من التحقيق بل هو مساحه
 فان ما احاط به للخطا انما هو ذو الشكل وهو الشكل لا الشكل
 لان المعدل هو النهاية وهي محضة بالقدرة بالخطا بالحد انما
 هو المقدار والشكل هو هيئة احاط به الحد او المعدل بالمقدار
 وليس الغرض ان تعريف الشكل بما احاط به من قبيل تعريف المبدأ
 بما هو تعريف المشتق كتعريف الوجود بالثابت العرفي مثلا فان
 ذلك هو عين ولا يتعلق به عرض على بل المراد ان تعريف الشكل بالثابت
 يجعل من مقوله الكم وهو خلاف التحقيق وان كان مرادهم
 نظرا الى تقسيمه الى الدارين والثالث والرابع وغيرها ثم تقسيم
 كل الامور المذكورة بانه سطح كذا وفي الحقيقة ذلك تقسيم
 الشكل فانه قد يطلق عليه ايضا ولما قسم الشكل فانما هو
 الاستداد والثالث والتوزيع وهي الهيئات الحاصلة من
 المتكافؤ فالتحقق انه من مقوله الكيفيات الكمية الكيفية
 المحضة بالكمية المفصلة اعني المقدار وهذا هو سبب
 المساعدة ومع ذلك فلا تعريف المتكافؤ اعني تعريف

الكلام الطرد به حد و حدود لا ينبغي ان يؤخذ على الظاهر بل
 يجب ان يعرفه الحاشية لعق من حيث احاط به الحد و
 الحدود و الا انه يصح على المسامحة ايضا و قد قيل ان المعرف
 التعريف المنقول انما هو معنى اخر للشكل هو متعارف فاما
 الهندسة و لذا عرف به اقليدس و ليس سيعرف من جهة
 احاطتها به بمعنى ان الشكل هيئة اشئ يكون شوقا له و جهة
 احاطه الحدود به لا مطلقا و هذا الصيغ الذي جعل
 الشكل من الكميات المتحصه بالكميات الاختصاص
 له بالمقدار كما اشنا اليه فخرج عن تعريف الشكل سابق
 الكميات كالسواد و البياض و غيرهما **فان** و وجهه انما
 لزوم الشكل للهيئة اما ان يكون من حيث هي متفردة او
 انما ان كان له المنسج مجتاج الى توجيه لان ظاهره ان يكون
 هذه الثلثة اقسام اولية و ليس الثالث بل العنصر
 الاول ليس الا الى قسمين يتقسم و احد منهما الى قسمين
 و الحاصل من المنقسمين معا هي الاقسام الثلثة فان ظاهر
 العبارة ان لزوم الشكل اما عن نفس الاستعداد و اما عن
 سبب فاعل و اما عن سبب حائل فظاهر انه يتقابل بين
 هذه الاقسام فيجب ان لا يكون كل واحدة من لفظي او
 الاولى و الثانية احدا للفظه ما بل اختصا انما هي **الثالث**
 ولما الاول

الاول فاختصها بمقدون بيان ذلك ان لزوم الشكل اما
 ان يكون له اولية من الحاصل و امور واجبة اليه بالاسقلال
 عن الفاعل المقتضي لوجوب وجود الشكل من غير دخيل للفاعل
 و ما يرجع اليه و هذا الحق ما يكون باستقلال الفاعل
 على قسمين لان فاعل الشكل اما ان يؤثر فيه من غير ان يؤثر
 في الاستعداد و لا هذا يمكن ان يكون اما ان يؤثر في نفس
 الاستعداد لان الامر بالخيار لا يمكن ان يؤثر في شكل الاستعداد
 من غير ان يؤثر في نفس الاستعداد بل ان هذا هو نفس الاستعداد و هو
 القسم الاول من الاقسام الثلاثة المذكور في المتن و لما لا يمكن
 ان يؤثر فيه الا بان يؤثر في نفس الاستعداد و هو ما يفرض
 خارجا عن نفس مهية الاستعداد و هو الثاني من الاقسام
 المذكور و المقابل بين هذين القسمين اعتبرها الشيخ
 كون المؤثر في الشكل مؤثرا في نفس الاستعداد و حلهما بالها
 اشار بقوله عن سبب فاعل مؤثر في ما في الاستعداد و
 المحقق يكون المؤثر نفس الجبر او معاير لها و اما **الثاني**
 الى شئ واحد كما اشنا اليه و اما ان يكون لزوم الشكل بعد
 الحاصل و الامور المكتسبة به و مقابلة مع الاولين اما
 هي من قبل الحاصل و ما يرجع اليه و عدمها فالحظوف
 في الحقيقة في قوله او ليقول و يلزمه ان يفرض نفسه من

سب فاعل مؤثر فيه انما هو من سب فاعل مؤثر فيه فالمعطوف
 عليه هو قوله عن نفسه فان الفاعل في هذا المعطوف انما هو
 باعتبار كون السب معوضا للاعتداد او امر اخر مؤثر في
 فان ما سواها اعني كون اللزوم في حال الاعتداد الذي هو معنى
 قوله يلزمه لو انقضى او مشترك بين المعطوف والمعطوف عليه
 واما المعطوف في قوله يلزمه لسب الحاصل هو في ذلك الحاصل
 والمعطوف عليه انما هو قوله لو انقضى ولا دخل في هذا المعطوف
 عليه بل هو السب نفس الاعتداد او امر اخر مؤثر في الاعتداد
 فيه فانه لا منافاة بين كون سب الحاصل كون سب الحاصل
 نفس الاعتداد او امر اخر لا منافاة انما هي بين كون اللزوم
 الحاصل في هذا الحاصل وبين كون معطوف عن الحاصل فظهر
 ان التقسيم انما هو في الاصل كون اللزوم مع الاعتداد
 عن الحاصل وكونه مع المقارنة بالحاصل هما قسما وثانيا
 في كون اللزوم حال الاعتداد من نفس الاعتداد او امر اخر
 قسما القسم الاول فتقول ان اللزوم الشكل الجسمي اما ان يكون
 من حيث هو منفردة بنفسها عن المادة او منفردة في انضمام
 الشكل لها من مداخله المادة يعني كون الشكل لا يتصل بالمادة
 المادة ولا يحجبها بل هو في نفس منفرد عنها وقوله لا يكون كذلك
 بل يكون بمداخله المادة ولما حجبها انما لا يكون من حيث

في منفردة

هي منفردة في انضمام الشكل من مداخله المادة ولما حجبها فلا شك
 في كون هذا اللزوم حاصرا للمادة واسطة بين كون الشيء لا يتصل
 الشيء بمداخلته فلهذا هو عليه قول الحكماء ان في هذا
 لان ما لا يكون من حيث الاعتداد لا يلزم ان يكون من حيث
 المقارنة بل هو ان يكون من حيث اخرى فانه الحقيق
 لا يحجب الاعتداد والاعتداد انتهى في ذلك لانه اذا كان المراد من
 الاعتداد مداخله المادة ومن المقارنة مداخلته يكون
 من حيث المداخله ومن حيث عدم المداخله فلا شك في عدم
 التواسط بينهما واما الامام فلم يخلو الى عبارة اللزوم وانظر
 ولم يفتقر لتوجيهها بل هي للكلام عليها بما قاله في هذا المقام
 من الزميد بين نفس الشيء وحاله وحمله وملازمه فحصل
 اقسام اربعة لكل الشئ المذكور في اللزوم على ذلك منها وتبين
 منها غير مذكور فاعلم ان من خالف في ظهوره في مادة وبينهما
 فقله انما هو ووجهه الحاصل في الواقع ما ذكره لزوم ان يكون
 الشكل لا يتصل الجسمي لان لزومه انما يتصل الجسمي او غير
 فان كان الحجب انما ان يكون لا يتصل بالكل بل هو ايضا
 الحاصل الذي يقتضيه نفس الجسمي انما يقتضيه كونهما
 طبيعة توحيده والحاصل انما لا يحجب كونهما نوعيه وان كان لهما
 واقضاؤه واجبا الى اقتضاء نفس الجسمي لاستعداد القول

اللازميات تكون اقتضاء للجسم ح مواظمة اللازم الذي
ليس طبعه نوعيه فلا يلزم الما الذي يلزم على قدر اقتضاء
الجسم بل هو اسطر **نوعه** يريد ان يثبت الصورة التي
اعطى اليها الصورة النوعية ثم يطابق الاصل بحسب مقتضى
الاجسام في الحقيقة النوعية وهو ان يقال نحن نقول بالانتم
ان حقيقة الماء مثلا مخالفة لحقيقة النار مع الاشتراك في
الصورة الجسمانية والحصول في ان كل منهما متفق في
مختصة لم يتصور ذلك الثانية بحسب اختلاف الالوان
الصادرة عنها بان يقال الاجسام مختلفة في صفة الالوان
عنها فان بعضها يقتضي اثار مخصوصة وبعضها يقتضي
ضد ذلك الا ان الاشتراك في الجسمانية واستواء مظهر
وتفارق عنها بانسبة الى كل واحد من الاجسام فلو ان
الالوان والاجسام مساوية مختصة بكل جسم لم يتصور
ذلك والثالث بحسب اختلاف الهيولى في قولك ان الالوان هي
التي اختارها الشيخ فيها الصبر من جهة مباحث الهيولى التي
تقلا من الاصل لها هذا المذكرة التي في صدر هذا الفن
رسم الصورة النوعية باعتبار كل واحدة من هذه الطرائق
فلما كان المبدأ طريقا لاول الاختلاف الشايع قدس سره
وسمها بحسبه فقال في التي تختلف بها الاجسام انما عالا

بحسب

لا يخفى اعتبار الرسم بحسب سائر الطرائق لمن اراد **قدس سره**
ما ورد الشيخ فيها لفظة قلاء قال الحكماء ان الاشياء والكلام النج
وانما اورد قلاء الهيولى لا تقاوت جميع الصور بل يقاوت
منها ولا تقاوت واحدة منها فاما بل في وقت حدوث وقت
فاما دعت جزئية الحكم ليعلم ان الهيولى تقاوت كل الصور فان
امتنع انفكاكها عن كل الصور ثم قال ومن الفهم الجلي ان
من قد ان الهيولى انما تقاوت بعض الصور اذ على قدر ما زاد
قد جزئية الحكم جزئية الحكم انما هو جزئية افراد الموضوع
لا جزئية افراد متعلق الخواص التي واقف عرض الشايع
قدس سره ان مراد الشيخ هو ان الهيولى تقاوت صور اخرها
كان يمكن ان يفهم من هذه العبارة انما تقاوت جميعها
عنها بقوله لا يخلو فله كان يمكن ان يفهم من هذا ايضا
ان الهيولى لا تقاوت من الصور اصلا وهو غير واقع
لخلافها عنه سيما كما في انما اورد لفظة قد المتبعية
المضادة جزئية الحكم فضا راجعا الى الكلام ان السؤل قد
لا يخلو مما تقاوت من الصور انما بان لا يخلو منه اصلا
كما في الخاك فاما بان لا يخلو منه وقاوت وقت كافي في
وح يظهر جزئية الحكم باعتبار افراد الموضوع كما لا يخفى
ثم ان خبر بان مفهوم هذا الحكم الجزئي بهذا الوجه وهو

ان المبدأ قد علم انما يفرض من الصورة لا في كونه المسمى
في المسئلة وهي المبدأ المسمى عن صورة ما اصلها فافهم
ولا يفرق والعرض توجد في الشئ ولعل في الشئ على
عدم وجوب مقارنته للصورة يعني بالذات قال الشيخ
وكيف لا بد من ان يكون اما مع صورة يجب قبولها
او قال الامام انما في الكلام من الكيفيات في صورة قبول
الاشكال وعرف قولها وعدم قبولها لا يمكن هذا بان
الاجسام لا تخلو عن هذه الامور فان الاجسام لا تخلو
اما ان يكون قابلا للكلمات المختلفة او لا يكون فانه
قابله لما قلنا انما بالية اما ان يكون سهلا او يكون قويا
الطريق يظهر امتناع خلوها عن هذه الكيفيات فكذا ثبت
استنادها الى صور نوعية موجودة في تلك المواد لم يطلع
بامتناع خلوها عن تلك الصور واما في المراتب والبيوت
وساير انواع الكيف لا قليلا منها فانه لا يمكن ان يكون
خلو الجسم عنها فلا يلزم من وجوب انشائها الى الصور
امتناع خلوها عن تلك الصور النوعية قال الشيخ
لان لفعا لا يكون قابلا لما يعلم به يخرج عن الشئ في هذا
الاحتمال قال البرهان مع ظهور ذهاب الفهم اليه يظهر في
والشئ البادع هو قولها استظهار واستيفاء الجميع ما يمكن
بغير

ينبغي اليه ان كان من سائر الاحتمالات مع ظهور فيها بادي
تأمل ما غاير الاسلوب في الاحتمالات الثلاث التي هي
ومحب ان يكون كذا لان المدعى في اصل المسئلة ان
لا احتمالات المبدأ يباري غيرها وغلبت الشبهة واما
ان تلك المبادئ مقارنات او مفارقات وصوابا وعرضا
متعلقة بالمبدأ ام لا هو خارج عن اصل المسئلة متعلق
بما في احتمال المبدأ من مقومات البرهان كاحتمال الصورة
الجبية ونفي سائر الاحتمالات متناهية فنة على ذلك فيغير
الاسلوب واما ان استدل ان تلك الاحتمالات بناء على
كهور بعضها كاحتمال كون المبادئ مفارقات لعلنا بالقرينة
ان تلك الاثبات انما هي من الاجسام لظهور ان الاحراق مثله
اقا صيد من النار والترتيب من الماء فكيف يرد بين المقارنات
والمفارقة والاستثناء عن بعضها بما ساق في بحث التلخيص
مع المبدأ ليس مخصوصا بالصورة الجسمية فقط وعدم ابر
تباطؤها بالمعقود ككونها متعلقة بالمبدأ والصورة
الجبية فليس يعني ان هذا الاحتمال لا يخرج من هذه الاحتمالات
ليس منهم من احتمال كون المبدأ مبدأ لا ركن وقلة
اليه جميع من العقلاء كما اعترف هذا القائل به فكيف يكون
هذا مستدكاً وذلك مع ان عرفنا ان الغرض استيفاء جميع

ما يمكن ان ندعى بالموهم والما الاحتمال الثاني فيجب ايضا ذكره
 ههنا لان الشئ قد يصير عن تلك المبادى بالصورة عنوان العلم
 فلو لم يتحقق بين الشئ وعنوانها لما الاحتمال الثالث
 ذلك ايضا فانه صحيح ان الحيولى لا يخرج عن الصور فلكل نوع
 انما متعلقه بالحيولى يظهر استعماله الحيولى لها اذ الثابت ان ذلك
 الاستدعاء انما هو بالذات لا بالعرض فان قلت تعلق العرض
 بالحيولى يدل على استلزامها للحيولى بالعكس قلت استلزام الحيولى
 لها قد ثبت ببيان عدم خلوها عن الانقضاء لانه لا يخلو لاجلها
 احجج الثابت المبادى وانما العرض من هذا بيان ان
 المبادى التى استلزمها الحيولى انما هي متعلقة بها فعلقا
 بالذات لتطابق طاهر العنوان لان المفارقة بين
 نسبة الجميع الاجسام فان قيل لا يجوز ان يكون والمفا
 خصوصية بالقيام الى بعض الاجسام وان بعضها
 من الناس من ذهب الى ان لكل نوع مبدأ مفارقة
 اذ اعتباره فيه ومنهم من استدلالا انار الى انفا على
 المختار سلناه لكن لا يلزم منه ان لا يصيد الاثنا ^{المختلفة}
 وانما يكون كذلك لو لم يكن للاجسام وهو لما استلزام
 مختلفة بحسبها يصيد عن المفارقة للاثنا والمختلفة اول
 الاجسام اذ كانت متناهية متناهية فكم غير متناهية

بعضها

امنها عن بعض بفصول ذلك وصور منوعه فاستواء
 المفارقة اليها ضرورى لا يخلو المنع من ذى عقل ومنه
 الما القول بان باب الانواع لم يحصل الاجسام متناهية غير
 مختلفة اصلا بل قابل باختلاف انواعها واستلزامها
 كل نوع الى صورها ومع ذلك نقول ان لكل نوع مبدأ
 مفارقة فاما بتدبيره ومقتضا النوعية الا انه ذهب
 بعضهم الى ان صور اجسام ليس متنوعة ويحصل
 عن مجموع الاعراض وذلك سواء كان حقا او بالاملا فوال
 باختلاف الاجسام انما هو واستلزامها منها الى مفارقة
 لذلك ليس من ذلك المفارقة رب النوع وكيف يكون العالم
 تجري ان يكون للمفارقة نسبة الى بعض المتبادات ولما من
 استدلالا الى ان الفاظ المختار بالاختيار الحزاني وانكر
 الوحد الاجسام العقل بين الاسباب والمسببات ويجوز
 الرجوع من غير مرجح فلا كلام معه فلا بأس بتدبير
 وانما يجوز ان يكون للاجسام وهو لما استلزامها
 مختلفة بحسبها يصيد عن المفارقة للاثنا والمختلفة
 ففى غاية الشك فيه لانه اذا لم يكن اختلافا في الاجسام
 فمن اين يحصل الاختلاف في الاستعدادات وهل العلم لا
 في اختلاف الاستعدادات الحيولى لاجل الاثنا وهل لا

بعضها

يحتاج الى المبادىء الثلاثة وهذه المنوع الثلاثة او بعضها
 المحاكاة ولم يجب عنها الا بالاضم بالضم ان تلك الاثارة انما تصدق
 من الاجسام فيكون ان الاثارة لا تسير الا من النار والترتيب
 انما هو من الماء البعيد ذلك فلو لم يكن في الاجسام الا الحيوان
 والصورة الجسمية لم يحصل تلك الاثارة ومن الاجسام
 فلا بد ان يكون فيها شيء هو مبدأ تلك الاثارة وهذا
 كما ترى في المنوع وجوابه يتغير الدليل ووجوب الظاهر
 اخبرنا في اثبات الصورة النوعية من غير حاجة
 اليه **في** ويجوز ان يكون متعلقا بالحيوان لاقتضاها
 ما يتعلق بالامور الانفعالية فان قلت كما انها تقتضي
 ما يتعلق بالامور الانفعالية كذلك تقتضي ما يتعلق بالامور
 الانفعالية كذلك تقتضي الفعلية اصف الاثارة المنسوبة
 الى الصورة الجسمية فيجب ان يكون تلك المبادىء متعلقة
 بالصورة الجسمية ايضا قلت لا يمنع في اجمع المقولين
 فانما بكل واحد من الاعتبارين يتعلق بكل واحد من
 المبادىء والصورة الجسمية ولذلك لا يختلفوا في حلول
 الصورة النوعية منهم من ذهب الى انها حالة في الحيوان
 ومنهم من ذهب الى انها حالة في الصور الجسمية وكل
 وجه والاوجه انها حالة في الجموع من حيث الجموع فانه
 المحل

في المنوع
 في الصورة
 في الصورة
 في الصورة

الحيوان المتصل بالصورة الجسمية كما فاصارت موصولة ثانية
 للصورة النوعية **في** لان الجسم ينبغي ان يحصل من غير ان يكون
 موصوفا باحد هذه الامور يعني يجب ان يكون تلك المبادىء
 بحيث يكون الجسم متصلا ومنقوما به الجسم مادة
 سأل الملب الخصيص فان حصل لما كان يجب ان يقدم
 بالوجود على ما هو متصل به فلم يتقاسم الالماس فيخص
 به محال بخلاف ما اذا كان تلك المبادىء عرضا فالاخص
 متنازع بالوجود عن الموضوعات فالسبب المحقق لا
 الحيوان بالانفعالات لاثبات المبادىء باق بها في الانقضاء
 موصول تلك الاعراض المسماة بالمبادىء فقطن ذلك فانه
 من مواسن الفن فاذل الحقت ذلك الشبه من عندك منقسطا
 تحت الجسم بالاعراض الخيرة القارة كاهل المحاكاة متصفا
 بان السر لا شك انه جوهر وجسم وحصوله متوقف على
 حصول الهيئة الاجتماعية عند القائمة باجزاء لا به وحده
 شبهة هو ان السر وجوه اعتبارا انه اسم لجسم موصوف
 بتلك الهيئة كما ان الكتاب والابيض اسم لجسم موصوف
 بالكتابة والياض وماذا المنة باعتبار انه اسم للجموع
 المركب من الموصوف والصفة معا فليس يجره الى حاله
 على ان يحصل الصانع بمعدل من الحصول الطبيعي والحقق

ان البرهان على ان كل المخصوصات كالنور والاشياء
 والشك والمربع واما ذلك من التعليلات ولا يدخل في
 التصور به جسم اصلا نعم وجوده في الخارج لا يمكن ان يكون
 بمرنوع فامل **ق** قدس سره فاذن حقيقة تقيدها
 في المكان او وضع غير متعين لا ستولد نسبتها الى جميع
 الامكنة والاوزاع والمزوم اجتماع جميع الاجسام في ذلك
 المكان او الوضع لا شئ في الجسمية بين الكل وقوله
 ثم ان كل جسم بحد ذاته مختص بمكان خاص او وضع خاص
 اي به سبع من اى في نفسها مقتضى ما طبيعة على
 ما سيجي يشتمل على الجذب والافول الاختصار وقوله
 ثم ان كل جسم يقتضي مكانا خاصا او وضع خاصا
 على ما سيجي **ق** فامل **ق** واعلم ان الصور اى كل صورة يختلف
 اى بجملهايات باعتبار اثارها والجهة المقترنة
 لا استحقاق الكيفيات مناسبة للكيف والتجسيمية
 لا استحقاق الامكنة مناسبة للابن فانه لم يلزم احد
 التعدد الصور النوعية في نوع واحد من الاجسام بحسب
 اختلاف الاثار بل لا يمكن القول به ضرورة كون الصور
 محسوسة الجسم واما تعدد هذه الصور النوعية في نوع واحد
 الا ان يكون بالاجتماع محصلا واحدا ورجوع الى
 في الجهة

في الجهة والعرض من هذا الكلام بيان اسناد الاثار والتخلف
 الى الصورة النوعية الواحدة بحسب كثرة الجهات **ق** فامل
ق ويحقق كونها صغيرة للثبات الاعراض اى صغيرة مؤثرة
 في وجه الحكم يكون الاعراض لها مبادى في الاجسام بخلاف
 المبادى فانها ليس لها مبادى اخرى في الاجسام وذلك
 لان الاعراض ربما يزول مع ان السبب المقتضى لها باق
 في الجسم فان الماء اذا زل برودة بلا فاة النار فالسبب
 البرودة باق وهو الذي سبب البرودة الى الماء عند زوال
 السبب فلو ان في الماء سببا لبرودته محفوظا لذات
 للمادة برودته بخلاف الصورة فاما اذا زالت
 عند زوال المزك الماء اذا صار هو الاعراض فمقتضى
 ذلك العارض لا يتعد طبيعة الماء **ق** فامل **ق** فامل
 الاعراض الى الصورة المختلفة له فالله اعلم
 السؤال الغير وارد على ما ذكره الشيخ لان كلامه في مبادى
 الاعراض والاثار لا في اختلاف الاجسام فيها ولا يلزم
 من اسناد الاثار الى المبادى اسناد اختلافها الى اختلاف
 المبادى كجواز اتحاد المبدأ واختلاف الاثار بحسب اختلاف
 القابيل نعم لو وجه الكلام كما وجه الامام وهو ان
 اقسام الاجسام بهذه الكيفيات والاحكام التجسيمية

للمشرك ولا الفاعل المبين بل لاجل الصول النوعية ووعليه
ان الاجسام كما تختلف في تلك الكيفيات تختلف في الصور
النوعية فان وجبان يكون اختصاصها بتلك الصفات
بصور نوعية وجبان يكون اختصاصها بالصور النوعية
صور اخرى ولا يفي هذا السؤال على ذلك النوعية لكنه
ليس منطبق على المتن اقول لو كان الكلام في مطلق الآثار
لامن حيث الاختلاف لم يمنع اسما لها الجسمانية
المشرك وذلك في كيف ولم يخص الشئ المذكور كذا
الاما يتم اجتماع اثنين منها في جسم واحد ثبت
بقك ان لها مبادئ مختلفة واما الجسمية وللم يكن
العرضي اثبات المبادئ المختلفة لاجل الآثار المختلفة
كيف يصح الحكم بكون كل ذلك غير مقتضى الجسمانية واما
قوله لا يلزم من استناد الآثار الى المبادئ استناد الاختلاف
الى الاختلاف لجواز اتحاد المبدأ واختلاف الآثار بحسب
اختلاف القابل فانما يصح لم يكن الكلام في جهة اختلاف
الفاعل وفي انه لم يقبل بعض الكيفيات دون بعض وهل الكلام
الاهية فظهر ان ترجيح كلام الشيخ هو ما ذكره الامام
لاخره لما زعم ان هذا الاعتراض على هذا النوعية ما لم يكن
له فليس كذلك لان الجواب عنه هو ان الاجسام لو لم يكن
لها

لها صورة نوعية لمكان كل ما مشترك وكان كل ما متساوية
في قول تلك الاعراض والكيفيات ومبدأ المفارقة نسبة
الى جميع الاجسام يكون على السؤال فخصيص بعض الاجسام
ببعض الاعراض لا يده لمن سبب في الاجسام واما اذا
كان لها صور متنوعة فلك الصور لما وجب كونها محصلا
للاجسام ومقدمة بالوجود عليها فخرجت في اختصاصها
بالاجسام الى سبب الجسمانية المشترك بكونه لازمة
للك الصور المتخالفه وتلك الصور المتخالفه تحتاج الى
علل مفارقة بعد وجودها سواء كانت تلك العلل مختلفة
بالذات او يكون هناك عليه واحدة بالذات مختلفة بلها
بغير مدعها بكل جهة صورة نوعية يقوم للجسمانية و
تحصلها ارضا فنقول ان الاجسام كما تختلف في تلك الصفات
في الصور النوعية فان وجبان يكون اختصاصها بتلك
بصور نوعية وجبان يكون اختصاصها بالصور النوعية
فان الكيفية لما كانت عرضا ومتلوا بالوجود من الجسم
فلا بد لخصيصها بالجسم دون جسم من تخصيص في الجسم
واما الصورة النوعية لكونها مقدمة بالوجود على الجسمانية
فلا حاجة الى ان يخصها بالجسم شئ بل هو اذا وجدت وجبت
سلو من الجسمانية نعم في حاجة الى العلة تقضيها في تلك

العلم بحوزان مفارقة فلا حاجة الى ان يكون لها مبدأ في الجسم
 بخصيصها به فافهم ذلك فانه من شعور من الحكماء **بأن**
 عنه ما صرنا اشارة الجواب من اجل الاعتراض وهو ان
 الاعراض لو اقتضى استواءها الى مبادئ مختلفة لزم اقتضاء
 تلك المبادئ لاختلافها الاستاء الى مبادئ اخرى وحاصل
 الجواب اننا قد اشرنا ببيان مفارقة الاعراض ومبادئها الى
 ان الاعراض تقتضي مبادئ في الاجسام بخلاف المبادئ في
 لا يقتضي مبادئ في الاجسام بل مبادئها غير ان يكون مبادئها
 بخلاف الاعراض فانه مما لا يجوز ان يكون مفارقات
 والسوق في ذلك ما بيننا للشعور كون الصورة متقدرة بالوجه
 بخلاف الاعراض فاما متاخر عن الموضوعات فلا تغفل
 وقوله واستأنس بحسب الجسم الى اخر الكلمة اشارة الى الجواب
 عن الاعتراض الثاني وهو انه لو استأنس باختلاف الصور
 في التلكيات لاختلاف مبادئها في الحقيقة وفي العتصا
 المختلفات استغدادات في مبادئها المشتركة فلم لا يجوز
 مثل ذلك في الاعراض وحاصل الجواب اننا بينا ايضا ان
 تلك المبادئ يجب كونها بحيث يكون مبادئها متوالية للاجسام
 وقصد ردها الاعراض المذكورة وسائر الاعراض المذكورة
 من كونها ليست بمواد متعلقة بالمادة وليست الاستعدادات

والمواد

والمادة كذلك استعدادات فلزوالها عند وجودها عند
 وجود الكيفيات والاثنا ووصولها الى الجسم وكونه بحيث
 يستحق الفرض في الوجود موجد منه فلا يجب كونها مقومة
 للاجسام واما المواد فليكونها قابلية ولا يجوز ان يكون لها
 وعدم حقيقة اقتضاها بكونها ليست بمواد ومقارنة للمادة
 فان قلت نحن لا ندعي كون المادة مستقيضة للآخر بل نقول
 لعل المقضي بمبدأ الجسم عند بيان استحقاق الجسم في
 الوجود هو المفاوq والمادة بحسبها تحت قد عرفت وجوب كون
 المقضي مقارنا للجسم عند بيان استحقاق الجسم في هذه المراتب
 بل لا يقتضي له وعوده اليه عند فعله في المواد وفي المراتب
 كبرية المادة الى السبب حرارة ما رضى فانها تعود الى المراتب
 زوالها للكمية مقادير الخصوص كما في لم يجب عود البرودة بالم
 قبل الحرارة بعودتها لان استعداد الحرارة حاصل في المادة
 المفاوq والخصوص المقادير كلها موجودة وان كان المخصص
 اذا كان مشوكا لم يخصص بالاستعداد واستعداد البرودة
 قد زال باستعداد الحرارة ومفاوq فيجب بقاء الحرارة فيه
 مع زوال السبب الموجب لعودتها كما في ذلك فوجب
 كون المقضي للبرودة موجودا في الجسم المفاوq مشك فلو كان
 هو المادة يلزم كون المفاوq فاعلة لا محالة **فان** سبب تلك

المبادىء في هذا الشارة الحاصل وجواب تقرير الشارة كيف
 يجوز تصوير مادة صورتين الصورتين الجسميتين وهذا النوع
 فان الاول ان لم يتغيرها بالفعل فليست صورة وان صيرها
 بالفعل كانت الثانية عرضا وتقرر الجواب كون الاول
 بالفعل غير كذا فلما بالفعل الاول بالصورة الجسمية والثاني
 النوعية وان كان النزاع في تبيينها صورة فلا مضاعفة
 في التبيين هذا **في** ابطال الاتهام ان يكون لما يكون فضلا
 اما الاول فيكون كون الصورة الشككية مشتركا فيها بين الاجسام
 ان كانت الجسمية المشتركة وبعبارة اصل المجردة ان كانت
 الجسمية المختصة بالفلك واما الثاني فما متناع لزوم
 الصورة الفلكية بغير ان لم يكن لازما ويعدو التقسيم
 فيه ان كان لازما ولزوم التروا والابع فتعدو التقسيم
 ايضا ان كان حجبها وجسمانيا بالسواد نسبة الجسمية
 الفلكية وغيره ان كانت مفارقة بل وزوم جواز كون لزوم
 الكيفية للفلك ايضا بسبب الفارق فلا توسط الصورة
 فلم يبق الا الضم الثالث وهو كون اللزوم للعلل فليكن
 لزوم الكيفية له من توسط الصورة هذا خلاصة تقريره
 الاعتراض وهو نقض الجاهل اذا سلم انه ما ملكت محض
 ليس يصحح ولا لازم وهو محال من المحالات والثاني بط

فالمقدم

فالمقدم مثله اما الملازم مقدمه لزم دليلك وثبت الصورة
 النوعية في جميع الاجسام فالصورة النوعية في الفلك ان
 كان لزم ان لا يكون زوال الكيفية عن الفلك وهو محال وان كان
 لا يتغير فاما الجسم المشترك فيلزم كون الصورة الفلكية مشتركا فيها
 بين الاجسام وهو ايضا محال والجسمية المختصة فيلزم بطلان
 دليلكم المفروض صح وهو ايضا بطحا واما الجاهل فيجوز ان
 فيلزم الجاهل الاول لانه فيعود التقسيم وطل الجاهل الثاني
 والثالث واما الجاهل الصورة فيلزم الجاهل الثالث واما ما لا
 محال ولا محال ما كان مفارقة يلزم التزم من غير محتمل وهو
 محال الجاهل الثالث وان مفارقة يعود التقسيم والمحالات
 قطرها ان دليلكم بجميع مقدماته ليس يصحح ومضاف
 بمقدمة لا علمها وهو معنى النقض الجاهل **في** الجواب
 ان ليس للمبطل المظلمة قد عرفت ان الاعتراض
 الجاهل في محاصره دعوى الشفاء مقدمة من مقدمات
 الدليل بدليل في اصل الجواب فنقض محصل هذا الدليل وهو
 منع مقدمة معيه وفي اما قوله الصورة النوعية يجب
 ان يكون لازمة للفلك لا يلزم امكانه وقال
 الكيفية عنه واما قوله ان كانت الصورة النوعية
 للفلك لازمة لم يجب كون لزومها لاحد الامور المذكور

وذلك الهليل وتقريره اما على الآلة فهو انه لا يستلزم
 جسمية الفلك للصورة النوعية لان جسمية الفلك
 اما ان يوجد مطلقة ومحصنة وكلها غير مستلزم
 للصورة النوعية اما اقلها لم يستلزمها لزم إمكان
 زوال الكيفية فماتما يلزم لها استلزم عدم استلزامها
 لها انفكاكها عنها ولم يستلزم لان الجسمية لازمة
 للصورة وهي مستلزمة لها وموجبة للزومها ولذلك
 يتبع لانفكاك بينهما واما على الثاني فهو انه لا يلزم لها
 وكانت لازمة فكان لزومها الواحد من تلك الأمور
 المذكورة في تلك الدليل وانما يكون كذلك لو كانت
 لزومها بافلاك لزوم المعلول بالعللة ولزوم احد معلولي
 عللة المعلول الآخر وليس كذلك بل لزومها لزوم العلة
 المستعمرة للمعلول له فان الصورة النوعية كانت
 مسومة للجسم وعلته له وح يكون لزومها لاجل هذا
 لا لغيره ولا لغيره لغيره كما انه حصل للزوم بها سوى لزوم
 للعللة المعلولة ولذلك اذا محصوره بين تلك الأمور
 واللام يكون ماضيا ولهذا ذكرنا الباع اه في الجواب هذا
 للزوم للصورة بالنسبة للجسمية ثم بانها للجسمية
 بالنسبة الى الصورة النوعية بيا للواقع والافهم فمات

المنع

المنع وليس عليه الاثبات والدليل على ان المعترض ان لازم
 ما سوى لزوم العلة للعلم انه رد واجبا بالزوم بين امور
 اللزوم واللزوم المراد اجابا بين امور هي اللزوم لا يمكن
 ان يكون شاملا للزوم العلة للمعلول ضرورة انما اجاب
 للزوم العلة للمعلول يكون من ذات العلة لا من غيره
 اذ انما في الزوم الحاصل الذي اراده المعترض
 الصورة النوعية والبنية للصورة الجسمية والحاصل
 ان الشك حل للزوم في كلام الامام على معنى الاجاب
 لا على امتناع الانفكاك لئلا لا يكون له وجه واصاب
 في ذلك كذا خطأ في عدم ان الامام اراد امتناع الانفكاك
 او اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك فثبت للزوم العلة للمعلول
 ايضا فيجوز اسناده الى اللزوم فيجوز الحصر على الظاهر
 غا فلا من هذا وهذا لم يلبثت الى هذا الاحتمال والمحال كزوم
 هذا الجواب معا وضرة وقال لعل برود هذا الكلام معار
 في مقدمات النقص واللام يتوجه اصلا ثم اورد عليه
 صوما الاول ب ان الصورة النوعية سبب الاختصاص
 للجسمية الفلكي لعل الاساف في ذلك كونها لازمة للجسم
 المحصورة غاية ما في الاجاب انها يكونان متلازمين وكيف
 لا يكونان لازمة وهو يتبع انفكاكها عن الجسمية المحصورة

الانشغال من الشيء لازم له الجواب ان الكلام في موجب
 اللزوم فانما سئل ان الجبيل المحض خصوصيتها انما هي لاجل الصور
 الشرعية في لا يمكن ان يكون موجب اللزوم لها ان هي
 ما لم يخص بها لم يصح تخصيصها ولم يكن محضها لا يمكن
 ان يكون موجب اللزوم لها فاختصاصها بما تقدم على الزم
 لها فلو كان لزومها لها بختصاصها بما يلزم الدور
 هذا ليس دور معه كالاختصاص والاشغال الانشغال لا يتوقف
 على لزوم كون الجسم موجب له بل يتوقف لزوم ترجيح
 الصورة النوعية ايضا فظهر ان كون الصورة النوعية
 سب الاختصاص الجسمي الظاهر في كونها لازمة
 للجسمية المحض لزوم ترجيح الجسمية المحض وان لم يشأ
 كونها لازمة لزم ما ترجبه الصورة النوعية وهذا لا
 ينافي اشغال الانشغال اصله فانه فائدة مع وسوء فهم
 الثاني ان مقدمة النفس لزوم الصورة النوعية
 لا يلزمه الفلك القائل للفلك مطلقا بل على تقدير
 وجود الصورة فيه فان اراد بقوله الصورة النوعية
 ليست لازمة للفلك القائل لا لزمه على تقدير كونها محضة
 في الفلك هو لا ينافي لزوم الصورة على ذلك التقدير يجوز لزوم
 الصورة وعدمها معا على ذلك التقدير وانما لم يجرى لزوم كمالها

وهو اول

وهو اول المسئلة وان اراد القائل ان لا ينافي الفلك مطلقا
 هو ايضا لا ينافي الملازمة بين لزوم الصورة وموجودها
 الفلك اذا استقام الملازم لا يستلزم كتب الملازمة على انه ما استلزمه
 في ذلك كلام الامام حتى يمكن ان يقال لو كانت موجودة في جنة بيت اوت استلزم
 الفلك كاشف لانه الجسمية الفلك لا سبق ولا لازم متف
 لما ذكره الشارح من غير معارضه والجواب ان المراد من قوله
 الصورة النوعية ليست لازمة للفلك القائل لا لزمه
 ترجيح الفلك بل لزم ما ترجبه الصورة النوعية كما عرفت
 وح بطل الشقوق راسها مع ما عرفت من كون الش
 في مقام النوع وح يكون مقابل النوع بالمتع على انه قد اريد
 على الشق الاول من الاخير ان هذا هو الشق الواحد كماله
 محلا مستلزما للتفصيل غير مطابق للنوع لوجبه
 احدهما انه من العلوم بالضرورة انه لا يتصور ملاقاة
 ذاته لشيء بالنسبة الى الحقيقة مع ما وثا بينهما ما سقته
 هو في شح المطالع من ان استلزام الشق لاحدا التفصيل
 ملزوم لنا فانه لا يجوز ان فاته ملزوم لعدم استلزامه
 فكما ان مستلزما للتفصيل لزم اجتماع التفصيلين وهو حق
 استلزامه ككل منهما وعدم استلزامه للاحدهما
 العقدة بل في نفس الامر لا الملزوم وهو الحال المتروكة

وهو اول المسئلة
 او هو اول المسئلة

يكون متحققا في الامر يمكن استلزامه للتفصيل في فرض انه
 في نفس الامر هذا ثم قال فقد ظهر ان كلام الله في هذا المقام
 عن التوحيد وان لم يكن قد عرفت توجيهه وانما لا يخفى
 عليه ثم قال والمخفى في الخبر ان لزوم الصورة التوحيد
 الفلكي لانها فان لزومها يستلزم الذات اللزوم كما يستلزم
 الذات للزوم والخيالها وجب بخلافه من العتمة ان لزوم
 لا يكون خلافا للجسم ولا محلا ولا جسا ولا حتما بل لا
 ليس بخلافه ولا محذور ومن ههنا ان مراد الله من قوله
 العتمة لو كان سقوط نفس العتمة على ما هو الظاهر من كلامه
 غير من الظاهر في اليمين انه يتيم ان يقال لو كان لزوم الجسم
 صورة الفلكي كان هذا للزوم اما الجسمي والمخالي فيهما هو
 او غيرهما فان هذا مزيد في اللزوم كما ان مزيد في اللزوم
 وكذا ان المراد من الكلام في الاقسام لا يتم الجواب ان يكون لزوم
 الجسمي للصورة لنفسها هو ليس بخلافه بين اللزومين
 لوروده على لزوم الصورة الجسمي كبره على لزوم الجسمي
 للصورة اقل ان اذ ان لزومها ليس بجعل للزوم يمكن
 ان يستلزم الذات اللزوم هو ليس كذلك وان اذ ان لزوم
 العلوية للمعلول الذي يستلزم الذات اللزوم فهو حق لكنه
 بعينه جراب الشك قد عرفت ان في الشك اللزوم عن الصورة

انما هو لا جلا ان الكلام انما هو في لزوم كون موجب في ذات
 اللزوم واما للزوم الذي متجه ذات اللزوم فهو الامارة
 بقوله بالواجب ان يمكن في الجسمية لازمة لصورة
 الفلكي وذلك لا يخفى على العارفين المتقنين كذا في كلامه
 قدس سره واسراره في هذا الكتاب فانه كما ان دفعه
 ومتانته بشبه التعبد والافراز فاما محقق ان المراد
 من كون الجسمي لازمة للصورة ان الصورة صلة لها
 وموجب للزومها تعرفان التزديد فان هذا للزوم
 اما الجسمي او الخالي فيهما لا معنى له اصله وان المراد
 من سقوط العتمة هو سقوط نفس العتمة واسا على
 تقدير كون المراد من سقوط العتمة ان الكلام في الاقسام
 لا يتم فالفرق بين اللزومين هو عدم صحة استنا ما حدها
 للذات اللزوم دون الاخر كما عرفت **في** ان سبب اختصاص
 بالذات هو في الصورة من الامارة فاسبب الاختصاص هو
 المعلوم الفلكي للمخالفة بالفرق لما في الميراثات او لما في معنى
 الاختصاص من ههنا هو ما يحصل بسبب الاضافه الى شيء فلكي
 فيه يمكن صورة الجسمي بسبب المعلول في الميراثات فخصه بالذات
 من الاختصاص هو التسلسل فلو امكن يحصل الجسمي
 كما كانت الميراثات صورة الامارة هدف **في** فاذن القول باللزوم

هذه الصور للجبين غير معقول ان اراد بالضرورة الاجسام على
 ان الجسمانية المعينة مستقرة الى السورة في نفسها فلو كانت الصورة
 لتلك المعينة يلزم الدور ولكن الامام ما ادعى للزوم لهذا المعنى
 بل بمعنى امتناع الانقضاء فلا يثبت ما ذكره ان اراد
 بالزوم امتناع الانقضاء فلا يلزم من احتياج الجسمانية
 المعينة الى الصورة جواز تخلف الصورة عنها فان العلة
 والشروط لا تسقط عن معلولاتها ومشروطاتها والجواب
 ما عرفت من انه لو اراد الامام من الزوم امتناع الانقضاء
 لم يصح حصره بدهن الامور الغائبة للزوم لتصور حقيقة
 استنادها الى ذات اللزوم الا ترى ان امتناع انقضاء العلة
 والشروط عن معلولاتها ومشروطاتها انما هو لا بد منها
قوله اما الابنية فظاهرا للظهور وان التكون والفرق ليس
 عدما للتكون في الحقت وكذا التباين بالنسبة الى الشئ من
 المتكلم بالنسبة الى الشئ اخر هذا حل تلك الشكوك على
 قراعد الشيخ من غير الاضطرار الى الذي اوجبه الفاضل الش
 حيث قال فلهذا شكوك على الشيخ المذكور على اشياء الصور
 النورية بحال الاحتمال في ددها على من اراد اثباتا واعلم ان
 من تلك الشكوك شكوك لم يذكرها الش الباري احداهما
 قوله ان هذه الحجج مبينة على اشتراك الاجسام باسرها

في الجب

في الجب غير قدينا ان ذلك ما يحتاج فيه الى مرهاه وثانيهما
 قوله ثمان وثمنات المساعدة على ان تلك الصفات لا بد من
 استنادها الى اصل وجودية فلم تعلم ان تلك العلة صور بانية
 ان الصور عندك عبارة عن الحال المقوم لمحل الى الحال
 الذي يكون سببا لوجود محله فاذا عرفت ذلك فيك
 الحجة التي ذكرتها تدل على تعليل هذه الاحكام باصول
 وجودية موجودة في الاجسام لكن لا بد من الدلالة على
 ان تلك الامور سبب لوجود تلك الاجسام حقيقة
 كون تلك الامور صول الش الباري لما اثبت في الدليل كلفا
 صولا وقد سبق اشتراك الاجسام كلها في الجسمانية المذكورة
قوله اذا الشيخ فبما مر ان الصورة الجسمانية متعلقة في
 وتخصها الى الميول قال في هذا المسئلة احتياج الصورة
 في تخصها الى الميول مستفادة من قاعدة تفرده عندك
 وهي ان معين الطبيعة النوعية لا شك لها ذاتة عليها في
 العقل اذ هو في غير متغyre عن الاشتراك بين كثيرين والشيخ
 فيه متمنع عنه فلو لا اشتراكه على امرنا ليعلم السعي بالثبوت في
 لم تختلفا من هذا الوجه فذلك الثبوت اما ان يكون متفقه
 ذات المعنى النوعي فيخصه بضر في شخصه لا واجب ولا عام
 ان يكون الفاعل في ذاتها فيخصه ايضا في شخصه لعقل الاد

مثله الا بالابدس القابل فاما ان يجد القابل فوعظنا
 منحصر في شخص كالفلك فانه مادة واحدة لا يفسد ولا يولد
 القابل فيقوله الثبات بحسب تعدد المواد كما في كائناتنا
 الا ان هذه القاعدة لما لم تبين بعد بينها الشئ ههنا
 اخرون قد اشاروا الشيخ اليه فيما سبق وفيه نظر فان الثبات
 بالبرهان فيما سبق ليس الا ان الصورة محتاجة الى الشيء
 في ثنائيهما وتكملها فمراسيلهم انها محتاجة في شخصها
 اليها واحتاج المعارض الى الشيء لا يستلزم احتياج المعارض
 اليه اقول فلو انه لا يمكن بناء هذه المسألة على تلك القاعدة
 فان في تلك القاعدة ليس كثر من ان النوع ان لم يكن في نفسه
 الفاعل كالا بدس القابل كحكاية القابل متعدد كان اذ لا
 متعدد في نوعه تلك القاعدة ليس الا ان تعدد ثبات
 النوع انما يكون بالمادة واما ان لم يحتاج الى المادة في اصل
 الثبات وفيما لا يتعدد فيه القابل فلم تبين فيها كما ترى
 بل هو محتاج الى الشيء اذ لا حاجة الانواع الجسمية الى
 اعيانها فان حاجة الصورة الجسمية الى الشيء ليعلم ان في
 الانواع ما لا بد فيه من القابل ليظهر لتلك القاعدة اثر
 فكيف يبنى هو عليه بل الواجب بناؤها على ما يبنى عليه
 الباري قد سهر ويدل عليه سيا قكلام الشيخ ولما نظرت
 عليه

عليه فيزاد لان حاجة الصورة الى الشيء في ثنائيهما وتكملها
 اذ كانت محتاجة اليهما في شخصها حاجة الى الشيء في شخصها
 انما هو كذا كذا واليه الشيخ هناك بقوله فلهي
 تارة في وجودها لا بد الصورة في وجودها منه كالتأثير والتكامل
 وصريح به الم باربع بقوله وهذا نتيجة البرهان وثبت
 منه احتياج الصورة الجسمية في وجودها وتخصها
 الى الشيء بل في كلام الشيخ ههنا اشارة ظاهرة الى ما سبق
 انما هو احتياج الصورة في شخصها الى الشيء حيث قال ليس
 يكون اية وجودها بل حتى يتعين صورة حرمانية فقط
قوله اذ كانت الهيولى فيما عدا الفلكيات مشتركة اعلم ان معنى
 كون الهيولى مشتركة فيما عدا الفلكيات دون الفلكيات
 هو ان هيولى الفلكات لما سبقها بالوجود الصورة النوعية
 المتشعبة عن الكون والفساد والاضداد والاصل الاجزم كانت في نفس الامر
 متشعبة من زوال تلك الصورة والتبعية بصورة اخرى سواء كانت
 من نوع تلك الصورة او من نوع اخرى فيلزم الفلك لا يفسد
 لما كانت متشعبة عن قول صورة الفلك الثامن وكذا عن قول
 صورة اخرى يكون من نوع صورة الفلك الاطلس والعرض والذات
 هيولى الفلك الثامن متشعبة عن قول صورة الفلك الاطلس
 اجزوة اخرى من نوع صورته وكذا سائر الافلاك هيولى

ولعدة تلك ليست مشتركة بين نوعين وتخصيصا بل
 هي لكل تلك يكون محالها هي تلك من هذه الصورة
 العنصرات فانها غير متحدة من قول الكون والفساد
 والوحد فيقول انهما مضمون مثالا في زمانها وبقررها من جهة
 المعنى وتليها في تقومها بصورة شخصية لغزها ما
 الماء ان تحمل ماء اخر بصورة الهواء وفي اخر صورة
 النار وهكذا الى ان سوف في جميع الصور وهذا كانت
 مشتركة بينهما فغير اختلاف الميول في الفلكيات ان
 لا يجوز تجزئها عن صورتها المستقومة هي بما في يد
 القطر وتليها بصورة اخرى وذلك من جهة الصورة
 النوعية السابقة عليها بالوجود المتقدمة عن تلك
 التغيرات وليس معناه ان هي وكل تلك محالها في العالم
 والحقيقة من حيث انها هيولى مع قطع النظر عن الصورة
 هيولى في تلك الحرفان الميول في حدة الحرف ليس لها تحصيل
 وفضلها يتجوز من الانحاء ولا هو في مرتبة الذات المقطوع
 النظر عن كافة الصور متصفة بصفة من الصفات
 لتصور كونها في حدة الحرف ومرتبة مرتبة محالها و
 موافقة فان هذه الصفات وانما لها ما هو من في
 التحصيل والقطعة يتجوز من الانحاء انما يعثرها من قبل

الصورة

هذا هو
 المقصود

الصورة من جهة تحصيلها وتقومها في الغرض الامر في
 في نفس الامر لكونها واجبة التحصيل فيها بصورة من
 الصور يكون محالها وموافقته لكن تلك الحرف
 والموافقته انما يكون لها من جهة التحصيل بالصورة و
 اما في حدة الحرف ونقص مرتبة حقيقتها وهي محالها
 من نفس الامر فلا مقصور لها محالها وموافقته
 كيف وهي في نفس الامر ليس الاشياء معا يتجوز من التغير
 كيف يصير محالها وموافقته لغيره قال الشيخ في الشفا
 جوهر الميول وفضلها عن كونها مستعدة لذلك
 والجوهرية التي لها ليس يحملها بالفعال شيئا من
 الاشياء بل بعد لها لان يكون بالفعال شيئا بالصورة
 وليس حتى جوهرها الا انها امر ليس في موضوع فلا
 قوائمه امر واما انه ليس في موضوع فهو سلب وانما علم
 ليس يلزم منه ان يكون شيئا معينا بالفعال لان هذا
 عام ولا يصير الشيء بالفعال شيئا بالامر العام مالم يكن له
 فضل بخصه وفضل انه مستعد لكل شيء فصورته
 التي بطن له هي انه مستعد قابل انتهى كلام الشفا
 فتحقق ذلك فانه ينفعك في مواضع كثيرة الاشياء
 لقائل لو كان الاختصاص بكل كيفية الاجل صورة كان

الاختصاص من كل احدى صورته اخرى اقول لا ينبغي ان يكون ذلك
 يجب تحقيق هذا السؤال ايضا بالعضويات فان صورها
 لما كانت داخلية تحت التكوين دون الابداع وكانت
 هيولى كل صورة منها سابقة عليها بحسب الزمان
 فلا بد للاختصاصها صورة دون صورة في وقت دون
 وقت من محض لاجل ما سئل الفاعل المفعول اما لا
 نسبة الى جميع الاوقات والجميع تلك الصور كونه
 مكونة غير متبدعة واما في العكليات فلا وورد هذا
 السؤال لكون صورة كل منها متبدعة وغير مسوقة
 بالهيولى بحسب الزمان وسابقة عليها بالذات فكل
 صورة نوعية منها علم ذاتية مخصوصة متبدعة
 يفيض بها بخصوصها الاختصاص لها بالذات بل
 حاجة الى تخصيص اصل غير متبدع هي عين علمها
 فلا حاجة الى التخصيص من هذه الجهة ايضا واما صورة
 العاصري وان كانت ايضا سابقة على هيولى
 بالذات لكونها كانت مسوقة بجهولها بحسب الزمان
 فلا يجوز ان يكون علمها القائمة المتضمنة اياها
 اجزاها متبدعة والاشياء الصور ايضا متبدعة
 فلا جرم لا في افاضة الفاعل المفعول المتبدع اياها
 لاجل

لا محالة **قرا** والمغرب هو ان اسباب الاختلافات اشارة
 الى الجواب عن الاعتراض الاول الاختصاصات التي
 عن الاصوات في الثاني وتقدمه الاول هو ان لم نقل ان
 كافية في تخصيص الصورة مطلقا بل حكما بان الصورة لا
 ان يتعمد بدون الهيولى في تمام يتوقف للصورة في
 تعيينها وتخصيصها عليها واما الكليات فتختلف حال الصور
 بالجهة اليها فان كانت الصورة من المبدعات بان
 يسبق فاعلمها المفارق الفعيل لها في افاضتها من
 توقفها لشرط حادث او استعداد مادة او حركه وضع
 زمان حادثات فالقابل مستكشف امر تخصيصها كما ان الفاعل
 مستكشف امر افاضتها كما في العكليات واما اذا كانت
 الصورة من المكنونات بان يتوقف تأثر الفاعل في
 الوجود او لم يذكرنا فالقابل وحده لا يكفي في تخصيصها
 بل لابد من وضع اليه ما يتفبط بجوهها امر تخصيص الصورة
 في تلك الامور التي يتوقف تأثر الفاعل عليها انما هي
 معدلات ومعينات من الامانة للقابل المفعول للصورة
 متضمنة بالتخصيص المعين ولا فاعلا على حد فاعلية
 تام الاثيرية متضمنة الافاضة الى شئ اصلا والنقص
 في الحقيقة انما هو لاجل اعتماد المادة وتختلف المبدعة

ليس الامور كلها فلك الامور بعضها شريها اذا فلكها فلكها
 في الافاضة وهي باعيا لها معدلات بالنسبة الى المقابل
 في القول والمنطق وذلك كافي العناصر فان ما فيها
 بان كان من المبدع عامه لكن صورها باعيا لها بالممكن
 قابله للابداع توقف صدورها وقضاها على من
 اتقاعها وعليها المفارقة على استقامات واحوال
 وامور اتفاقية في اختصاص الماده لقبولها لذلك
 فتح اختلافها في المقدار والشكل مع استمرارها
 في الماده وهذا تصور الجواب عن الاعتراف بالثاني
 ايضا قريب ذلك وهو ان الامور الاختصاص من جعل
 صورة يجب ان يكون بصورة اخرى كافي الكيفية
 بل الصورة ان كانت مبدعة فاحاجة في الاختصاص
 لها الى شيء سوى خصوصية ذات القاع على المقيض
 اياها وان كانت سكونية تحتاج اختصاص الماده لها
 في امور واحوال اتفاقية مختصة للمادة بحيث لا
 وسعة اياها لقبولها لاحاجة الى صورة اخرى اصلا
 طافرة وذلك بين الصورة والكيفية قد مر شرحها
قوله والتشابه المذكور هو تشابه المقدار والشكل لا
 تشابه لكل والجزم لما كان اللازم في سبب من لزوم
 الثاني

الثاني الكل لا مقدار الجزم لو ان فرد بنفسه مجرد عن
 الماده عن نفسه هو تشابه المقدار والشكل وتشابه
 الكل والجزم جميعا والثالث الرابع صريح هناك
 بان الغرض من تشابه الكل والجزم بان امتناع فرض
 الكيفية والجزم في الاصل بان وضعهما بالغرض يستلزم
 وضعهما لا بان يكون فرضهما مكانا موحدا لغرض بل
 الحاصل من جهة التشابه ان الماده الغرض وبين ذلك ان
 اختلاف الكل والجزم فرع على التقاير والتقاير لا
 لا يستلزم لا بعد وجود الماده وصح ايضا بان المراد
 من التشابه في الامور المذكورة هو اتحاد الاجسام
 شخصا واحدا وكان قول الشيخ ههنا والا لوجب
 التشابه المذكور وان كان التشابه المذكور هناك
 الا ان جميع التشابه المذكور هناك لا يلزم ههنا اذ
 قد عرفنا ان تشابه الكل والجزم فرع على عدم الماده
 الغرض من هذا الاشكال في الماده لاعدادها صريح الشيخ
 ههنا بان المراد الشيخ من تشابه المذكور انما هو تشابه
 المقدار والشكل لا تشابه الكل والجزم والغرض من
 نفى تشابه الكل والجزم نفى امتناع فرض الكيفية و
 الجزئية كاللزم فيما سبق لا نفى تشابه الجزم المنفصل

فاعلم فانهم الخلق في قضاها القدر الكل كيف والجزء اذا فعل
 يلزم ان يكون هو الكل بعينه لوجوب اتحاد الكل والمفرد
 واما الجزء فيقال له ماره فلا يلزم ان يكون هو الكل بعينه
 لوجوب اتحاد عين الكل اذ ليس له مقدار وشكل بالفعل
 يلزم اتحادهما مع مقدار الكل وشكله والحق ان هذا
 عن هذه الدققة واعتراضك البارع بقوله واما
 ان تشابه الكل والجزء غير لازم ففاسد لان عظم الكل
 من المراتبه وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء اللزوم
 فظن ان مرادك ان الجزء المفصل والكل اعني الجسم
 الصغير والكبير يلزم ان يشابهما وليس كذلك بل المراد
 نفى لزوم امتناع وتضاد كلييه والجزئية كاللزم فيما سبق
 ثم قال الحق ان اللازم ليس هو التشابه سيده على
 التعدد ولو كانت هيولى العناصر كما في تقيع الصوة
 لم يوجد من الصورة الا شخص واحد وكذا من المقدار
 والشكل لما تقرر ان هيولى العناصر شخص واحد ففعل
 ايضا عن بضمج الشئ فيما سبق بان المراد من التشابه
 هو الاتحاد بل ههنا ايضا اشار الى هذا بقوله فاما الجزء
 والكل لا يجب ان يوجد مع وجود المادة في الامكنات اي
 الى شخصات اهل الميرور بالمشخصات العواض المشخصه
 من الكم

من الكم والكيف وسائر الامور المكتشفه بالمشخص التي قد
 سمونها بالمشخصات وقد يسمونها بأمارات الشئ فان
 الاحتياج الى الشخصات بهذا المعنى لا يخص ما يختلف
 احواله من اجزاء العناصر بل اراد بها كل ما له دخل في
 التماثل في الشخصات لاجزاء العناصر وهي التي يسميها
 يا في العمل الفاعلية للشخص ونفصلها الى العواض السواء
 والاحوال الانشائية التي هي الصور السابقة والقيود الطبيعية
 والعواض الخارجية فان بافتراضها طائفة طائفة من
 الامور المختلفة يتم لصورة صورة في عالم العناصر تتشبه
 والعواض المشخصه المكتشفه بها وبالجزء ما يتفصل ويغير
 عن سائر الاجسام وبدل عليه قوله وذلك لانها لا يمتثل
 الى عمل المهيبة والحقيقة بل يحتاج الى عمل يفيد تمايزها
 وانفصالها عن العناصر الكلية فانه صحيح فيك المراد
 بالمشخصات ما سوى عمل المهيبة والحقيقة وادراكها
 المطلق على الشخص حيث يسميها ههنا ما يسميها المعدات والشئ
 والاحوال ما سوى العلة الفاعلية بدليل قوله فيما في فان
 جميع ذلك صلا الفاعلية للشخص الصورة واما الحاصل
 فهو علة فاعلية فان قوله جميع ذلك اشار الى ما قبله
 من القوى السواء والاحوال الانشائية وبقوله واما

المعامله صحيح فان المراد بالعلل الفاعلية ما سوى العلة الفاعلة
 والحاكمة كانه عمل من جميع ذلك فزعم ان المراد بالمشخصات
 قوله انما لا يتصور هو العارض للمخصص وبالعلة الفاعلية
 العلة الفاعلية الحقيقية فاعترض عليه ان لا ينافي
 المعينات اكلها لمخصصات ثم ذكر ان المراد بالمشخصات
 هو العنق على الساوية والاحوال الارضية التي هي الصور
 والغرث الطبيعية والقواسم الخفية والبرهان للعلل
 المذكورة هي تلك المشخصات فتدبر المعينات فبما
 ليس بمعينات على ان الشيخ وصف العلة بانها تتولد بها
 جميع من تقدم والكل ولا شك ان الخصائص لا يمتد للقاء
 والكل فان الشيخ لا يجد منه وايضا لما كان حاصل كل
 الشئ ان الصورة تحتاج في تأليفها وتكميلها ومقدارها
 المعلوم وفي لا يكفي في هذه العوارض بل يحتاج الى موازاة
 فكيف يقال من الامور الاخرى هذه العوارض ثانيا بان
 القوى السماوية تاثيرها غير ثابتة فلا شك ان شئ
 الصورة امر ثابت وبعين ثابت يتبع ان يكون على هيئة
 الثابتة وكذا القول في الغرث الطبيعية من الامور الاخرى
 ولما العوارض ثابتة لا يجمع لتتصل الصورة الاخرى
 فكيف يكون علة فاعلية كذا والقواسم الخفية كل

لعل

في بعض من منه فان العنق على الفصل بما قد حصل
 من المبدأ وانت بعد الاحاطة بحقيقة الامر على ما بينا
 فادع على دفع جميع ذلك ثم افاذته ربما يتخلل في الكلام
 ان المعينات تصحف المعينات من الاثار في العلة
 معينات للفاعل على الافاضة وانت بظاهر لا جيب
 بانه لا حاجة على هذا الاختلاف ونسب التحصيف
 الى هؤلاء الاعلام من مثل الباري والامام **عليه السلام**
 فان الاشخاص من حيث لا يتناول في الحقيقة فخص
 يحتاج الى العمل بتدبرها اي يكون غير باغ ولا اثر
 لا يوجد لامر واحدة ضرورة ان زمان وجودها
 تلك الاشياء صلاحتها لتختلف المعنى عن العلة التامة
 وهي متناهية الوجود بعد عدمها لاستحالة اعادة المعلوم
 بعينه ووجود شئ واحد من ان يخلل العلم لا يكون
 الا بين شئين والشئ الواحد ليس بلين **قال**
 الفاضل الشافعي كل سابق علة متعده للشيء **عظم**
قال المحاكم فلهذا القاعدة اي كون كل سابق علة متعده
 للشيء وان لم يلزم الامام اشائها فيما قيل حيث جعلها
 اسند للشيء الا انه لا يجعلها السويع على انفسها
 فبما فقد اخل بالواجب واما الذي ذكره الشيخ من

ان المادة علة قابلية فلا بد معها من العلة الفاعلية
هكذا يتم لما سبق من ان مراده من العلة الفاعلة العلة
المعدة او جعل الامام هذه القاعدة سند المبحر
حيث جعل كلام الشيخ صالح الجارسي عن الغرض الذي يكون
ان يورد ههنا لا ينافي جواز هذه القاعدة في مخرج كلام
الشيخ السرايوني في اليه الشيخ فان الشيخ اعقب في
كلامه علم كفاية تلك المثل في الصورة والاحتياط
في الامور اخرى فربما يختلف له القول ولا الوجه في التناهي
المذكور فصرح هذا الكلام من الشيخ مسوقا في الاشارة هذه
القاعدة وبهذه ان عليها وقد جعله الامام صالح الجارسي
عن الغرض ولا يخرج في ذلك واما كلامه في الباب فغير
تسلم وجوب حمل العلة الفاعلية في العلة المعدة
فلا ينافي في الرضا بل يحققه فان السو ليس الا يكون كل
سابق علة لصالح للحق وهو يثبت معنى كون تلك
العلة علة لمعدة وذلك ناهيا وقيل في الواجب كلام
الحاكم ان مراده ان العلة المعدة لا يلزم فيكون له علة
قابلية اما اللازم فيه العلة الفاعلية الحقيقية
واقوالا ثابت ان العلة القابلية مع العلة الفاعلية
الحقيقية لا يمكن في شخص الصورة الاستلزامها التام

المذكر

المذكر ثبت الاحتياج الى علة اخرى غير القابلية والقابلية
الحقيقية فلا بد من اشتغال تلك العلة على المعدات لا محالة
لان الحكم فاسيا بتخصصات الصور الحادثة فلا بد
من اشتغالها على المعدات ليتم امر الحوادث وذلك في
ثم جاز والمعاكم اشياء تلك القاعدة من عند نفسه باكمل
حادث لا بد للمعدة تامة لا يجوز ان يكون بجميع اجزائها
قدسية سواء كان ذلك الحادث صورة او عرضا مقدرا
او شكلا او غيرها والا لزم قدم الحادث لاستحالة اختلاف
العلول عن العلة التامة فلا بد ان يكون شئ من اجزائها
حادثا وذلك الحادث ايضا يحتاج الى علة تامة غير
قدسية بجميع اجزائها وهذه الحوادث اما ان يكونه من
اومتنا وقد لا يسيل الى الثاني لما ستعرفه فتدبر ان يكون
قبل كل حادث حادث لا الى بداهة ومن الظاهر ان تلك الحوادث
كما يخرج شيئا فشيئا من العدم الى الوجود تقربا الى
ناشر العلة حتى اذا وصلت سلسلة الحوادث الى الامر
يوجد لا معنى للاعداد الا هذا التقدم ان هذا الغرض
والبعد لا يكون في العدم فلا بد ان يكون في شئ موجودا
تقربا الى العلول وهي المادة والغرض والبعد يجب الاختلاف
استعدادا لها فاذا ثبت ان كل حادث سابق ومعد

في البرهانين فغير بان هذا حاصل كلام الشيخ والشايع
 على ما اوردنا اليه غير مرة عند فصل الحوادث **التي لا يكون لها**
 بداية نهائية لا تسلسل المحدثات لا الا بالنهاية في باب السببية
 للادوم من استنتاج الشخص الصورة اليها لا يمكن الا في
 زمان غير منقطع وفي ذلك الباب يكون كل جزء منه طرفا
 لحدث شئ نهائيا لا نهائيا فالحدثان وهما شئ واحد
 الذي يقتضي هذا السلسل هو اعداد كل زمان بل مسبوقة
 كل حادث بالآخر فالجواب ان جعلت السلسلة العظم اقل منها
وهي الا ان الغرض في غاية في الوجه صحيح والاشرف في
 مرتبة **فانه** لا بد من حركة سرمدية لا بد منه لها ولا علة
 اما انه لا بداية لها فلا بد للحوادث الغريبة الشاهية المتتابعة
 لا يمكن ان يوجد الا في اذن من متسابقة غير متناهية و
 التمس مقدمات الحركة فيكون وجودها لا بد منها لا بد
 لوجود الحركة لا بد منها زمانا لا نهائيا لها فلا بد
 له لا نهائيا له اذا ثبت فقتضا استعاضة فان جزئيا
 الحركة ان كانت حادثة امكن طبعها التمس الوجود في هذه
 الجزئيات الغير المتناهية قديمة لاسبابا وجزئياتها الجزاء
 فرضية فالحركة المسطرة بالحقيقة ليست الوجودا لها
 شخصيا قدما فيتم زوالها لا محالة فالجواب كونه لا نهائيا

لها غير

لها غير لازم من القواعد المذكورة وانما يلزم منها
 لو لم يكن ان بعد كل حادث حادثا لا نهائيا كما لو لم يكن ان قبل
 كل حادث حادثا لا نهائيا لكانت سرمدية علية فان ارتفاع
 الحادث لا يكون الا بالارتفاع علية التامة المركبة
 من وجود وعدم ولا يجوز ان يرتفع الحادث بجزء من الوجود
 الوجود فان ارتفاع ذلك الوجود ايضا لا يكون الا بالارتفاع
 وجودا غير هكذا ورتبة المحدثات التي غير النهائية يستلزم
 ترتيب الوجودات التي غير النهائية وهو التمس الحال فتبين
 ان لا يكون ارتفاع الحادث الا بالارتفاع عدم وليعلم
 لانها لا تستلزم العود فهو عدم ابدى فلا بد ان يكون ذلك
 سابقا لزمانا وارتفاع العلم الا ان لا يكون الا بوجود حادث
 آخر فاذن لا بد ان يكون بعد كل حادث حادث اخر
 لا نهائيا فقد استغنى عن البحث عن وجود الحادث
 وعلة الحكم الاقلام ان قبل كل حادث حادث لا الى
 بداية ومن البحث عن عدم الحادث وعلة الحكم المتأخر
 انما ان بعد كل حادث حادث لا نهائيا اقول برده عليه ان هذا
 انما يتم لو ثبت وجوب العلم كل حادث ولم يثبت فالأمر
 الناطقة مثلا حادثه فلا يتقدم ابدا فلعل ارتفاع علة
 الحادث المتعدم يوقع عدم الزمان فيرفع بوجود حادث

لا يستعمل ابدأ فلا يتبع الاستدلال **لأن** من تلك الاسرار قال
الحاكم ونحن نقول ولكن الاسرار ان الحركة السريعة والبطيئة
بين عالم الثابتات والمتغيرات لا يمكن ان تثبت ان حدوث
الحوادث لا يكون الا بعد استعدادات متسابقة **والا** لأن
التسابقة لا يكون الا في زمان سمي بمرحلة سابقة **لأن** الابد
ثبت استلزام حدوث الحوادث الى الحركة السريعة **لأن**
لو لم يوجد لما حدث حادث بل يكون جميع الاشياء انما انبأ
لان المبدأ الاول لما كان قائم الوجود كان معلوله ايضاً
وكذا معلول معلولة الى غير النهاية ولا موجود من الوجوه
الا وهو معلول المبدأ الاول بالذات او معلول معلول **لأن**
جميع الاشياء موجودة دائماً على انتمت سلسلة الثابتات
الى الحركة السريعة ابتداء عالم الحوادث فان لها جيتون
دوامها وتجددها في من حيث استمرارها ودوامها استند
الى علة **لأن** لا يوجد من حيث تجددها بصيرورة الحوادث
لانها لما تجدده بتلك او متاع الجسم المتحرك بها **لأن**
تبدل الاوضاع مختلف استعدادات القوايل **لأن** تجددها
الحوادث في واسطة بين العالمين ولو لا وجودها لما انت
سلسلة الباري الذاتية الى الحوادث **لأن** ترتب سلسلة
الحوادث الى المبدأ الذي الدائم **لأن** التبع **لأن** واعلم ان المبدأ
مستغرق

مستغرق فان تقوم بالفعل لم يقارنه الصورة اعلم ان هذا
الكلام يخرج عن افلاك قد يدرك كل عن بل من اضطراب
وتشوش من سبيل الخط وهو مع ذلك في غاية الاستقامة
عند التحقيق **لأن** الاول فلان المقام يقتضي تقسيم **لأن**
الواقع بين المبدأ والصورة الى الاقسام المتعقبة **لأن** وهو
ان تلو زمرها اما ان يكون لكون احدها علة الاخرى
لكونهما معلول علة الثالث **لأن** رابطة بينهما بناء على تقدمه
معرفة عندكم من ان التلو زمر بين شئين لا يكون الا
كذلك **لأن** الاول يحتمل تلك اقسام كون كل واحدة منهما
علة الاخرى او كون واحدة منهما علة للاخرى **لأن** والعكس
والثاني يحتمل مع كون الثالث رابطة بينهما باقاسمة منها
بالاخر ومع الاخر قد يظن فيه قسم ثالث وهو ان يكون
يجر ما يستندهما الى الثالث مع غير جواب **لأن** رابطة بينهما لكنه
فاسد على ما بين لكن الشيخ لم يعقل هكذا بل حزم **لأن** لا يكون
الصورة علة للمبدأ الذي هو واحد من الاقسام **لأن** قسمه
الى اقسامه المتعقبة ثم ذكر بعض اقسام التقسيم الاول
جيتون الترويد المناق في الجزء الاول وهو ما يكون لكونها
معلول علة رابطة بينهما بتسميه مع المشبه على فساد ما
يتوهم فيه من قسم ثالث **لأن** وبقي قسمان غير مذكورين الاول

عكس المذكور واولا والثاني كون كل منهما على الاخرى والوجه في
عدم ذكر هذا الاخير هو ظهوره في ذاته حيث يستلزم الدور
الحال مع اشتراك مع احد المذكورين اخيرا اعني كون الثاني
مقبولا لكل منهما بالاشرف في الغناء الذي سياتي بيانه وذكر
الامام في محله عدم ذكر القسم الاول من الباقين ان الذي
جعل موقفا القسم اى كون الميول مفتوحا الى الصورة
لا يحتمل ويقتضي عن انه ليس هو هذه القسم وهو كما
لا يحتمل لا يحتمل القسم المذكورين اخيرا انهم قد فهموا
على ثالثة رابعة نصيب وهذا ما يقتضي منه العجز والشم
البارع قد جعل عدم ذكر هذا القسم بامتناع كون القابل حيا
وفاعلا وهو الحق في الاقسام والاحوال المحرم تارة والزم
اخرى كما ترى فان قوله او يكون لا الميول يجوز عن الصورة
الآخر ان كان مغلوفا على قوله فاما ان يكون الصورة
في الخلقة المطلقة فكيف حصل من هذه القسم وهو كون
الميول مفتوحا في ان تقوم بالفعل الى الصورة فكيف حصل
التردد مع الجزم مما اوجب في الكلام تشويشا عظيما حتى يوجب
الحكاية ان هذه المقدمة اعني كون الميول مفتوحا في ان تقوم
بالفعل الى الصورة لجنبية عن هذه المقام بل هي مقدمة
للمرئيه اخرى سيأتي الى تمامها بقوله ولها سائر
استدل

استدل على تقدير كونها مقدمة لهذا المقام واولا هذه
الاقسام على الشارحين بناء الكلام على التلازم وعلى الثاني
قوله ان يكون لا الميول يجوز عن الصورة اعني لا يخفى على
من تأمل هذه الفصول ان المقصود منها كون الصورة جزءا
من علم الميول والشارحان بهذا الكلام فيه على التلازم بينها
والشخص ايضا اشار في الشفا اليه ولو علمت ان الميول مفتوح
في العجز الى الصورة ولما ليست على مستقلة جعل الصورة
يجوزها من المفهومين فلا حاجة الى اثبات التلازم أصلا
واخيرا قوله لا يجوز او يكون لا الميول يجوز عن الصورة مستدل
لانها لو حذف من البيت لم يكلم بدونه فانه لما تقرر على
الصورة كفي صحة عليها الى الاقسام الاربعة والصواب ان
الكلام في هذه الفصول لا يخص بالصورة المجردة بل يشمل
الصورة النوعية لكونها بيان بطريق من احدها خاص بالصورة
الجنسية والاخر عام لها اما الطريق الخاص فهو اننا اذا نظرنا الى
الميول امتنع العمل عن وجودها بالفعل غير محسوس واذا
انظرنا الى ذات الصورة فرأينا العقل ان يكون قائما
بدونها فانه لا معنى لها الاستدلال في سائر الجهات قالوا
السائر في سائر الجهات لا يلزم ان يكون قائما بغير قسم
لما احتاج عوارضه من اسكان الانقضاء لداروم المقادير

والاشكال فغيرها الى الحيولى لما متعلقة بالحيولى عند ثبت من
ذلك ان الحيولى محتاجة الى الصورة في الوجود واما الصورة فليست
محتاجة الى الحيولى في الوجود بل في المعارف المستحصلة وسيلت
الشيخ ان الصورة ليست علة مستقلة للحيولى ويؤيد بقوله
وهي سائر الى تمام الدلالة بذلك في الصورة الكلية
اذ ثبت ليس لا احتياج للحيولى الى الصورة الكلية ولما
لا الصورة النوعية فلم تحت فائدة في البابان الصيولى ملازمة
لها لكن الشيخ في التناكوه الاشارة الى الفصل من ما سبق
به الشيخ وبين ما يلزمه فقد بان ان قوله الحيولى مستغنى
مقدمة في الطريق الخاص ولا يلزمه سبيل الى اثباته
فمنها عليها ثم اورد الطريق العام والفاء في قوله فاما اليقين
بالجود الحقيقي وهو مبنى على التلازم انتهى كلام الحكماء
وانت تعلم انه لو كان كما توهمه لكان هذا الكلام في غاية
الركاكة بحيث لا ينبغي ان يصدر عن احد الناس مثل هذا
فضلا عن مثل الشيخ الرئيس وكفالة لبيان شئ من شئ
ما قاله السدائشيف فيما علة على الحركات ان ذلك قد
من دليله الشرح في دليله على وجه يرد ان الجمع
مقدمات دليل واحد بلا قرينة واحدة فبعد بها
والقول بان القرينة في ذلك هو انه لما بين مجزئتها

الدليل

الذي ان قال انهما سائر واثا الى ان هذه المقدمة
مع المقدمة المذكورة في صدر الفصل يتم ولا يحتاج
المشترج هذا فلهذا واثا له حكمتا بان الكلام لا يتلو
عن شئ من سائر العلم واما الثاني اعني كون كلام الشيخ
في غاية الاستقامة عند التحقيق فقولنا ان الله توفيق
المقصود من هذه الفضول هو بيان كيفية التلازم
الواقع بين الحيولى والصورة الذي قدم اثباته ببيان
عدم كون الصورة مجردة عن الحيولى وعدم كون الحيولى
مجردة عن الصورة فانه من اى قسم من اقسام التلازم
وتبين انه من قسم كون احدهما علة للآخرى ومن علم
اقسامه فبين انه من قسم علية الصور للحيولى ومن
اقسامه فبين انه من كون الصورة شريكه لعله الحيولى
لان للعصر مجرد كون الصورة شريكه لعله الحيولى كما
يخفى على الناظر في الكتاب بل وفي ما ذكرنا من الحكماء
التحقيق فظهر وجوب بناء الكلام على التلازم كما فعله الحكماء
والشيخ ايضا بنى كلامه عليه وذكر من اقسامه ما لا يمكن
ان يحكم فيه والعقل من غير نظر وامل وترك ما له ذلك
وحاصل كلامه في الصورة صلة للحيولى وكلاهما معلولا
علة ثالثة وابهة بينهما وترك لهما كون كل منهما علة

الآخرى وتكون الحيولى على الصورة لظهورها وهما وليس
 في كلامه جزم بالاحتمال الاول سوى انه ترك اداة الاستفهام
 عنه وحذف اداة التثنية في اول المستوف بما موساع
 في عرف العامة والمخاض فانهم يقولون وقد قام اولها
 والجسم المتحرك او ساكن فتقوله او يكون لا الحيولى بغير
 الصورة او عطفت على قوله للحيولى مضمرة فان تقوم بال
 المتقارنة الصورة وما بينهما معتبر من اجل انقسم عليه
 الصورة الى قسميها الصغرى فالاحذف من اليهين ساد
 القولان كقولنا ويلك لغير واحد منهما بالاحتمال
 وهذا ترتيب صحيح شائع على ان حذف الالة منه وانما
 الجوزم به يكون ان يكون لك في الاشارة الى ان الحق
 المستدل عليه الجوزم به احيوا وهو وانما يكون توجيه
 كلامه على قوله بكونه الاول بجزء ما يستجيب لاشياء في
 الخيرة الجوزم في الاول بان يكون قوله او يكون لا الحيولى
 بجزء من الصورة او معطوفا على كلام مقتضى كونه
 كلامه هكذا الحيولى متفرد الى الصورة والا فاما ان يكون
 الصورة مقتضى الحيولى لا يكون واحدة منهما مقتضى
 للآخرى ويكون قد ترك العطف على ما عني كون الصورة
 مقتضى للحيولى لظهور امره بالعلم فظهر هذا الكلام
 في غاية

في غاية الاستقامة ولا اعتبار عليه بوجه من الوجوه وظهر
 ان ما نعه الحكم من استدراك على ان رحين والشيخ مني
 على عقله او سهوهم تفسيره هذا الكلام بما عرفت من تفاسير
 هذا الباء كما لا يخفى على من له درية في سالك الكلام **قال**
 فالشيخ فاما ان يكون الصورة هي العلة المطلقة الاولى
 او قوله وجهه مختصا بعلية الصورة للحيولى الى هذه النقا
 مائة بعدما ثبت ان الحكم لها هو في العلة الموجبة لكون
 التلزم فرع الازواج فاذا كانت الحيولى مقتضى الى الصورة
 اي كانت الصورة علة موجبة لها فلا يجوز محتاج للحيولى
 الى علة اخرى لهذا الصون والام يذكر الصورة موجبة فلما
 ان لا يحتاج الى علة اخرى اصلا لا بعدها ولا قبلها ولا معها
 فيكون هي اعني الصورة علة معلقة اولية للحيولى لما كلفها
 مطلقة فلم يزلها استقلالها وانفردا في العلية واما كلفها
 اقلية فلكونها بالذات اي من غير واسطة وانما حاجت
 الى علة اخرى لكن لا بعدها بل اما قبلها ام معها فان كان لا
 علة قبلها في اعني الصورة علة متوسطة مطلقة ان كانت
 موجبة للحيولى والى مطلقة للعلة التي قبلها ان لم يكن
 موجبة اذ المراد بالالة هي هنا ما يتوقف عليه ثبوتها لفاعل
 لا يكون هو موجب اوانا وصغرها بالاطلاق لكونه على حدة

سبها مستعمل في مذهبهم الضعيف فخرجوا عن الاحجاب فان كان
 على علمه معها على معنى الصورة شريك للعلم الحقيقة المحيطة
 به يكون الاتمام اربعة لانك كما ذكره للامام الا
 ان يحصل ما يحتاج الى علمه قبلها قسما واحدا ولم يبق
 التفرقة باعتبار الاتحاد وعدمه لكن الاول هو الاول
 وهذا التوجيه للحصر في من توجيه الامام وهو ان
 يكون الميول للعلم مطلقا مضافا منها اول علمه ولا يجوز
 علمه بل يكون الله واسطة العلم لسانته من وورد
 ما اوردته المحاكم عليه وايضا اما ان يبين بالعلم المطلق
 العلم التامة او العلم القا عليه فان اراد العلم القا
 فالصورة اذا كانت محتاجة اليها فيحصل فيها علمه تامة
 او جزء علمه لان ما يحتاج اليه الشيء اما جميع ما يحتاج
 اليه او بعضه فلا ثالث لهما وان كان المراد العلم القا
 عليه فلا ضرورة ان لا يكون علمه فاعليه مطلقا
 ولا جزم منها الا يلزم ان يكون القا واسطة وان كان قد
 لا يجوز استعمالها الا يلزم ان يكون الله عنه بمثابة في المراد
 العلم التامة ويجوز العلم لا يكون الله واسطة كقائه
 قال الصورة او علمه تامة او لا فان لم يكن علمه تامة فلا
 ان يكون الله واسطة او لا يكون فان لم يكن في غير العلم
 لكن

تكون تقديم قسم الالة والواسطة على جزء العلم هو الاول
 اقول ويمكن دفعه عنه بعبارة اخرى لا تستلزم ذلك في
 ان المراد بالعلم القا عليه وبالالة كذا ما يتوهم تأثير
 الفاعل عليه فلا يكون موجب كما ذكرنا وحينئذ لا يكون
 فاعله مطلقا ولا جزء فاعله كذلك في الواسطة والالة بان
 يقال لا يمكن ان يكون فاعله ولا جزء فاعله على الاطلاق فاما
 ان لا يكون فاعله اصلا او يكون فاعله في العلم والافعال
 هو الالة المريدة بهذا والثاني هو الواسطة ليجوز كونها
 قريبا من العلول ضرورة اعتبار الاحجاب كما مر وهذه القيا
 يرجع حاصل هذا التوجيه الى ما ذكرنا هذا وايضا هو ان
 من توجيه الذي ذكره الحاكم وهو ان الصورة على تقدير
 علمها اما ان لم يحتاج الميول الى شيء غيرها وهي العلم
 المطلق او يحتاج فاما ان يكون علمه قريبا وهو العلم
 او لا يكون فان كان تأثير العلم القريب بتوسطها في الالة
 او في الشريك لا شتما له على وجوه من الخلل الاول للصورة
 لعلها على تقدير حاجتها للميول لا غيرها ايضا يكون علمه
 بعيدة فاما لم يكن علمه مطلقا لا يخصر الواسطة والالة
 والشريك ليجوز كونها علمه بعيدة وتعيم الشريك بحيث

يتناول البنية مع كونها بعيدا عن فوج من الاصطلاح ايضا
 فلا بد من بيان ان الصورة على تقدير كونها لا يمكن
 ان يكون علة صريحة كما بينا الثاني ان الصورة على
 تقدير كونها علة كونهما علة مطلقة لعلها علة
 والتي تحتاج اليها الحيولة وهذا الالزام لا يلزم بعينه فلا
 يلزم كون الصورة واسطة على تقدير كونها علة قريبة
 الثالث ان الصورة لعلها غير قريبة ويتوقف عليها ما
 القريبه ويتوقف عليها ما القريبه بل ما اثر البنية
 عليها في كون البنية وليست مانعة في قسم الالزام
 اما ما خرج من المحصول كما ذكرناه في المحصول كما ذكرناه
 بوجه مدعى **الشيخ** ان يكون لا الحيولة فيكون الصورة
 فذكر في ان هذا الكلام معطوف فلما على قوله الحيولة مقتضى
 في ان تقوم بالفعل الى مقادير الصورة واما على جملة في كلام
 معتد وهو قوله والالزام ان يكون الصورة مستقرة في الحيولة
 اعني قوله فاما ان يكون الصورة مستقرة في الحيولة والجملة
 هذا الكلام هو بياض القسم الثاني من الكلام فان وجه الكلام
 ينقسم كما عرفت الى قسمين احدهما ان يكون احدهما ان يكون
 احدهما علة لاخر والثاني ان لا يكون كذلك وهذا الثاني يمكن

ان

ان يتصور على وجه احدهما ان لا يكون احدهما علة لاخر
 ولا يستدعي ايضا الثالث رابطتهما وهذا هو وجه
 الجمهور وثانيهما ان يكون لا يستلزم الثالث رابطتهما
 وهذا هو المحقق في هذا القسم وهذا الكلام من الشيخ يقتضي
 على هذا القسمين فان قوله او يكون لا الحيولة يخرج الى قوله
 مستكرا اشار الى القسم الاول الذي هو وجه الجمهور وقوله
 بل يكون سبب حاج الى الخواص اشار الى القسم الثاني الذي
 هو المحقق في هذا القسم وتنبه على فساد وجه الجمهور وقدم
 لهذا القسم الى القسمين المحققين عند الحقل في بادى
 النظر احدهما ان يقوم السبب الخارج كلاهما بالآخر
 بان يحصل كلاهما علة لاخر وثانيهما ان يقوم كلا
 منهما مع الآخر متلازمين غير متساويين بدو ان
 احدهما علة لاخر وهذا الأخير وان كان عند التحقيق
 راجعا الى الاول والى الوجه المذكور كما سياتي في كلامه
 الا انه في بادى النظر يتم محققا بحسب الفرضين الاول والثاني
 هذا العقل الفصل على هذا الكلام مستوفى بالبرهان والتنبه
 هذا هو الحق الذي حققه الشارح في هذا المقام قد سريتم في هذا
 الامام فلا بد من اتمام التلازم وقال اذا ثبت التلازم
 بين الحيولة والصورة فاما ان يكون الحيولة محتاجة الى

الصورة او يكون بالعكس ويكون كل منهما محتاجا الى الآخر
او يكون كل منهما مستغنيا عن الآخر وحكم بان قوله ان
الهيولى مفتقر الى الصورة اشارة الى القسم الاول والقسم
الثاني مختلف لما مر حل في هذا الكلام قوله يقيم كلا منهما
بالاخر الى القسم الثالث وقوله مع الاخر الى القسم الرابع ويشير
الى هذا وهذا والا فخرج من هذا ان الاقسام ستة
عبارة الامام هكذا فخرج من هذا التقسيم اقسام ستة
وفيه ان هذه الاقسام ليست خارجة من تقسيم واحد
بل من تقسيمين ولذا غيرها ويراد ايضا انه ان اراد ان
الاقسام المذكورة في الكتاب ستة فليس كذلك اذ قسم
كون الهيولى علة الصورة ليس مذكورا فيه وان اراد ان
الاقسام المحتملة ستة فكذلك فان اقسام علة الصورة
للهيولى باقية في علة الهيولى للصورة ايضا باقية العلم
الثالث ايضا فيضا يحذف الاقسام ويمكن دحضها
هو الاحتمال واما الاحتمال الاقسام المحتملة واما
الاحتمال المتروك لظهور فساد المدعىين فساد
غيره غير قائل قوله واقل ان الطراز عند التحقيق لا
يقضي الى العلة الموجبة ام توحي هذا الكلام ان التلزم
هو امتناع انفكاك كل واحد من الشئيين عن الآخر لا في

الامر

الامر بالنظر الى انفسهما مع قطع النظر عن الامور الخارجية
عنهما فاذا كانت احدهما علة موجبة للآخر تحققا وامتناعا
الانفكاك بينهما كذلك من باب المص فلا امتناع
بعض المعلول بدون العلة واما من باب العلة فلا امتناع
تختلف المعنى عن العلة الموجبة واما اذا كانت معلولين
لعلة تالفة فيجوز ان يكون تلك العلة موجبة لوقوع الربط
بينهما بايقاع المعلق لكل منهما بالانتماء الى الآخر ليمتنع
انفكاكهما بالنظر الى انفسهما وكما معلولين لثالث لا يكون
بينهما ذلك الربط فانه وان فرض امتناع انهما انفكاكهما
في نفس الامر لكن لا يمتنع بالنظر الى انفسهما مع قطع النظر
عن الامور الخارجية عنهما واما يتوهم من انه لما
العلة الموجبة فمعلولاها كونان متلازمان كيف
انفكاكانه كمال تحقق كل واحد من المعلولين تحققا للم
الاخر وبعبارة اخرى كل واحد من المعلولين ملزوم للعلة
وهي ملزومة للمعنى الاخر وكل واحد منهما ملزوم للاخر
مدفوع لان العلة اذا صدر عنها شيان لا يكونا ملزومين
من جهة واحدة بل من جهتين فكل واحد من المعلولين
لا يستلزم المعنى الا من جهة الا من جهة المصدرة
والعلة لا يستلزم المعنى الا من جهة اخرى فلا يمكن بالوسط

مكتبة
مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۲

على ما قال المحاكم اذح ما لكل واحد من العلولين
ملزوم ملزمة مصدرية وهي ملزوم من العلة وهي ملزمة
مصدرية العلول الاخر وهي العلول الاخر غاية ما
في الباب ان يتكرر الرباط بل لان تحقق التلازم هنا
انما هو في نفس الامر وبالنظر الى ذات العلة الموجبة
لها وهي خارجية عنهما وهو لا يلزم بالعرض لا بالنظر
الى انفسهما مع قطع النظر عن الامور الخارجية وهذا
يلزم بالذات بالبيع وهو التلازم بالحقيقة لاذك
ثم لا يخفى ان الايجاب المعتبر في العلة في القسمين
ليس على وتيرة واحدة فانه في القسم الاول معتبر في
العلة بالنسبة الى ذات العلول
وفي القسم الثاني معتبر في العلة
لا بالنسبة الى ذات العلول
بل بالقياس الى الربط بينهما
كما اشرنا اليه
فزع

سنة ١٣٠٢



